

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التخصص: مالية نقود و بنوك

الموضوع:

تقييم مخاطر منح القروض البنكية

دراسة حالة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تحت إشراف الأستاذ:

إلياس بن خدة

إعداد الطالبة:

أمينة براهيمية

مكان التبرص: بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة حيدرة-

فترة التبرص: من 04 أفريل إلى 04 ماي

السنة الجامعية 2016/2015

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من رفعتني بدعواتها و دعمها في كل خطوة من خطوات الحياة، إلى من حملتني وهنا على وهنا، إلى من غمرتني بحبها و حنانها، إلى من أنارت دربي بصلواتها، إلى من ربتني على حب العلم، إلى من كانت رمزا للعطاء، إلى أعلى ما في هذا الوجود أُمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من علمني معنى الكفاح، إلى من زرع في نفسي قوة الإرادة، إلى من تعب من أجلي، إلى رمز التضحية و مثال للصمود، إلى قرة عيني، إلى قدوتي في هذه الحياة، إلى أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى من حملنا في رحم واحد و قاسموني أحلى الذكريات: شقيقاتي اللاتي ساعدنني كثيرا في هذا البحث إلى أشقائي حفظهم الله.

إلى رفاق الدرب خاصة بالذكر: أمال، أمينة، زينب ق، زينب م، هداية، رانية، رندة، هادية إلى نجوة إلى كل الزميلات و الزملاء.

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث.

شكر و تقدير

أول الشكر لله الواحد القهار صاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبيل العلم، فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضا والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا.

ثم كامل الشكر والتقدير والامتنان للأستاذ المشرف: بن خدة إلياس صاحب الفضل بعد الله، جزاه الله عنا أفضل الجزاء على نصائحه وتوجيهاته القيمة وسعة صدره وصبره، فجزاك الله جنة الفردوس.

كما لا يفوتني أن أشكر الأستاذ المشرف محمود عبد الغاني، و كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل، وعلى وجه الخصوص الأستاذة آمال العاملة على مستوى مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعاونها فلها كل الشكر والتقدير.

الفهرس العام

الفهرس العام

الإهداء

شكر وتقدير

I..... الفهرس العام

I..... قائمة الأشكال

I..... قائمة الجداول

I..... قائمة الاختصارات و الرموز

I..... قائمة الملاحق

I..... الملخص

٥ - أ..... المقدمة العامة

الفصل الأول: القروض البنكية و مخاطرها

1..... مقدمة الفصل الأول

2..... المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقروض البنكية

2..... المطلب الأول: مفهوم القروض و مصادرها

6..... المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية

12..... المطلب الثالث: سياسات الإقراض

19..... المبحث الثاني: مخاطر القروض البنكية

19..... المطلب الأول: ماهية المخاطر المصرفية وتصنيفاتها

23..... المطلب الثاني: مخاطر الائتمان في البنوك التجارية

المطلب الثالث: طرق الوقاية من مخاطر القروض البنكية و إدارتها.....	27
خاتمة الفصل الأول.....	31
الفصل الثاني: التشخيص المالي لمخاطر منح القروض البنكية	
مقدمة الفصل الثاني.....	32
المبحث الأول: الإطار العام للتحليل المالي.....	33
المطلب الأول: تعريف التحليل المالي، أهميته والأطراف المهمة به.....	33
المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي، مصادره و أهدافه.....	36
المطلب الثالث: خطوات تحليل الائتمان.....	39
المبحث الثاني: الدراسة المالية للمشروع الاستثماري.....	43
المطلب الأول: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي.....	43
المطلب الثاني: التقييم المالي للمشروع الاستثماري.....	50
المطلب الثالث: تقييم خطر المقترض بطريقة التسعير.....	53
خاتمة الفصل الثاني.....	63
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لقرض استثماري في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	
مقدمة الفصل الثالث:.....	64
المبحث الأول: عرض عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.....	65
المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....	65
المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية، أهدافه و هيكله التنظيمي.....	67

71.....	المطلب الثالث:نبذة عن مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
74.....	المبحث الثاني :دراسة حالة قرض استثماري ممول من طرف البنك BADR
74.....	المطلب الأول :تقديم المؤسسة طالبة للقرض الاستثماري.....
76.....	المطلب الثاني :دراسة الوضعية المالية للمؤسسة.....
94.....	المطلب الثالث:كيفية حساب طريقة التسعير.....
104.....	خاتمة الفصل الثالث.....
105.....	الخاتمة العامة.....
110.....	قائمة المراجع.....

الملاحق

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	1
20	المخاطر المصرفية	2

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
57	نسب التوزيع التي تم تجميعها حسب طبيعة القرض	1
57	نسب التوازن و ترجيحاته	2
57	نسب الهيكلية و ترجيحاتها	3
58	نسب النشاط و ترجيحاته	4
58	نسب المرد ودية و ترجيحاتها	5
59	تصنيف المؤسسة و نشاطها	6
60	نطاقات نسب التوازن المالي	7
60	نطاقات نسب الهيكلية	8
61	نطاقات نسب النشاط	9
61	نطاق نسب المرد ودية	10
62	مؤشرات المرد ودية	11
62	تقييم خطر المقرض	12
75	هيكل المشروع	13
75	هيكل التمويل	14
77	مؤشرات التوازن المالي	15
79	نسب الخزينة	16
80	نسب الهيكلية	17
82	نسب النشاط	18
82	قيمة المشتريات من البضائع	19
83	نسب المرد ودية	20
85	الأراضي و البناءات	21
85	التجهيزات المحلية	22
85	المبيعات المتوقعة	23
86	القدرة النظرية للإنتاج	24
86	رقم الأعمال	25
87	الإستهلاكات و المشتريات	26

87	الخدمات	27
88	مصاريف المستخدمين	28
88	الضرائب و الرسوم	29
89	مصاريف العملياتية	30
89	الأعباء المالية	31
90	المخصصات للاهلاكات	32
91	جدول الموارد و الاستخدامات	33
92	القيمة الحالية للتدفق النقدي	34
93	معدل العائد الداخلي للمشروع الاستثماري	35
95	تصنيف المؤسسة و نشاطها	36
96	تصنيف المؤسسة و إدارتها	37
97	نقطة التوازن المالي	38
98	نقطة الهيكل	39
99	نقطة النشاط	40
100	نقطة نسب المرد ودية	41
101	نقطة مؤشر المرد ودية	42
101	نسب تمويلات المؤسسة	43
102	تقييم خطر المقترض	44

قائمة الاختصارات و الرموز

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الأجنبية	الرمز أو الاختصار
بنك الفلاحة و التنمية الريفية	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	BADR
رأس المال العامل	Fonds roulement	FR
احتياجات رأس المال العامل	Besoins de fonds roulement	BFR
الخزينة	Trésorerie	TR
مؤشر المردودية	Indice de rentabilité	IR
الزمن	Temps	T
مدة الاستثمار	La durée de l'investissement	N
التدفقات	Les flux	R
الاستثمار الأولي	Investissement initiale	L
معدل الفائدة	Taux d'intérêt	I
معدل العائد الداخلي	Taux de rendement interne	TRI
القيمة الحالية الصافية	Valeur actuelle nette	VAN
تقييم خطر المقترض	Cotation de risque Emprunteur	CRE
شركة ذات مسؤولية محدودة	Société avec responsabilité limite	SARL
خارج الرسم	Hors taxe	HT
التدفق النقدي الحالي	Cache flow actuelle	CFA
التدفق النقدي	Cache flow	CF
مؤشر الربحية	Indice de profitabilité	IP

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
.I	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية
.II	الهيكل التنظيمي لمديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
.III	الميزانيات المالية لسنة (2011)
.IV	الميزانيات المالية لسنة (2012)
.V	الميزانيات المالية لسنة (2013)
.VI	جدول حسابات النتائج لسنة (2011)
.VII	جدول حسابات النتائج لسنة (2012)
.VIII	جدول حسابات النتائج لسنة (2013)
.IX	جدول الأرصدة الوسيطة للتسيير
.X	جدول هيكل الاستثمار و تمويل المشروع
.XI	جدول حسابات نتائج المشروع
.XII	طلب الحصول على القرض الاستثماري
.XIII	الإذن بالالتزام
.XIV	محضر شفهي من إدارة الائتمان
.XV	الفواتير

التلخيص

تعتبر محفظة القروض من أهم أوجه استخدامات البنوك التجارية ، ويمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات ، لذلك نجد هذه الأخيرة تهتم كثيرا بالنشاط الائتماني ، ولكن عندما يكون الأمر متعلق بمنح قروض ذات مبالغ مالية معتبرة يجب أن تقاس ، وتقيم بدقة باستعمال كل وسيلة تسمح للبنكي بالإلمام وبوضوح وضعية زبونه ، وبالتالي اتخاذ القرار الملائم والعقلاني.

فالاعتماد على التحليل المالي في عملية اتخاذ قرار منح القروض غير كاف لوحده، مما يجعل المصرفي يفكر في طرق أخرى كطريقة التسعير. بعد تعرضنا إلى أهم جوانب هذه الأخيرة ارتأينا أن هذه الطريقة هي أحسن بديل للطريقة التقليدية ، بحيث تعمل على تضيق مخاطر القروض ، فهذه الطريقة عبارة عن نظام تحذيري وقائي يقدم للبنك النظرة الواضحة لطالب القرض ، وهذا بواسطة نقطة ترجيحية ، والتي على أساسها يتم قبول أو رفض ملف طلب القرض.

وعليه يهدف البحث إلى توضيح مدى مساهمة طريقة التسعير في تقييم مخاطر منح القروض البنكية، مركزين في ذلك على خطوات إعداد هذه الطريقة ، مع التعرض لدراسة تطبيقية بأحد البنوك الجزائرية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، قمنا من خلالها بدراسة ملف منح قرض استثماري.

الكلمات المفتاحية:

البنوك التجارية ، التحليل المالي ، منح القروض ، مخاطر القروض ، طريقة التسعير .

Résumé:

Le Portefeuille de crédits est considéré comme l'un des activités les plus importantes de la banque commerciale. Dans cette brochure on constate que le revenu des prêts représente la plus grande partie des recettes, pour cette raison, nous trouvons que cette dernière à beaucoup d'importance relative à l'activité de crédit

Ce qui concerne les décisions relative au crédit ; elles sont prise après une analyse financières de la solvabilité des emprunteurs d'un coté et de la rentabilité des projets d'un autre coté en tenant compte la relation de confiance entre le banquier et son clients.

Le mérite revient a la banque qui a trouvé la méthode de cotation comme la méthode la plus efficace et préventive pour éviter les risques de crédit afin d'améliorer sa transparence auprès de ces clients.

A partir de cette recherche ;j'ai tenter d'éclaircir la méthode de cotation qui a montré son efficacité comme l'alternative le plus convenable de la méthode classique avec l'exposé d'une étude pratique dans une banque algérienne (BADR) ,qu'on effectué une étude d'un dossier d'octroi de crédit d'investissement.

Les mots clés

Les banque commerciales, analyse financière, octroi de crédit, risque de crédit, méthode de cotation.

المقدمة العامة

المقدمة العامة

لقد كان وما يزال الائتمان المصرفي أحد أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك ، فهو يعد عصب الحياة الاقتصادية لأي دولة، ونظرا للمكانة التي يحتلها القطاع البنكي باعتباره الركيزة الأساسية ، والدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى ونموها، وتزداد أهمية هذا القطاع من يوم لآخر مع التغيرات الطارئة على الاقتصاديات الوطنية من جهة ، والتطورات العميقة التي يشهدها المحيط المالي من جهة أخرى ، وأمام هذه التطورات أصبحت البنوك ملزمة على أداء وظيفتها كوسيط مالي يجمع بين أصحاب الفائض المالي وذوي الحاجة إليه .

فإذا كانت الودائع هي المصدر لأموال البنوك التجارية، فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال. وعمليات الإقراض للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي يقدمها البنك التجاري، وفي نفس الوقت يعد المصدر الأول لربحيته، لذلك فإن هناك اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة ، بل ولا بد من وجود سياسات للإقراض لإدارة العمليات المصرفية الخاصة بالقروض بكفاءة وفعالية.

غير أن البنوك تتعرض لمخاطر كثيرة عند منحها للقروض ، ومن بينها خطر عدم التسديد الناتج عن عجز المقترض عن الوفاء بديونه في الوقت المتفق عليه وهو ما يسمى بمخاطرة القرض ، وأمام هذه الصعوبات فالبنك ليس حرا في تعاملاته مع الغير لأن هناك عدة عوامل تتحكم في قدرته على منح القروض، ومن بين تلك العوامل نجد عامل الأمان ،الاستقرار والمردودية، بالإضافة أنه لا يمكنه أن يمنح قروضا لزيائته دون الأخذ بعين الاعتبار لبعض الإجراءات كي يتجنب التعرض لمثل هذه المخاطر.

كما أن أصعب القرارات التي يواجهها المصرفي في عمله هي تلك المتعلقة بعمليات الإقراض، كونها غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي تمتاز بعدم الاستقرار.

في ظل كل هاته الظروف كانت الحاجة إلى وسائل لتقييم ومواجهة هاته المخاطر، للتقليل منها ومن بين هذه الوسائل نذكر منها تحليل الوضعية المالية للمؤسسة ، وكذا طريقة التسعير وغيرها من الوسائل.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة طريقة التسعير في تقييم مخاطر منح القروض في البنوك التجارية ؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن أن نستنتج مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يتوقف نجاح البنوك على حجم القروض التي يقدمها لزيائته ؟

- ما هي مختلف المخاطر المرتبطة بعملية منح القروض البنكية؟

- هل التحليل والتقييم الماليين كافيين لحماية البنوك من الأخطار المرتبطة بالقروض البنكية؟
- هل يمكن اعتبار طريقة التسعير " cotation " بديل للطريقة الكلاسيكية في تقييم خطر المقترض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

الفرضيات

وللإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا على جملة من الفرضيات التي سنحاول إثبات مدى صحتها في هذا البحث:

- يتوقف نجاح البنوك على حجم القروض التي يقدمها.
- تكمن مخاطر منح القروض البنكية في خطر عدم التسديد ، في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- يعتبر التحليل والتقييم المالي من الأدوات التي تعتمد عليها البنوك للحماية من أخطار القروض، كونها يعززان القرار الائتماني لهذه الأخيرة.
- تعتبر طريقة التسعير " cotation " بديل للطريقة الكلاسيكية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أهداف البحث

يهدف البحث بصفة عامة إلى :

- إعطاء مفهوم واسع حول القروض البنكية، وعملية سيرها داخل البنك من جهة.
- كما نهدف من هذا البحث إلى تسليط الضوء على كل ما يحيط بعملية الإقراض، من أخطار وكيفية تقييمها.
- محاولة إبراز أهمية التحليل والتقييم الماليين وزيادة الإدراك بهما ، باعتبارهما أداة فعالة لحماية البنوك من مخاطر القروض.
- التعرف على مدى نجاح طريقة التسعير " cotation " في مساعدة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في اتخاذ قرار منح القروض البنكية ، وتجنب أخطارها.
- الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالقروض البنكية.
- التعرف على المخاطر التي تتعرض لها القروض وأهم مسبباتها.
- إبراز أهم الآليات لمعالجة مخاطر القروض البنكية.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في:

- التعريف بمختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك جراء منحه للقروض ، والأساليب المتبعة للحد منها.

- بيان أهمية التحليل المالي و الائتماني كأداة في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

- أهمية الموضوع في ظل اقتصاد السوق ، وازدياد المخاطر التي تتجر عن منح هذه القروض ، والتي قد تؤدي إلى إفلاس البنك ، خاصة في الظروف الحالية التي تتميز بعدم الاستقرار .

أسباب اختيار البحث

لم يكن اختيار هذا البحث بشكل عشوائي وإنما كان نتيجة لمجموعة من الأسباب نذكر منها ما يلي:

• أسباب شخصية

- طبيعة التخصص يتلاءم مع الموضوع.

- الميول الشخصي للموضوع، والرغبة في العمل في ميدان البنوك.

- الرغبة في البحث والتوسع في الموضوع أكثر .

• أسباب موضوعية

- كثرة المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

- معرفة الإجراءات والتقنيات التي يتخذها البنك لمنح القروض.

منهج البحث

من أجل الإلمام بالموضوع بكل جوانبه ، و للإجابة عن إشكالية البحث والتساؤلات المطروحة ، اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ، لمعرفة مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك والكشف عن مبادئ إدارتها وتقنيات الحد منها، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة وذلك بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة المقترضة باستخدام مؤشرات التوازن المالي و كذا بعض النسب المالية.

الدراسات السابقة

لا شك أن موضوع تقييم مخاطر منح القروض البنكية كان محل اهتمام الكثير من المحللين والباحثين، مستوحى من دراسات سابقة نذكر منها :

1- دراسة إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، وهي مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تشرين - سوريا في سنة 2007، حيث تهدف الدراسة إلى معرفة دور التحليل الائتماني في عملية منح القروض ، وتم

التوصل من خلال هذه الدراسة إلى ضرورة إجراء التحليل الائتماني لاتخاذ القرارات الرشيدة في منح الائتمان.

2- دراسة للوشي محمد، الأخطار المصرفية، القروض البنكية، تقييم خطورتها و التحكم فيها، وهي مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية نقود وبنوك بجامعة بسكرة سنة 2008 ، و يهدف هذا البحث إلى التعرف على مختلف الأخطار المصرفية و كيفية تقييمها ،وقد تم التوصل إلى أن المخاطر لا يمكن القضاء عليها نهائيا إنما يمكن التقليل منها.

3- دراسة حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، وهي مذكرة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس - سطيف سنة 2014، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أنواع المخاطر المصرفية وأهميتها، وعرض مبادئ بازل II ومؤشرات وطرق قياس كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية الرئيسية ، وكذا تقييم الوضع الحالي لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية ، ووضع تصور عام عن الوضع المستقبلي لطرق إدارة المخاطرة ، وأهم ما توصل إليه في هذه الدراسة افتقار البنوك العمومية الجزائرية إلى نصوص تشريعية تحدد تقنيات تغطية وقياس مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، حيث أن إدارتها تكاد تنحصر في اعتماد مؤشرات معينة لتحديد مستواها ، وأن إدارة مخاطر القروض تكاد تنحصر في الرقابة والإشراف المصرفي سواء كانت رقابة داخلية أو خارجية، مع استحداث نظام للتنقيط تراعى فيه الخصائص الاقتصادية، المالية والقانونية للعملاء المقترضين تقيما لجدارتهم الائتمانية .

4- دراسة رامي هاشم الشنباري ، التحليل المالي ودوره في المصارف التجارية العاملة في فلسطين ، وهي مذكرة ماجستير، سنة 2007 ، و تهدف الدراسة إلى معرفة أهمية التحليل المالي في المصارف الفلسطينية لاتخاذ القرارات الرشيدة ، وقد تم التوصل إلى ضرورة تطبيق التحليل في المصارف.

5- دراسة جلييلة بن خروف ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات ، وهي مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة بجامعة أحمد بوقرة - بومرداس سنة 2009 ، وتهدف الدراسة إلى معرفة أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات السليمة ، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن التقييم المالي عملية ضرورية والزامية لمعرفة حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة .

خطة البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية ، وعلى الأسئلة الفرعية ، وإثبات صحة الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى جزأين الجانب النظري الذي يضم فصلين ، والجانب التطبيقي الذي يتضمن فصل واحد، وهي كالآتي:

نتناول في الفصل الأول القروض البنكية ومخاطرها ، والذي قسم إلى مبحثين الأول تمثل في الإطار المفاهيمي للقروض البنكية أما الثاني فتناول مخاطر القروض البنكية ، ثم نتطرق في الفصل الثاني إلى التشخيص المالي لمخاطر منح القروض البنكية ، والذي قسم بدوره أيضا إلى مبحثين الأول تجلئ في دراسة مالية للمشروع الاستثماري أما الثاني عالج الإطار العام للتحليل المالي ، وأخيرا في الفصل الثالث والذي جاء تحت عنوان دراسة تحليلية لقرض استثماري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر محاولة لتجسيد أو تطبيق أهم النقاط التي تم التطرق لها في الجانب النظري، من خلال دراسة حالة تطبيقية لمديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، والذي قسم بدوره إلى مبحثين الأول تمثل في عرض عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" أما الثاني فخصص لدراسة حالة قرض استثماري ممول من طرف البنك "BADR" .

وينتهي هذا البحث بخاتمة تشتمل على أهم ما تم استخلاصه من نتائج، مع تقديم بعض الاقتراحات.

صعوبات البحث

لقد واجهتنا عدة صعوبات في مجال بحثنا هذا منها:

- الصعوبة في ترجمة بعض المراجع.
- الصعوبة في التفرقة بين المصطلحات سواء باللغة العربية أو باللغة الفرنسية.

الفصل الأول: القروض

البنكية و مخاطرها

مقدمة الفصل الأول

تعتبر عملية الاقتراض خدمة رئيسية تقدمها البنوك التجارية لمختلف العملاء. كما أنها من أخطر الوظائف التي تمارسها ، فالقروض البنكية تؤدي دورا بالغ الأهمية في عمليات التمويل ، وتزداد أهميتها كلما أصبحت المصادر الداخلية للمؤسسات غير كافية لتمويل نشاطاتها ، الأمر الذي يدفعها إلى طلب قروض من البنوك لضمان استمرارية نشاطها وفي ظل هذه الظروف ، ما فتئت البنوك أن تطور من إمكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة ، وتوجيهها لسد حاجيات زبائنها في شكل قروض.

و لكن لا يتوقف نجاح البنوك على حجم القروض التي تمنحها فقط، بل أن نجاحها يعتمد أساسا على مواجهتها لمختلف المخاطر التي تتعرض لها، لاسيما مخاطرة القرض التي تعد أكبر تهديد تواجهه البنوك، وعائقا كبيرا يقف أمامها عند منحها لتلك القروض. لذا، فقد دأبت على تحديد هذه المخاطر وتقييمها حتى تتمكن من التحكم فيها ومعالجتها.

وبغية الإلمام بمختلف جوانب موضوع هذا الفصل ، ارتأينا تقسيمه إلى مبحثين. خصصنا المبحث الأول لدراسة القروض البنكية من حيث تعريفها ومصادرها ، ثم التطرق إلى مختلف أنواعها ، وأخيرا سياسات الإقراض. في حين المبحث الثاني القينا الضوء على مخاطر القروض البنكية من خلال تعريفها، أنواعها وكذا طرق الوقاية منها وإدارتها.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للقروض البنكية

من أهم أنشطة البنك قبول الودائع، وإعادة إقراضها في ظل محددات تضمن له تحقيق حد معقول من الربحية، السيولة، الأمان والدقة في الأداء والتنفيذ لذلك، فإن وظيفة الإقراض تحتل مكانة هامة في البنوك. وسنحاول من خلال هذا المبحث تقديم بعض تعاريف القروض ، مصادرها وأنواعها.

المطلب الأول : مفهوم القروض ومصادرها

تعتبر القروض الفئة الرئيسية لتوظيف الأموال الموضوعة تحت تصرف البنك، والمؤسسات المالية الأخرى نظرا للدور الذي تقوم به فيما يخص تدعيم سياسة التمويل وتحفيز الاستثمار. في البداية، سنحاول تسليط الضوء على ماهية القروض من خلال تعريفها وتحديد مختلف مصادرها، لكن قبل ذلك سنقوم بتعريف البنك.

1- تعريف بنك الجزائر

حيث عرف قانون النقد و القرض 04/10 الصادر في 26 أوت 2010 في مادته 9 بنك الجزائر: "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.....(بدون تغيير حتى) ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ورقابة مجلس المحاسبة.

2- مفهوم القرض: القروض بكافة أنواعها هي الاستخدام الرئيسي لأموال البنوك التجارية، وفي نفس الوقت تعتبر المصدر الرئيسي لربحيتها.

- **القرض لغة:** يعني أن تعتبر المرء أمينا ، أي جديرا برد الأمانة إلى أهلها.¹
- **أما اصطلاحا:** كلمة قرض أصلها لاتيني مشتقة من الفعل (Créditer) والذي يعني (Croire) ، أي بمعنى توفر الثقة في شخص ما . وعليه ، فإن هذا المصطلح تقابله عدة معاني منها :ائتمان، قرض أو تسليف. أي تسليف المال لإنفاقه سواء على الاستثمار أو الاستهلاك ، وذلك على أساس عاملي الثقة والمدة.²
- **أما من الناحية القانونية:** يمكن اعتبار القرض تنازل مؤقت للغير عن مال منقول مع ضرورة توفر نية استرجاعه .
- **في حين من الناحية الاقتصادية:** منح القرض معناه" إعطاء الثقة للمقترض بتملك شيء معين سواء كان أصلا ماديا أو سلعة أو مبلغا من المال أو قدرة شرائية لن يستعملها صاحبها، مع عقد نية إرجاع هذا الشيء في التاريخ المتفق عليه."³

¹ – Michel Mathieu, L'exploitant Bancaire et Risque Crédit, la Revue Banque, Cedex, Paris, p 21.

² –Idem

³ – شاكور القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 ، ص 90 .

- فهناك من يعرفه بأنه: "ذلك المبلغ الذي يقدمه البنك أو أي دائن آخر إلى مؤسسة أو فرد ما (المدين) شرط أن يتلقى الدائن فائدة متفق عليها في العقد التأسيسي للقرض إضافة على أصل القرض، في نهاية مدة القرض".¹

نستنتج من هذا التعريف أن القرض هو تلبية احتياجات المدين من رؤوس الأموال، مقابل مبالغ تدفع للدائن هي خدمات الديون.

أما كلمة مخاطرة فيراد بها أن القروض لها مخاطر، وذلك لكون الجهة المقرضة تفترض استرجاع أموالها في وقت لاحق مستقبلا. وبالتالي، يشترط في تعريف مفهوم القرض توفر العوامل الثلاثة الآتية:²

- الزمن
 - الإرجاع.
 - و الثقة، التي تعتبر القاعدة التي ترتكز عليها عملية الإقراض.
- من خلال ما سبق، نستنتج أن الإقراض نشاط تقوم به مؤسسة متخصصة حيث تمنح لعملائها مالا أو قدرة شرائية متمثلة في توقيعها، وذلك بناءً على الثقة القائمة بين الطرفين، وبالمقابل يتعهد العميل بخدمة الدين في التاريخ المحدد ووفق الشروط المنصوص عليها في العقد.³

3- مصادر القروض وأهميتها

3-1- مصادر القروض: يعتمد البنك في ممارسة نشاط الإقراض على عدة مصادر هي:⁴

- **الودائع:** تعد الودائع من أهم مصادر أموال البنك التجاري حيث تشكل نسبة كبيرة من إجمالي موارده.
- **الأرباح المحتجزة:** هي الأرباح التي تقرر إدارة البنك احتجازها من صافي الربح القابل للتوزيع لزيادة موارده، وهذا المصدر إضافة إلى أنه يمثل نوعا من الحماية للمودعين، فإنه يعد وسيلة الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا.
- **الأموال المقرضة:** وتكون إما في شكل اقتراض من سوق رأس المال أو اقتراض من البنوك التجارية أو من البنك المركزي كما سبقت الإشارة إليه.
- **مصادر تمويل أخرى:** هناك مصادر أخرى يمكن للبنك الاعتماد عليها لمنح القروض منها:
- **التأمينات المختلفة:** وهي التأمينات التي يضعها الأفراد في البنوك مثل: تأمينات الإعتمادات المستندية.
- **أرصدة وصكوك مستحقة الدفع:** يتميز هذا المصدر، إضافة إلى كونه مصدر أموال غير ثابت، بأنه يشكل نسبة ضئيلة من مجموع مصادر التمويل.

¹ - رضا صاحب أبو حامد، إدارة المصارف: مدخل تحليلي عملي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص213.

² - زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار المسيرة ودار الصفاء، عمان، 1996، ص315.

³ - شاكِر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص90.

⁴ - تم تلخيص هذا العنصر بالاعتماد على 39p، **Pratique des Techniques Bancaires**, Ammour Benhalima، وأحمد زهير شامية، **النقود و**

المصارف، الطبعة الأولى، دار زهران، عمان، الأردن، 1993، ص260.

3-2- عناصر القروض: تقوم إدارة الائتمان بالبنك التجاري بالبحث والدراسة بما يتعلق بعملية منح القروض ، وذلك بتجميع البيانات والمعلومات اللازمة للحكم على مدى ملائمة ، وضمان القروض الممنوحة من عدمها ، ونقصد بذلك ضرورة مراعاة أهم العناصر الأساسية عند منح القروض، والتي تتمثل فيما يلي:¹

3-2-1- عنصر الثقة : وهي الثقة التي يمنحها المقرض للمقترض ، بوجودها يمنح القرض وبدونها لا وجود للقرض ، فهي العنصر المحدد لكل عمليات القرض التي تظهر في النشاطات العديدة للحياة العادية، انطلاقاً من هذا الوضع الذي هو أساس ظهور البنك وتطورها ، يمكن القول بأن مهمة المصرفي هي شراء وبيع الثقة لزيائنه ، أي منح الثقة لطالب القرض وتشجيع الانطباع بالثقة نحوه من أجل جلب المودعين إليه.

3-2-2- عنصر الزمن: هناك فاصل زمني بين وقت منح القرض ووقت استرجاعه، هذا الوقت يسمح للمدين باستعمال القرض، وقد تكون هذه المدة قصيرة، متوسطة أو طويلة ذلك حسب نوعية القرض.

3-2-3- عنصر التسديد: إن تسديد المدين للقرض يكون في تاريخ الاستحقاق أو أحياناً بعد هذا التاريخ، وقد يسدد القرض كلياً أو جزئياً، سواء من المدين أو شخص آخر.

3-2-4- عنصر المخاطرة: إن احتمال عدم تسديد المدين للقرض في تاريخ الاستحقاق لسبب أو لآخر يبقى قائماً. لهذا الغرض يلجأ الدائن إلى طلب ضمانات مقابل منحه القرض ، و يأخذ فائدة عن تحمل هذا الخطر.

3-3- مزايا القروض: إن تنوع هذه المصادر أكسب نشاط الإقراض أهمية بالغة، وذلك من خلال المزايا التي يتمتع بها، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

➤ **القروض واسطة للتبادل :** حيث تعد وسيلة ملائمة لنقل استعمال الأموال من شخص لآخر، فبواسطة القروض يمكن تحويل مدخرات الأفراد والمنشآت والحكومة إلى من يحتاج إليها، أو يستطيع استثمارها في الإنتاج والتوزيع.

➤ **عدم الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة :** فالفائض النقدي قابل للاستخدام عن طريق القروض بحيث تستفيد منه المنشآت والأفراد وقت الحاجة.

➤ **التخفيف من الصعوبات التي تتعرض لها المؤسسات في الحصول على التمويل الكافي :** فالإقراض البنكي يخفف الكثير من الصعوبات التي تتعرض لها المؤسسات المختلفة خاصة الصغيرة والحديثة منها ، وذلك بسبب ضعف الثقة في مركزها المالي من الجهات الممولة الأخرى.

¹ -- للوشي محمد، «الأخطار المصرفية، القروض البنكية، تقييم خطورتها و التحكم فيها»، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص: 69-70.

- 3-4- أهمية القروض:** للقروض أهمية كبيرة وتختلف باختلاف النشاط وطبيعة الأشخاص ، والغاية منه تكمن في تعظيم الأرباح ، وذلك عن طريق تراكم رؤوس الأموال مما يشجع استخدام الموارد، ويزيد في الدخل القومي وبذلك تزيد الأرباح¹.
- وتظهر أهمية القروض البنكية فيما يلي²:
- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء، وكيف أن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية.
 - يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر، وبذلك فهو واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.
 - تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته ، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته ، ولذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة.
 - تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان ، التي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.
 - ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد والعمولات التي تعتبر كمصدر للإيرادات ، والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك ، وتدبير وتنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.
 - للقروض دور هام في تمويل حاجات الصناعة، الزراعة، التجارة والخدمات فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة، والحصول على سلع الإنتاج ذاتها.
 - منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي ، وتقدمه و رخاء المجتمع الذي تخدمه. فتعمل القروض على خلق فرص العمالة، وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة.
 - وبالتالي ، يعتبر نشاط الإقراض الذي تمارسه البنوك التجارية همزة وصل بين أصحاب الفائض المالي وذوي الحاجة إليه ، مما أكسبها صفة الوساطة المالية.

¹ -الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2001، ص56.

² -القرويني شاكر،مرجع سبق ذكره،ص 113.

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية

تعددت أنواع القروض البنكية باختلاف معايير تصنيفها ، وسنتناول فيما يلي أهمها وهي كما يلي :

1-تقسيم القروض حسب الغرض : تنقسم القروض حسب الغرض من استخدامها إلى عدة أنواع أهمها¹:

1-1-القروض الاستهلاكية : وهي تلك القروض التي يكون الغرض منها استهلاكيا ك شراء سيارات أو أثاث ، وعادة فإن البنوك تطلب سعر فائدة أعلى على القروض الاستهلاكية لأنها تتضمن مخاطر أعلى.

1-2-القروض الإنتاجية : وهي تلك القروض التي يكون الغرض من استخدامها إنتاجيا أي لغرض زيادة الإنتاج، أو زيادة المبيعات ك شراء مواد خام أو شراء آلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.

1-3-القروض التجارية : وهي القروض التي تمنحها البنوك التجارية لغرض تمويل نشاط التجار قصد مساعدتهم في شراء السلع من أجل الاتجار فيها.

2- تقسيم القروض حسب القطاعات الاقتصادية: يمكن تقسيم القروض وفق هذا المعيار إلى عدة أنواع²:

1-2-القروض العقارية : تمنح للأفراد والمشروعات لتمويل شراء أراضي أو بنائها أو شراء مباني، وتكون مدة هذا النوع من القروض عادة طويلة قد تصل إلى أكثر من 15 سنة.

2-2-القروض الصناعية : وهي القروض المطلوبة من طرف الحرفيين والمصانع، يتم منحها لآجال متوسطة أو طويلة، وذلك وفقا للدورة الصناعية للجهة المقترضة.

2-3-القروض الزراعية : وهي قروض تمنح للمزارعين لتمويل أعمالهم المختلفة ، وذلك بغرض تنمية القطاع الزراعي.

2-4-القروض التجارية : هي قروض مخصصة لقطاع التجارة وتكون في الغالب قصيرة الأجل، ومعظم البنوك تفضل هذا النوع من القروض.

2-5-الائتمان الخدماتي : وهو الائتمان الممنوح لتمويل أعمال قطاع الخدمات.

3-تقسيم القروض وفقا لمدتها : تقسم القروض من حيث المدة إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

1-3-قروض قصيرة الأجل : وهي التي تكون مدتها عادة أقل من السنة ، تستخدم أساسا في تمويل النشاط التجاري للمؤسسات مثل شراء المواد الخام وتسديد النفقات المختلفة مثل الأجور .

2-3-قروض متوسطة الأجل : وهي التي تتراوح مدتها ما بين سنتين إلى خمس سنوات الغرض منها هو تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات، كما تمنح أيضا لأغراض التوسع.

¹ - Khemici Chiha, Finance d'entreprise, éd. Houma, Alger, 2009, p.106.

² - حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2014، ص36.

3-3-قروض طويلة الأجل: وهي التي تزيد مدتها عن خمس سنوات ، تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان، المشروعات العقارية ، استصلاح الأراضي، بناء المصانع وشراء الآلات.

4-تقسيم القروض حسب نوع الضمان: وفقا لهذا المعيار تصنف القروض إلى قسمين رئيسيين هما:

4-1-القروض بدون ضمان: تمنح في ظروف خاصة كمحاولة لكسب زبون جديد أو الاحتفاظ بزبون جيد. لكن على إدارة البنك أن تتوخى الحذر عند منح قرض على المكشوف، وذلك لما يكتنفه من مخاطر جسيمة.

4-2-القروض بضمان : وهي القروض التي تمنح مقابل ضمانات، ويطلق على هذه الضمانات إسم الضمانات التكميلية ، لأنها تطلب استكمالاً لعناصر الثقة الموجودة وليس بديلاً عنها .ويتمثل أهمها في : الضمانات العقارية، الضمانات النقدية، الضمانات العينية والضمانات الشخصية.

5-تقسيم القروض وفق طبيعة النشاط الممول : تصنف القروض حسب طبيعة النشاط الممول إلى قروض الاستغلال، قروض الاستثمار وقروض لتمويل التجارة الخارجية:

5-1-القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال: إن القروض الموجهة لتمويل هذا النوع من النشاط هي قصيرة من حيث المدة الزمنية ، ولا تتعدى في الغالب ثمانية عشرة (18) شهرا ، وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل هذه الأنشطة، وذلك حسب طبيعة النشاط ذاته أو حسب الطبيعة المالية للمؤسسة أو الغاية من القروض، وترتبط هذه القروض بصفة عامة بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة الذي يكون مرة مدينا ومرة دائنا، وذلك حسب وتيرة النشاط في المؤسسات و قدرتها على تحصيل ديونها من الغير ¹.

يمكننا بصفة إجمالية أن نصنف هذه القروض إلى صنفين رئيسيين: القروض العامة والقروض الخاصة.

5-1-1- القروض العامة:سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية، وليس موجهة لتمويل أصل بعينه. وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق، أو قروض الخزينة ، وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة. ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

-تسهيلات الصندوق : هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة ،أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات ، فهي إذا ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقطع مبلغ القرض ، ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر .

-السحب على المكشوف: هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في

¹ -الطاهر لطرش،مرجع سبق ذكره،ص ص:57-127.

حدود مبلغ معين ، ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة . و يستعمل هذا النوع من القروض لتمويل نشاط المؤسسة، ومدته قد تمتد من 15 يوما إلى سنة كاملة وذلك حسب طبيعة التمويل.

-قرض الموسم: القروض الموسمية "هي نوع خاص من القروض البنكية ، وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه. فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال ، بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية، فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثناءها الإنتاج ، وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة. ومن بين أمثلة هذه العمليات : نشاطات الإنتاج وبيع اللوازم المدرسية، وكذلك إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية¹."

ولكن قبل الإقدام على منح هذا النوع من القروض ، فإن الزبون مطالب بأن يقدم إلى البنك مخطط للتمويل يبين زمنيا نفقات النشاط وعائداته ، وعلى أساس هذا المخطط يقوم البنك بتقديم القرض، ويقوم الزبون أثناء تصريف الإنتاج بتسديد هذا القرض وفقا لمخطط استهلاك موضوع مسبقا.²

-قروض الربط: هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.³ و يقرر البنك مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل ، ولكن هناك أسباب معينة أخرت تحقيقها.

5-1-2- القروض الخاصة: سميت بالقروض الخاصة لأنها غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول. ويمكن التمييز في هذا النوع من القروض بين ثلاثة أشكال رئيسية هي:

-تسيقات على البضائع: هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض .⁴ وما يميز هذا النوع من القروض أنه يسمح من جهة للمقرض بالحصول على أموال دون نقل ملكية بضاعته ويسمح من جهة أخرى للبنك بمنح قرض مصحوبا بضمان يقيه من مخاطر عدم استرداد أمواله، إلا أنه ينبغي على البنك أن يتأكد من وجود البضاعة والخصائص المرتبطة بها بما في ذلك طبيعتها، مبلغها ومواصفاتها. كما ينبغي على البنك عند منح القرض أن يتوقع هامشا ما بين مبلغ القرض وقيمة الضمان للتقليل أكثر ما يمكن من الأخطار، ومن بين التقنيات التي تقدم أكبر الضمانات في حالة هذا النوع من القروض هو التمويل مقابل سند الرهن.

1 - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثالثة، 2004، ص60.

2 - Ammour - Benhalima: op cit_p63.

3 - الطاهر لطرش، المرجع نفسه، ص61.

4 - Ammour - Benhalima: op cit_p64.

-تسبيقات على الصفقات العمومية : الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية (الوزارات...) أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة و المقاولين أو الموردين من جهة أخرى. وتنظم هذه الصفقات في الجزائر وتضبط طرق تنفيذها بواسطة قانون الصفقات العمومية. ونظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية ، وخاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع التي تعتبر ثقيلة نسبيا، يجد المقاول المكلف بالإنجاز نفسه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة لدى السلطات.ولذلك يضطر إلى اللجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل إنجاز هذه الأشغال.ويمكن للبنوك أن تمنح نوعين من القروض لتمويل الصفقات العمومية : إعطاء كفالات لصالح المقاولين و منح قروض فعلية.¹

❖ **منح كفالات لصالح المقاولين** : تمنح هذه الكفالات من طرف البنك للمكنتين في الصفقة ، وذلك لضمانهم أمام السلطات العمومية(صاحبة المشروع) ، وتمنح عادة هذه الكفالات لمواجهة أربعة حالات ممكنة:

- **كفالة الدخول إلى المناقصة** : وتعطى هذه الكفالة من طرف البنك لتفادي قيام الزبون الذي فاز بالمناقصة بتقديم نقود سائلة إلى الإدارة المعنية كتعويض إذا انسحب من المشروع . وبمجرد أن يعطي البنك هذه الكفالة يسقط عن الزبون دفع الكفالة نقدا.

- **كفالة حسن التنفيذ**: وتمنح هذه الكفالة من طرف البنك لتفادي قيام الزبون بتقديم النقود كضمان لحسن تنفيذ الصفقة وفق المقاييس المناسبة .

- **كفالة اقتطاع الضمان**: عند انتهاء انجاز المشروع عادة ما تقتطع الإدارة صاحبة المشروع نسبة من مبلغ الصفقة وتحتفظ بها لمدة معينة كضمان، وحتى يتفادي الزبون تجريد هذه النسبة ، ويمكنه بالتالي الاستفادة منها فورا ، يقدم له البنك كفالة اقتطاع الضمان، ويقوم بدفعها فعليا إذا ظهرت نقائص في الانجاز أثناء فترة الضمان.

- **كفالة التسبيق** : في بعض الحالات تقوم الإدارات صاحبة المشروع بتقديم تسبيق للمقاولين الفائزين بالصفقة ، ولا يمكن أن يمنح هذا التسبيق فعليا إلا إذا حصلت على كفالة التسبيق من طرف أحد البنوك.

❖ **منح قروض فعلية** : توجد ثلاثة أنواع من القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك لتمويل الصفقات العمومية ، وهي تتمثل فيما يلي:

1 -الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره،ص ص: 63-65.

- **قرض التمويل المسبق:** ويعطى هذا النوع من القروض عند انطلاق المشروع ، وعندما لا يتوفر المقاول على الأموال الكافية للانطلاق في الانجاز، ويعتبر من طرف البنك قرضا على بياض لنقص الضمانات.

- **تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة:** عندما يكون المقاول قد أنجز نسبة مهمة من الأشغال ولكن الإدارة لم تسجل بعد ذلك رسميا، ولكن تم ملاحظة ذلك يمكنه أن يطلب من البنك تعبئة هذه الديون أي منحه قرض بناء على الوضعية التقديرية للأشغال المنجزة دون أن يتأكد من أن الإدارة سوف تقبل بالمبالغ المدفوعة.

- **تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة :** وتمنح هذه التسبيقات عندما تصادق الإدارة على الوثائق الخاصة التي تسجل انتهاء الانجاز ، ويتدخل البنك لمنح هذه القروض للزبون لكون الدفع يتأخر عن الانتهاء من الأشغال.

-**الخصم التجاري:** هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون ، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق ، ويحل محل هذا الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ . فالبنك يقوم إذا بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها. وتعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها ، وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين.¹

5-2- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار

نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة. والتي تلتزم من خلالها بإنفاق مبلغ ضخم مرة واحدة في بداية الأمر، وتحصل بعد ذلك على عائدات مستقبلية تتدفق خلال عمر الاستثمار ، ونظرا لطبيعة هذه النشاطات ، فإنها تحتاج إلى تمويل بنكي بطريقة تختلف عن الطريقة التي يتم بها تمويل نشاطات الاستغلال ، لأن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة طويلة وهو ما يحمله مخاطر كبيرة.

وفي هذا النوع من القروض يوجد شكلين أساسيين :عمليات القرض الكلاسيكية لتمويل نشاطات الاستثمار بما في ذلك القروض الطويلة الأجل ، القروض المتوسطة الأجل وعمليات القرض الحديثة الممثلة بالائتمان الإيجاري.²

¹ - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 66-67.

² - المرجع نفسه، 2004، ص ص 73-80.

5-2-1-عمليات القرض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات: يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمارات: القروض متوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل. ويرتبط كل نوع من هذه القروض بطبيعة الاستثمار ذاته.

5-2-1-1-القروض متوسطة الأجل: توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع (07) سنوات مثل الآلات والمعدات، وسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة.

بعبارة أخرى فهي القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات التي تكون مدة إهلاكها مساوية لمدة تسديد القروض الخاصة بها . ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل:¹

❖ **القروض القابلة للتعبئة** : في هذا النوع من القروض بإمكان البنك المقرض إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي . ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه. ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال، ويجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة نقص السيولة.

❖ **القروض غير القابلة للتعبئة**: على خلاف القروض القابلة للتعبئة، فإنه في هذا النوع من القروض لا يمكن للبنك إعادة خصمها لدى مؤسسات مالية أخرى أو لدى البنك المركزي. و في هذا الوضع يكون البنك الذي يمنح هذه القروض معرضا لمخاطرة السيولة من جهة ومخاطرة عدم التسديد من جهة أخرى، لذلك ينبغي على هذا البنك أن يحسن دراسة هذه القروض، وأن يحسن برمجتها زمنيا بالشكل الذي لا يهدد صحة خزينته.

5-2-1-2-القروض طويلة الأجل : القروض الطويلة الأجل هي القروض التي تتراوح مدتها بين السبع سنوات والعشرين سنة وتمنح لتمويل العقارات خاصة المباني ، بصفة أخرى فهي القروض التي توجه لتمويل الأصول الثابتة التي تزيد مدة إهلاكها سبع سنوات ، نظرا لأن عملية تمويل هذه الاستثمارات تدفع البنك إلى تجميد أمواله لمدة طويلة فهي تعرضه لمخاطر يمكن أن ترهن مستقبله.

تمويل هذا النوع من الاستثمارات يتم من طرف بنوك متخصصة نظرا لطبيعتها ، ولكن حاليا بإمكان البنوك التجارية أن تقدم هذا النوع من التمويل، ومن أهم أنواع هذه القروض نجد:

-**الائتمان (القرض) الإيجاري**: يعتبر الائتمان الإيجاري فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل . ورغم حداثة هذه الطريقة ، فإنها تسجل توسعا في الاستعمال لإقدام المستثمرين عليها ، بالنظر إلى المزايا العديدة التي تقدمها لهم .وهو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا، أو مؤسسة مادية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا لذلك ، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل

الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار .

5-3- القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية: وهي القروض الممنوحة لغرض تسوية المبادلات عبر الحدود، ومن أهم هذه القروض نجد:

5-3-1- الاعتماد المستندي : وهو تعهد يصدر من قبل البنك فاتح الاعتماد بناء على طلب العميل (المستورد) لفائدة طرف ثالث هو المصدر الأجنبي، بأن يدفع لهم مبلغ معين ويحل محل المستورد في الدفع مقابل تقديم مستندات مطابقة لشروط فتح الاعتماد¹.

5-3-2- قرض المشتري (المستورد): وهو قرض يمنحه البنك في بلد المصدر للمستورد على أن يقوم هذا الأخير بتسديد دينه للمصدر فوراً ، ثم يقوم المستورد بتسديد دينه للقائم لصالح البنك على أقساط، وخلال أجل يتجاوز 18 شهراً . وهنا تتحقق المصلحة للطرفين المستورد يحصل على البضاعة مع تسهيل ائتماني يمكنه من التسديد على أقساط موازاة مع بيع البضاعة، والمصدر يتحصل على السداد الفوري لمبلغ الصفقة من طرف المستورد.²

5-3-3- قرض المورد(المصدر): وهو عبارة أيضاً عن صيغة تمويل متوسط أو طويل الأجل للتجارة الخارجية، يتمثل في منح قرض للمصدر من طرف بنك هذا الأخير لتمويل صادراته ، مع التزام المصدر بتسديد دينه للبنك على أقساط موازاة مع ما يحصل من طرف المستورد. والملاحظ أن هذا القرض يمنح للمصدر بعد إعطاء هذا الأخير مهلة للتسديد لفائدة المستورد ، لذلك يحرص المصدر على تغطية القرض بضمانات ، كقبول المستورد إمضاء كمبيالات مسحوبة عليه ومؤكدة من طرف بنكه ، كما يقوم البنك بتأمين القرض بنفسه أو مع بنكه لدى شركة التأمين، ضد كل المخاطر مثل خطر عدم السداد والمخاطر السياسية.³

المطلب الثالث : سياسات الإقراض

يتوقف منح القروض البنكية مهما كان نوعها أو أجلها على دراسة شاملة لها، وذلك بتحليل المعطيات المتعلقة بالمؤسسة نفسها طالبة القرض وأوضاعها المالية ، مع الأخذ بعين الاعتبار لبعض الجوانب الخاصة بسياسة الإقراض، تمهيدا لاتخاذ قرار منح القرض من عدمه . وعليه سنتناول بالدراسة من خلال هذا المطلب العناصر الأساسية التالية:

¹-Mondher Bellah, Gestion financière, 2eme édition, Economie ,Paris, 2004,p.286.

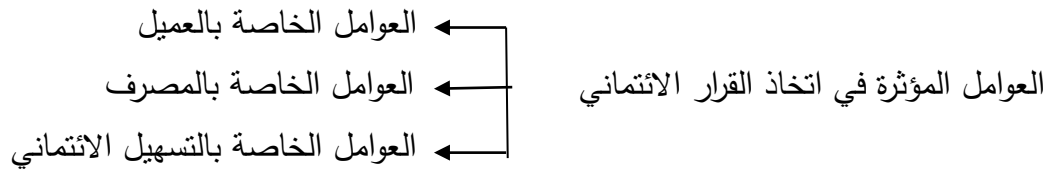
² - سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2012 ،ص112 .

³ - سليمان ناصر، المرجع نفسه،ص113.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

هناك مجموعة من العوامل المتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي بنك ، إذ يرتبط بعضها بالعميل والبعض يرتبط بالبنك ، والبعض الآخر يرتبط بالتسهيل الائتماني نفسه . ويمكن توضيح هذه العوامل من خلال العناصر التالية:

شكل رقم (1): العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني



من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات السالفة الذكر.

1- العوامل الخاصة بالعميل: تشمل العوامل المتعلقة بالعميل كل من الشخصية، رأس المال، قدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، الضمانات المقدمة والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل. حيث تقوم كلها بدور تقييم صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية نوعها. والتي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تنشئ القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم¹.

2-العوامل الخاصة بالمصرف : وتشمل هذه العوامل ما يلي:

1-2- درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف: وتتمثل في حجم الأموال النقدية غير الموظفة والتي تفيض عن حاجة المصرف في الوقت الراهن، وأهـي مقدار التوظيف الحالي وشكل هذا التوظيف في أصول المصرف ، ومدى قابليتها للتسييل بسرعة ، ويؤثر في السيولة عاملان أساسيان هما:

✓ تلبية طلبات المودعين من السحب من الودائع.

✓ تلبية طلبات الائتمان أي القروض، والسلفيات لغرض تلبية احتياجات المجتمع.

2-2- الإستراتيجية التي يتبعها المصرف في اتخاذ قراره الائتماني : تؤثر الإستراتيجية التي يتبعها البنك في اتخاذ قراره الائتماني أي في استعداده لمنح الائتمان أو عدم منحه ، فعادة ما تقوم البنوك بتبني إحدى الاستراتيجيات الآتية:²

-**إستراتيجية قيادة السوق:** وهي إستراتيجية هجومية تتبعها البنوك الكبيرة الحجم، والتي تتوسع باستمرار ومن ثم تكون قدرتها ورغبتها على منح الائتمان كبيرة، واستعدادها أكثر لتقبل أكبر درجة من المخاطر.

¹ -إيمان أنجرو ، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي ، أطروحة ماجستير،جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص46 .

² - محمد أحمد الخضيري ، الديون المتعثرة " الظاهرة، الأسباب والعلاج، الطبعة الأولى ، اينراك للنشر و التوزيع، القاهرة 1997 ، ص ص:317- 318.

-إستراتيجية انقياد السوق : وتتبعها المصارف المتحفظة التي تعاني خلل ما في مركزها المالي، ومن ثم فإنها تستخدم الأدوات التقليدية في منح الائتمان، ولا تقبل أي عملية تتضمن مخاطر غير معتادة.
-إستراتيجية الرشادة الائتمانية :عادة ما تقوم المصارف الصغيرة الحجم بإتباعها، خاصة إذا كانت مواردها المالية محدودة، وتقوم هذه الإستراتيجية على رفض منح الائتمان لأي عميل، أو لأي نشاط أو لأي مبلغ يتضمن مخاطر مرتفعة.

3-2- الهدف العام للمصرف: يعتبر الهدف الأساسي للمصارف تحقيق الأرباح، إلا أن هناك مجموعة أخرى من الأهداف تسعى المصارف إلى تحقيقها مثل السيولة، والاستقرار وتحقيق التنمية الاقتصادية . وهذه الأهداف تبدو في مجملها متناقضة ، فمثلا التركيز على هدف الربحية دون أخذ السيولة بعين الاعتبار أو تركيز المصرف على السيولة دون أخذ عنصر الربحية بعين الاعتبار يعتبر أمرا عقيما، وذلك أن النقد في الخزائن يعتبر وجها من أوجه الاستخدام غير المدر للدخل، ولهذا على إدارة المصرف الموازنة الحكيمة بين مختلف الأهداف السابقة الذكر.

4-2- حصة المصرف في السوق المصرفي: يجب أن تسعى المصارف إلى الزيادة من حصتها السوقية من خلال تعاملات رائدة و فريدة لا تقدمها مصارف أخرى، وتنقسم حصة المصرف في السوق إلى أربعة أجزاء وهي¹:

-حصة في الإيداعات و تشمل: عدد المودعين ، توزيع المودعين وفقا لنوع الوديعة ونوع التعامل.
-حصة في التوظيف وتشمل: عدد العملاء ، حجم التوظيف، توزيع التوظيف حسب نوع العميل.
-حصة في الخدمات المصرفية وتشمل : أنواع الخدمات المصرفية التي من المتوقع تأديتها وإمكانية التطوير.

-حصة في الأموال المدارة للعملاء و يدخل في ذلك صناديق الاستثمار.

5-2- إمكانيات المصرف المادية والبشرية: وتشمل الكفاءات الإدارية وخبرة القائمين على منح الائتمان، فكلما تعاظمت إمكانيات المصرف المادية والبشرية، كلما تعاظمت إمكانية منحه الائتمان من عدمه. ويمكن تلخيص جميع العوامل الخاصة بالبنك، والتي سبق ذكرها فيما يلي:

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها ، ويقصد بالسيولة قدرة المصرف على مواجهة التزاماته ،هذه القدرة مرتبطة أساسا بمدى استقرار الودائع، إذ أن الودائع المذبذبة ستحد من قدرة البنك في اعتماد سياسة إقراضية شاملة ، وتصبح إدارة الائتمان مطالبة بتحقيق هدفين متعارضين هما : تلبية طلبات المودعين من جهة وتلبية طلبات الائتمان من جهة ثانية.
- رسالة البنك ونوع الإستراتيجية التي يتبناها في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها.

1 - رامي هاشم الشنباري ، التحليل المالي و دوره في المصارف التجارية العاملة في فلسطين ، أطروحة ماجستير، 2007، ص ص: 118-119.

- القدرات التي يمتلكها البنك وخاصة الإطارات المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضا مدى تطور التكنولوجيا المطبقة.
 - استقلالية البنك.
 - ضرورة الالتزام بالقيود والتشريعات القانونية التي يصدرها البنك المركزي، حيث تحدد لنا إمكانية التوسع في القروض أو تقليصها، وكذا الحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها، وهذا من أجل تفادي أي تضارب بين سياسة البنك الائتمانية، والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.
- 3-العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني :** هناك مجموعة من العوامل المتعلقة بموضوع الائتمان نفسه وتشمل¹:

3-1-الغرض من التسهيلات الممنوحة للعملاء: الغرض من القرض قد يطلب لغرض تمويل رأس المال العامل " قروض قصيرة الأجل" أو لغرض تحقيق توازن في الهيكل المالي "قروض طويلة الأجل"، ويجب أن يكون الغرض واضحا ومحددا داخل الدراسة الائتمانية ، وأن يعكس ذلك نفسه في الكيفية التي سيتم بها منح التسهيلات الائتمانية ، ويرتبط بالغرض أسلوب وطريقة السحب من هذه التسهيلات ، ومصادر السداد المتوقعة وأسلوب هذا السداد ، كما يرتبط الغرض بالضمانات التي استلزمها الدراسة الائتمانية.

3-2-مدة التسهيل: وهي المدة التي يطلبها العميل ويرغب في الحصول على القرض خلالها، وهل تتناسب فعلا مع إمكانيات العميل، نوع القرض المطلوب، وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك.

ومن المتعارف عليه أن المخاطر تزداد بازدياد المدة الممنوح عنها التسهيل، ومن ثم معرفة المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل من خلالها ، ومتى سيقوم بالسداد وهل سيقوم فعلا بالسداد، وهل تتناسب مع إمكانيات العميل و قدراته ،أو عائد النشاط الذي يمارسه بحيث تكفي الإيرادات المتولدة عن النشاط لسداد التزامات التسهيل أم لا .

3-3- مصدر و طريقة السداد: أي هل سيتم السداد دفعة واحدة أم على شكل أقساط دورية، وهل يتناسب مع إمكانيات كل من العميل والبنك في نفس الوقت. لذا من المهم معرفة مصدر السداد لدى العميل للوقوف على مدى إمكانية سداد التسهيلات من الموارد الناجمة عن نشاط العميل ، وتقييم مدى انتظامها وكفايتها لسداد كافة الالتزامات من عدمه ، ثم طريقة السداد على دفعة واحدة أو بأقساط دورية أو حق السحب والإيداع خلال فترة التسهيلات، ومن ثم يتعين على الباحث الائتماني دراسة كيفية السداد للتسهيلات الممنوحة لتقييم مناسبتها للعميل، والنشاط الممول وسياسة المصرف الائتمانية .

3-4- نوع ومبلغ التسهيلات المطلوبة : مبلغ القرض مهم جدا في التحليل الائتماني لأنه كلما زاد حجم القرض تطلب دراسة أكبر من طرف البنك .حيث يجب تحديد التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة

¹ - رامي هاشم الشنباري،مرجع سبق ذكره ،ص 120.

العامة للائتمان في المصرف أم يتعارض معها، وهل سينتاسب مع الغرض والنشاط الذي سيقوم بتمويله، وهل هناك عقبات معينة تحول دون سداد التسهيل من جانب العميل سواء في الحاضر أو المستقبل خلال فترة الائتمان، وكذلك الأمر بالنسبة لمبلغ التسهيل حيث له أهمية محورية خاصة ، فكلما زاد المبلغ عن حد معين زادت مخاطر عدم سداده ، الأمر الذي يزيد من حرص البنك على الدراسات والبحوث التي يجريها، وإذا كان مبلغ التسهيل المطلوب صغير فانه من السهل الحصول عليه إذا توفرت الشروط الائتمانية المعتادة .

مما سبق نستنتج ، أن اتخاذ قرار منح القروض بشتى أنواعها يبني على أسس علمية وضوابط تعزز من ثقة المودعين في البنك ، وتزيد من قدرته على التمويل ، وهذا يتطلب من البنك ضرورة الموازنة بين اعتبارات الأمان والسيولة ، الربحية لضمان تحقيق أهدافه.

الفرع الثاني: مدخلات سياسة الإقراض

وهي ما يقصد بها الجوانب التي تؤخذ بعين الاعتبار في سياسة الإقراض، والتي يمكن إيجازها في العناصر التالية¹:

1- المحيط الاقتصادي للمؤسسة: إن دراسة الأوضاع الاقتصادية للدولة التي تمارس فيها المؤسسة (طالبة القرض) نشاطها، يعتبر مطلباً أساسياً لسياسة الإقراض، وذلك لما لهذه الأوضاع وتغيراتها من تأثير مباشر أو غير مباشر على المؤسسة. لذا يجب على إدارة البنك أن تكون ملمة ببعض المعطيات الاقتصادية للبلد ودرجة تغيراتها، مثل: الدخل الوطني ونموه، التضخم وأسعار الفائدة و تغيراتها.

2- العامل البشري : على البنك أن يكون على علم تام بسيرة الزبون وسلوكه وكفاءته في تسيير مؤسسته، سواء من معاملاته السابقة مع البنك ، أو بالاستخبار عنه من بنوك أخرى.

3-دراسة السوق والمنتج: وذلك بغية معرفة مكانة المؤسسة (الزبون) وحجمها في السوق.

4-دراسة وظيفة الإنتاج : إن تقييم الطاقة الإنتاجية للمؤسسة الصناعية التي تقدمت بطلب القرض، سواء من حيث الوسائل المستخدمة وكفاءة تسييرها، أو مدى مسايرة المؤسسة للتطور التكنولوجي الذي يميز القطاع ، يسمح لإدارة البنك بتحديد درجة تنافسية منتج المؤسسة المعنية من حيث السعر والنوعية.

5-رأس مال البنك : تتأثر سياسة الإقراض للبنك بحجم رأسماله لعدة اعتبارات، منها:

◀ رأس المال بمكوناته الأساسية يمثل خط الدفاع أو هامش الأمان بالنسبة لأموال المودعين ، فكلما زاد حجم رأس المال زادت قدرة البنك على تحمل الخسائر.

◀ قواعد الحيطة والحذر المطبقة في إطار التسيير المصرفي، تنص على ضرورة توزيع البنك للمخاطر وعدم تركزها في عميل واحد (لا يجب منح ائتمان لعميل واحد بما يزيد عن 25 % من حجم رأسماله).

¹-سليمان ناصر ، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان ،ديوان المطبوعات الجزائرية الجزائر، 2012، ص ص :55-59.

◀ رأس المال البنك وحجمه هو الدافع القوي لثقة المودعين به وتحفيزهم على إيداع أموالهم بالبنك وقدرته على حمايتها من الخسائر، وبالتالي جلب المزيد من الودائع ومن ثم زيادة قدرة البنك على الإقراض.

6-سياسات البنك المركزي والسلطات النقدية: تؤثر سياسات البنك المركزي والسلطات النقدية في سياسة الإقراض المتبعة من طرف البنك كماً ونوعاً. إن أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي يمكن أن تؤثر على حجم القروض التي يمنحها البنك مثل: سياسة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة، تحديد سعر الفائدة على الإقراض، سعر الخصم الذي يمارسه مع البنوك. كما يمكن لهذه الأدوات أن تؤثر على نوعية القروض الممنوحة من طرف البنك، وذلك من خلال سياسة تأطير الائتمان النوعية أي توجيه القروض إلى قطاعات معينة على حساب أخرى، وفقاً لمتطلبات السياسة الاقتصادية العامة للدولة وسياستها التنموية.¹

7-حجم الودائع نوعيتها وتكلفتها: إن ممارسة البنك لنشاط الإقراض يتوقف بدرجة كبيرة على حجم الودائع الملتقطة، إلا أن ذلك لا يعتبر مؤشراً كافياً لقدرة البنك على الإقراض، فذلك يتوقف على نوعية هذه الودائع وما تتيحه من فرص إقراضها. فتواريخ استحقاق الودائع تؤثر على حجم ونوعية القروض، الأمر الذي يجعل إدارة البنك تسعى إلى مقابلة القروض طويلة الأجل بالودائع طويلة الأجل، والقروض قصيرة الأجل بالودائع قصيرة الأجل. كذلك الشأن بالنسبة لتكلفة الموارد، حيث أن الودائع الجارية لا يدفع عليها البنك فوائد ولا تكلفه إلا نفقات محدودة، أما الودائع لأجل فتعتبر الفائدة المدفوعة عنها هي العنصر الأساسي في تكلفتها.

الفرع الثالث:قواعد الائتمان

تتوقف عملية اتخاذ قرار منح القروض المصرفية من عدمه على ضرورة التزام البنك بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص، بوضع قواعد وأسس علمية للائتمان تعتبر سياجا يحمون أموال المودعين من جهة وحاجات العملاء من جهة ثانية، ومن أكثر الأسس والقواعد التي يمكن عرضها نذكر:²

- ✓ **المواعمة:** أي خلق التوازن بين إجمالي التسهيلات المصروح بها للعميل الواحد، وبين حجم موارده المالية المستثمرة في نشاطه ونوعية ذلك النشاط.
- ✓ **التبادل الذي يوجد بين القرض والضمان:** بمعنى أنه عند منح القرض يتعين نقل الضمان إلى البنك وفي حالة السداد يعاد نقل الضمان إلى العميل.
- ✓ **توزيع المخاطر الائتمانية:** أي تنويع الائتمان دون تركيزه في قطاع واحد أو نشاط اقتصادي واحد تجنباً للمخاطر.

¹-سليمان ناصر، المرجع نفسه، ص:58-59 .

²-حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص: 17 .

✓ الالتزام بالسياسة الائتمانية للبنك المركزي: أي التنفيذ الدقيق لسياسة البنك المركزي فيما يتعلق بتنظيم الائتمان كما ونوعا وسعرا، بما يشجع الحاجات الائتمانية للأنشطة المختلفة.

الفرع الرابع: إجراءات منح القروض

فضلا على أن إدارة الائتمان في البنك ملزمة بإتباع مجموعة من القواعد في اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه ، فإن إدارة البنك لا تسمح لإدارة الائتمان بحرية التصرف وفقا لاجتهادها في اتخاذ قرار منح القرض أو رفضه ، بل تلزمها بالاسترشاد بإطار عام يتضمن جملة من الإجراءات أهمها فيما يلي:¹

1. **الفحص الأولي لطلب القرض** : يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك ، وخاصة من حيث غرض القرض أجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب ، الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك ، والتي تبرز شخصيته وقدراته بشكل عام وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها ، وفي ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استملاك دراسة الطلب ، أو الاعتذار عنه مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه.

2. **التحليل الائتماني للقروض**: ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة، لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية السابقة للبنك، ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة، والتي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

3. **التفاوض مع المقترض**: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي تم تجميعها، والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل يمكن تحديد مقدار القرض، والغرض الذي سيستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده ، مصادر سداد الضمانات المطلوبة ، سعر الفائدة والعمولات المختلفة ، ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك ، والعميل للتوصل إلى تحقيق المصالح لكل منهما.

4. **اتخاذ القرار** : تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل للتعاقد ، أو عدم قبوله لشرط البنك ، وفي حالة قبول التعاقد قد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض ، والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض ، معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي، موقفها الضريبي وصف القرض والغرض منه والضمانات المقدمة ومصادر السداد وطريقته ، وملخص الميزانية لثلاثة سنوات الأخيرة ، والتعليق عليها ومؤشرات السيولة ، الربحية ،النشاط، المديونية ، الرأي الائتماني

¹ - محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة و البنوك التجارية،الدار الجامعية،مصر، 2000، ص ص:280-282.

والتوصيات بشأن القرض ، وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

5. **صرف القرض:** يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة، واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

6. **متابعة القرض والمقترض :** الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة ، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا لبعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك ،أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

7. **تحصيل القرض :** وهنا يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة ، وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى.

ولأن النشاط المصرفي بصفة عامة ونشاط الإقراض على وجه الخصوص نشاط مخاطرة ، فإن إلزامية المفاضلة بين المخاطر المصرفية والعوائد التي تسعى إلى تحقيقها البنوك بات أمراً حتمياً، وهذا يتوقف بدوره على ضرورة تحديد هذه المخاطر ودراسة العوامل المؤثرة فيها، وهو ما سنتطرق إليه من خلال المبحث الموالي.

المبحث الثاني: مخاطر القروض البنكية

باعتبار البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية، التي تركز نشاطها على قبول الودائع واستثمارها في القروض، ذلك فهي تسعى لتحقيق أهداف هو تجنب تعرضه للمخاطر. سنتعرض في هذا المبحث إلى ماهية المخاطر المصرفية وتصنيفاتها، بالإضافة إلى مفهوم مخاطر القروض ومختلف أنواعها، وفي المطلب الأخير تطرقنا إلى طرق الوقاية من المخاطر وإدارتها.

المطلب الأول: ماهية المخاطر المصرفية و تصنيفاتها

تتعرض البنوك وفقا لطبيعة نشاطها لمخاطر عديدة ومتشعبة، لدرجة أن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التكيف مع هذه المخاطر وليس تجنبها.

ونظرا لأهمية هذه الفكرة ، ارتأينا أن نركز في هذا المبحث إلى مفهوم المخاطر البنكية من خلال إعطاء تعريف للخطر وكذا مفهوم المخاطر البنكية.

أولاً: مفهوم المخاطر البنكية :

- تعددت تعريف المخاطر المصرفية ، وفي ما يلي سوف نحاول التطرق إلى أهمها ¹:
- تعرف المخاطر البنكية بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين ، أي أن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المدققين الداخليين والمديرين للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية، الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على أهداف البنك المعتمدة و تنفيذ استراتيجياته بنجاح.
- هي احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه ، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى أضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطه من جهة ، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى.
- ويمكن إعطاء تعريف آخر للمخاطرة البنكية: "هو حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة".

مما سبق نستنتج أن مصطلح المخاطر المصرفية يدل على احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها فضلاً عن تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين. وتنشأ المخاطر المصرفية أساساً من مصادر معينة هي ²:

✓ نقص التنوع؛

✓ نقص السيولة ؛

✓ إرادة البنك في التعرض للمخاطر.

إن هذه المصادر الثلاثة متصلة وتؤثر على بعضها البعض ، حيث يمكن اعتبار إرادة البنوك في التعرض للمخاطر المبرر الأساسي للفوائد التي تجنيها . فكلما كانت المخاطر المحيطة بمنح القروض كبيرة ، كلما كان العائد المتوقع منه كبيراً . لذلك من الممكن أن تتعرض البنوك إلى المخاطر بهدف تعظيم العائد.

بناء على ما تقدم، نخلص إلى القول أنه إذا كان مفهوم المخاطرة ملازماً للنشاط المصرفي، فإن الاهتمام الأساسي للبنوك هو كيفية تحقيق التفوق، وتعظيم العوائد من خلال تقبل فكرة المخاطرة والاجتهاد في التعامل معها وحسن إدارتها . إلا أن ذلك يتوقف بدوره على إدراك البنك لمختلف العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية.

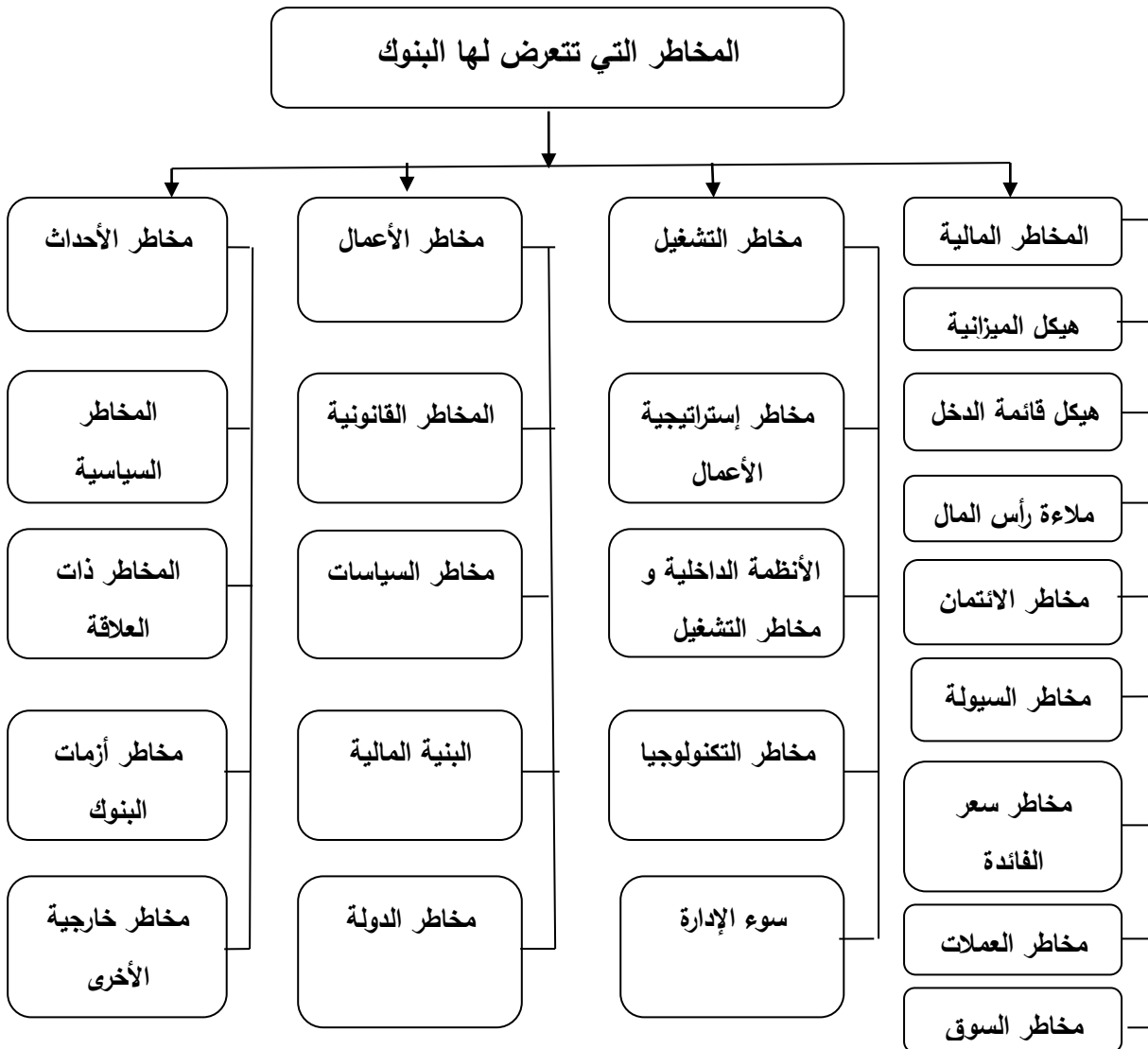
¹ -فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي و استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، 2000، ص166 .

²-Amine Tamazi, **Risques Bancaire, la Réglementation Financière et Réglementation Prudentielle**, Paris, AVF, 1996, P.10.

ثانيا: تصنيف المخاطر المصرفية

هناك عدة مقاييس تصنف على أساسها المخاطر التي تواجهها البنوك، فطبقا للتقسيم الكلاسيكي تصنف المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى أربعة أنواع رئيسية هي : المخاطر المالية، مخاطر التشغيل، مخاطر الأعمال ومخاطر الأحداث، والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (2):المخاطر المصرفية



المصدر: نيبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل II، الجزء الثاني، 2005، ص 21

أما من الناحية العلمية فقد صنفت المخاطر التي تواجه البنوك إلى صنفين أساسيين هما:¹

1-1-التصنيف على أساس ارتباط الخطر بالمؤسسة المصرفية : وفقا لهذا المعيار صنفت المخاطر إلى نوعين هما :المخاطر النظامية (أو العامة) أو المخاطر غير النظامية(أو الخاصة).

1-1-المخاطر النظامية :تعرف المخاطرة النظامية بأنها تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات. وتعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مصدرا للمخاطرة النظامية ، حيث يصعب التحكم فيها أو السيطرة عليها بالتنوع لأنها تمس اقتصاد الدولة ككل.

1-2-المخاطر غير النظامية :وهي عبارة عن المخاطرة المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما أما هي ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة . وهي تنشأ عادة نتيجة ظروف معينة مثل ضعف إدارة البنك ، الإضرابات العمالية ، الأخطاء الإدارية وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة مما يؤثر على عوائد البنك. وبالتالي، فإن المخاطر الخاصة يمكن التنبؤ بها على نحو مستقل ، ويمكن كتابتها في شكل معادلة كما يلي:

$$\text{المخاطرة الكلية} = \text{المخاطرة النظامية} + \text{المخاطرة غير نظامية}$$

وتجدر الإشارة إلى أن النصيب الأكبر من المخاطر الكلية يعود إلى المخاطرة النظامية، لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها . كما أنه يمكن التقليل من المخاطرة غير النظامية عن طريق التنوع، وهو ما لا يسمح به في حالة المخاطرة النظامية.

2-التصنيف على أساس مصدر الخطر: وفقا لهذا المعيار تم تصنيف المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى نوعين رئيسيين هما :المخاطر المالية ومخاطر التشغيل (العمليات).

2-1-المخاطر المالية :المخاطر المالية هي مقياس نسبي لمدى تقلب العائد المنتظر تحقيقه مستقبلا.أو هي مقدار الخسارة الناتجة عن تغيرات غير مؤكدة ، بمعنى أن الخطر المالي هو التقلب المحتمل في النواتج بما يخلف خسائر قابلة للقياس الكمي ، ويتميز بخاصيتين هما:

- قيمته في المستقبل غير معلومة على وجه اليقين.
- قيمته في المستقبل تنطوي على إحدى النواتج المحتملة التالية :
- نتيجة موجبة :حينما تكون القيمة الفعلية للخطر أفضل من القيمة المتوقعة.
- نتيجة محايدة :حينما تكون القيمة الفعلية للخطر مساوية تماماً للقيمة المتوقعة.
- نتيجة سالبة :حينما تكون قيمة الخطر الفعلية أسوأ من القيمة المتوقعة.

ومن أهم المخاطر المالية المصرفية نجد المخاطر الائتمانية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة مخاطر سعر الصرف، مخاطر السوق، مخاطر التضخم ومخاطر محفظة الأوراق المالية...الخ.

2-2-المخاطر التشغيلية : المخاطر التشغيلية هي المخاطر الناجمة عن اختلال في الأنظمة الداخلية لبنك كنظام المعلومات والنظام المحاسبي والأنظمة المعلوماتية .كما أنها يمكن أن تنشأ نتيجة لارتكاب الأخطاء أو الغش من طرف الأفراد العاملين بالبنك أو عدم احترامهم لآداب وأخلاقيات المهنة. نستنتج مما تقدم أن تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها البنوك دليل على تنوع أنشطتها واتساع نطاقها .كما أن معرفة تلك المخاطر يتطلب من البنوك تحديدها بدقة ومعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها.¹

المطلب الثاني: مخاطر الائتمان في البنوك التجارية

مخاطر القرض من أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك ، وهي عموماً إما مخاطر مالية تمس اختلال التوازن المالي ، وإما اقتصادية نتيجة ظهور تشريعات جديدة ، قد تؤدي إلى حدوث انقطاع كلي أو جزئي للسوق الذي يتعامل فيه البنك .

الفرع الأول:تعريف مخاطر القرض: توجد عدة تعاريف لخطر الائتمان(القرض) أهمها:²

- Sinkey : " خسائر الائتمان نتيجة لعدم مقدرة العميل على سداد القرض وفوائده ، وترجع المخاطر إلى عدة عوامل داخلية وخارجية منها ضعف إدارة الائتمان، وكذلك إلى الظروف الاقتصادية، السياسية ، الاجتماعية والتكنولوجية وغيرها."
 - Cooper: " خطر الائتمان هو عدم قدرة العميل على سداد القرض في تاريخ استحقاقه، وتقسم المخاطر إلى مخاطر تجارية ، وأخرى سيادية ، فإذا كان العميل شخصاً أو مشروعاً تجارياً ، سميت مخاطر تجارية ، أما إذا كان القرض ممنوح المشروع تملكه الدولة ، أو للدولة ذاتها سميت مخاطر سيادية".
 - Hale : "إن المخاطر الائتمانية هي مخاطر الأعمال للشركة طالبة التمويل ، والتي من شأنها أن تؤثر على التدفقات النقدية ، وبالتبعية على السداد سلبياً."
- و من خلال هذه التعاريف يتبين لنا أن القرض هو مخاطرة ذات معنيين:
- ✓ المعنى الأول: يتضمن عجز المقرض عن التسديد.
 - ✓ المعنى الثاني: معنى إحصائي يتمثل في احتمال الخسارة، وهو متضمن في المعنى الأول ومنه لا يمكن فصل المخاطرة عن القرض.

¹ - Amine Tamazi, op-cit ,p11.

² -صلاح الدين حسن السبسي، إدارة أموال و خدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار الوسام للطباعة و النشر، لبنان، 1998، ص140.

الفرع الثاني: أنواع مخاطر القروض

لوظيفة الإقراض مخاطر مختلفة نجملها في الأنواع الثلاثة التالية:

1- خطر عدم التسديد : وهو الخطر الناتج عن عدم قدرة أو عجز المدين (المقترض) على تسديد كل أو جزء الدين والفوائد المرتبطة به ،إما بسبب عدم كفاءة الإدارة أو عدم نزاهة المدين في تعامله مع الدائن .أو لأنه فقد القدرة على الوفاء عند حلول تاريخ الاستحقاق إما لتوقفه عن الدفع(عسر مالي فني) أو إفلاسه(عسر مالي حقيقي) .لذلك يرفع خطر القرض من هذه الزاوية بأنه التدهور التدريجي للوضع المالية للمقترض.

2-خطر تجميد الأموال : هو ذلك الخطر الذي يواجهه البنك عندما تتجمد موارده وتنخفض سيولة أصوله . ويشكل تجميد أموال البنك خطرا عليه لأن نقص السيولة قد يؤدي إلى إغلاقه إذا ما أقدم المودعون على المطالبة بأموالهم دفعة واحدة، وينتج خطر التجميد عن وقوع خطر عدم التسديد بالدرجة الأولى بالإضافة إلى أسباب أخرى أهمها:

-عدم احترام قواعد التوازن المالي الأدنى للميزانية ، بمعنى قيام البنك بمنح قروض طويلة الأجل مقابل ودائع جارية.

- منح المكشوف البنكي للمؤسسات العمومية.

3-خطر معدلات الفائدة :يتعرض البنك لهذا الخطر عندما يجد نفسه مجبرا على استعمال المكشوف لدى البنك المركزي لسد حاجاته من السيولة بمبالغ تفوق الحد الأدنى لإعادة الخصم ، أو عندما يكون مجبرا للجوء إلى سوق النقد لإعادة التمويل بمعدلات فائدة أعلى من معدل إعادة الخصم، وبالتالي ترتفع أعباء الاستغلال وتنخفض مرد ودية البنك .كما قد ينتج هذا الخطر بسبب المنافسة حيث يفضل الزبائن التعامل مع البنوك ،التي تقترح أسعار فائدة منخفضة مقارنة بمثيلاتها المنافسة لها.

وفقا لهذا التحديد فإن المخاطر الائتمانية تنقسم إلى مخاطر اقرضية مباشرة ومخاطر اقرضية محتملة .فالمخاطر اقرضية المباشرة هي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض بمختلف أنواعه .أما المخاطر اقرضية المحتملة فترتبط بالائتمان غير المباشر مثل: الاعتمادات و الكفالات...الخ.

ونظرا لأهميته ، يعتبر خطر القرض السبب الأول للصعوبات التي تواجه البنوك وتؤدي إلى إفلاسها . فالمبالغ المقترضة غير المسددة ، بسبب عجز العميل المقترض تحتسب على الأرباح أي تحمل على الأموال الخاصة التي تصبح بالنتيجة غير كافية لضمان استمرارية النشاط.

إن هذه الوضعية المتطرفة عادة ما تسبقها أو تتبعها أزمة سيولة ، حيث في الوقت الذي لا يستطيع فيه المقترضون تسديد ما عليهم من التزامات تقف مؤسسة الإقراض بدورها عاجزة عن تلبية طلبات سحب الودائع من طرف زبائنها، أو عن تسديد قروضها في السوق المالي.

فضلا عن ذلك، نجد أن كل قرض يمكن أن يتولد عنه خطر معدل الفائدة، فتكلفة إعادة التمويل يمكن أن تكون أكثر من العائد على القرض في حالة التطور السلبي لمعدلات الفائدة. وقد تتحقق المخاطر الائتمانية نتيجة لعوامل خارجية وأخرى داخلية وهي كالتالي¹:

1-العوامل الخارجية : وتشمل :

➤ تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار متوقع في أسواق المال.

➤ تغيرات في حركة السوق ترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل .

2-العوامل الداخلية : وتشمل :

➤ ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي .

➤ عدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة .

➤ ضعف سياسات التسعير .

➤ ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها .

وبصفة عامة، تنشأ مخاطر الائتمان من كافة المنتجات والخدمات المقدمة، عندما تكون لأطراف أخرى التزامات تجاه البنك (التزامات نقدية أو غير نقدية،العمليات داخل وخارج بنود الميزانية) .

وتنشأ التزامات الدفع بشكل رئيسي من الآتي:

➤ التزامات نقدية تقليدية تظهر ضمن بنود الميزانية العامة.

➤ التزامات خارج بنود الميزانية العامة.

➤ مخاطر السداد وذلك في حالة عدم الوفاء بالتزامات تجاه البنك في تواريخ الاستحقاق من الطرف الأخر.

➤ عمليات تحصيل العمولات وذلك عندما يكون الهامش الذي يطلبه البنك من عملائه أدنى من الهامش الذي يدفعه البنك عن نفسه.

مما سبق ، يتضح لنا أن مخاطر الائتمان تنشأ نتيجة تضافر عدة عوامل تعود: إما إلى المقترض أو إلى إرادة البنك أو كليهما ، أو إلى الظروف العامة السائدة التي لا يمكن التحكم فيها، وهو ما جعل مخاطر الائتمان موضوع اهتمام سلطات الرقابة البنكية ، وذلك من خلال إرساء إجراءات كمية للحفاظ على مستوى أدنى للأموال الخاصة يتماشى ومستوى التزاماتها ، وإجراءات كيفية لحث المؤسسات على التحكم في المخاطر من خلال نظام للرقابة الداخلية .

¹ - سمير الخطيب ، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ، منشأة المعارف ، الإسكندرية. 2005 ، ص 127.

الفرع الثالث: مخاطر قروض الاستغلال و قروض الاستثمار

مثما تعددت البنوك في الجهاز البنكي فإن القروض تتعدد كذلك، ففي أي بنك نجد هناك أنواع من القروض ومن بينها نجد : قروض الاستغلال وقروض الاستثمار .

1- مخاطر قروض الاستغلال: ترتكز عملية منح القرض بصفة عامة على مبدأ الثقة أي ثقة البنك في الزبون ومخاطر القروض تعني اهتزاز هذه الثقة ، وذلك لعدم قدرة الزبون على تسديد ديونه في تاريخ الاستحقاق لسبب من الأسباب. وبناء عليه، فإن البنك ملزم بتقدير هذه المخاطر قبل إقدامه على منح القروض، ويمكن حصر المخاطر المرتبطة بقروض الاستغلال في:¹

1-1- خطر عدم التسديد: إن خسارة الأموال المقرضة تعد من أكبر المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك، وهي تعبر عن عدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته كليا أو جزئيا عند وصول تاريخ الاستحقاق تنتج عن أسباب خاصة به أو خارجة عن إرادته والمرتبطة بقطاع النشاط أو بالتغيرات المفاجئة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد، وهذا ما يحمل البنك خسارة ليصبح هو الآخر في وضعية المدين اتجاه المودعين.

1-2- خطر التجميد: يرتبط خطر التجميد بعدم قدرة المدين على تسديد القرض في تاريخ الاستحقاق لمصاعب ظرفية في خزينته أو لظروف خارجة عن إرادته، ويجد البنك نفسه مضطرا لتأجيل تاريخ الاستحقاق لكن مقابل فوائد أعلى من الأولى.

فالبنك يعمل جاهدا على إيجاد التوازن بين السيولة المتاحة لديه واستعمالاتها، وبين التزاماته والمواد التي تمولها، مع إمكانية إعادة تمويل قروضه لدى البنك المركزي أو في السوق النقدي يتسبب في اختلال هذا التوازن كل قرض غير مسترجع نتيجة تدهور الحالة المالية للمقترض الأمر الذي قد يؤدي إلى رفض البنك المركزي بتعبئة ديون البنك التجاري.

لذا ولكي يستطيع البنك التجاري مواجهة هذا الخطر يجب عليه أن يعمل على توفير شروط محددة في قروض الاستغلال، والخاصة بإعادة التمويل وهي:²

- يجب أن تكون هذه القروض موجهة لتمويل نشاطات حقيقية .
- أن تكون الأوراق التجارية المخصصة قانونية وأن تشمل كل المعلومات الضرورية.
- يجب أن تخضع بعض قروض الاستغلال إلى شروط محددة من طرف البنك المركزي.
- يجب أن يرسل ملف المراقبة البعدية إلى البنك المركزي في حالة كل قرض استغلال يفوق مبلغه:
- مئة مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات العمومية الدولية .
- عشرون مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات العمومية المحلية.

¹ - Société interbancaire de formation , **Technique bancaire** , Diplôme d'études supérieur de banque ,Alger ,2003-p56.

² - Société interbancaire de formation ,op-cit p 57 .

- مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات الخاصة.

2-مخاطر قروض الاستثمار

بالإضافة إلى خطر عدم الوفاء هناك مخاطر معدل الفائدة.

1-خطر معدل الفائدة : إن معدل الفائدة هو ذلك الثمن الممنوح من طرف البنك وذلك للحصول على قرض أو الثمن الذي من خلاله يتحصل البنك على معدلات عائد الفائدة. حيث تكون ثابتة أو متغيرة وذلك تبعاً لحجم العمليات البنكية وخطر سعر الفائدة له تأثير هام على وضعية البنك وهذا من خلال¹:

- جدول النتائج الذي يمكن أن نجد من خلاله عدم مطابقة مرد ودية الاستخدامات وتكلفة الموارد.
- العلاقة العكسية لمعدل الفائدة وقيمة الأصل المالي : فتعتمد المقارنة بين الميزانية البنكية ومحفظه الأصل المالية ، حيث نجد في هذه الحالة أن كل أصل مالي يكون له استجابة ايجابية أو سلبية، ولذلك تبعاً لتغيرات أسعار الفائدة.

ويحدث خطر معدل الفائدة من خلال تفوق تكاليف الموارد المجمعة على عائد الاستخدامات الموزعة تكون هذه المخاطرة في عمليات القروض التالية:

- إذا كان البنك يقرض معدل ثابت ويعيد التمويل بمعدل متغير، نقول أنه في مخاطرة انخفاض معدل الفائدة.
- وتشير مخاطر معدل الفائدة إلى التغيير الأساسي في صافي دخل فائدة البنك، والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية.²

المطلب الثالث: طرق الوقاية من مخاطر القروض البنكية وإدارتها

من خلال هذا المطلب سنعرض كل من طرق الوقاية من مخاطر القروض البنكية، و مبادئ إدارتها وفق مقررات بازل (2) .

الفرع الأول: طرق الوقاية من مخاطر القروض

مخاطر الائتمان عديدة ولا يكاد يخلو منها أي بنك ، وبالتالي على البنك الحفاظ على الرشادة المالية للمؤسسة المصرفية تلزمه على مواجهة الأخطار، وذلك باستعمال الوسائل (الطرق) والإجراءات التالية³:

❖ **توزيع خطر القرض :** إذا كان حجم القرض كبير ومدته طويلة نسبياً فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى ، حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر ويتحمل مسؤولية ذلك لمفرده ، ويؤثر على مركزه المالي ككل.

¹ -ناصر دادي عدون ، اقتصاديات المؤسسة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر 2000 ، ص.125 .

² -طارق عبد العال حماد ، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية،المكتب العربي،الفاخرة،2000 ،ص72 .

³ -سبعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000 ،ص ص:56،58.

- ❖ **التعامل مع عدة متعاملين :** تجنباً لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات المصرف مع عدد محدود من المتعاملين، فإنه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد غير محدد من المتعاملين حتى إذا وقع في ما لم يكن في الحسبان من عسر أو إفلاس لأحد المتعاملين، أو بعضه فإن البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون عناء كبير.
- ❖ **تمويل أنشطة و قطاعات مختلفة :** إن البنك تجنباً منه لما يمكن أن يحدث من أزمات أو ركود في أحد القطاعات دون غيرها، يلجأ إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة والقطاعات، حتى يمكن له أن يعوض الخسائر الناجمة عن أزمات أو قطاع معين بأرباحه من نشاط أو قطاع آخر.
- ❖ **عدم التوسع في منح الائتمان :** إن البنك التجاري يهدف أساساً إلى الربح والذي يكون الموجه الرئيسي لنشاطه ، لذلك فإنه يراقب نفسه باستمرار تجنباً للغرور بفرص الربح المتوقعة ، ويعمل على عدم التوسع في منح الائتمان دون حدود ، بل يقدم ذلك في حدود إمكانياته المالية ، وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض.
- ❖ **العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية :** بحيث أن يكون البنك على اطلاع وعلم مسبقاً بقدراته التمويلية (الكمية ، الكيفية أو الزمنية) حتى يتمكن من تحديد المبالغ الإجمالية التي يمكن له أن يقدمها كقروض بأخذه في الحسبان للأحوال الاقتصادية ، السياسية والطبيعية ما أمكن ذلك عند تقديمه لأي قرض.
- ❖ **تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك :** لكي يتمكن البنك من تجنب الكثير من الأخطار خاصة ما تتعلق منها بجانبها الإداري والمحاسبي ، ينبغي له أن يدع ويطور أجهزة رقابته الداخلية ، حتى تتمكن من اكتشاف الأخطار في أوانها ، فضلاً عن متابعة أجهزة الرقابة الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض ثم بالأخطار التي يمكن أن تحدث ، واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها في حينها.
- ❖ **التأمين على القروض :** لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد خاصة هو التأمين على القروض الممنوحة للمتعاملين ، حيث يلزم البنك متعامليه بالتأمين ، حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر.
- ❖ **الضمانات :** غالباً ما يقوم البنك بمواجهة الأخطار عن طريق ضمانات يطلبها من المقترض، إلا أن هذه الضمانات لا تكون كافية دائماً، أي لا تعطي القيمة الإجمالية إلى جانب صعوبة احتمال دراسة الخطر.
- ❖ **العمل على استخدام أساليب التكنولوجيا المعاصرة في مجال النشاط المصرفي، و تطوير الصناعة المصرفية في مجال الاقتراض خاصة، تجنباً لخطر عدم التسديد، وكذا تجميد أموال المصرف.**

❖ تحري الدقة والحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة ، وذلك عن طريق الدراسة الدقيقة للجانب المالي للمقترض ولجميع الجوانب المرتبطة بالمحيط الذي يعمل فيه.

الفرع الثاني: مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية حسب مقررات بازل (2)

إذا كان التوسع في منح الائتمان هو النشاط الرئيسي لمعظم البنوك ، فإن هذا يتطلب منها الانتباه إلى الجدارة الائتمانية للمقترضين قبل منحهم الائتمان ، إذ من المحتمل أن تتخفف تلك المقدرة بعد فترة زمنية معينة نتيجة لعوامل مختلفة، وبالتالي عدم قدرتهم على السداد ومن ثم فشلهم في الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك .

من هذا المنطلق تتضح أهمية إدارة مخاطر الائتمان سواء للحد منها أو تخفيفها، وهو ما ركزت عليه لجنة بازل (2) في إطار مقترحاتها من خلال ما سنته من مبادئ وأسس نلخصها فيما يلي¹:

1-إنشاء بيئة ملائمة لمخاطر القروض: وهذا يتوقف على مسؤولية مجلس الإدارة في البنك واستعراض إستراتيجية مخاطر الائتمان ، وسياسية الإقراض المطبقة وبيان بأهم مخاطر القروض المترتبة بالبنك. حيث تعكس هذه الإستراتيجية مستوى الخطر المسموح به مقارنة مع مستوى الربحية المتوقع تحقيقه من وراء تكبد هذه المخاطر، كما يجب التأكد من أن إدارة مخاطر المنتجات والأنشطة الجديدة تخضع لإجراءات وضوابط كافية قبل الاضطلاع بها والموافقة المسبقة من قبل مجلس الإدارة .

2-إرساء أسس الإدارة السليمة لمخاطر الائتمان: تقوم الإدارة السليمة لمخاطر الائتمان على أسس تتمحور أساسا حول²:

1-2- تقييم سياسات المصرف وإجراءات منح الائتمان والرقابة عليه: وهذا يتطلب الحفاظ على سياسات إقراض مكتوبة ودقيقة تتعلق بالموافقة على منح القرض وإجراءات إدارته والمستندات اللازمة وفقا للمعايير المحددة من قبل مجلس الإدارة في البنك. كما يجب على البنوك أن تقوم بالرقابة المستمرة للنشاط الائتماني بما فيه الوضع المالي للمقترضين معتمدة في ذلك على نظم معلومات توفر تفاصيل أساسية عن حالة المحفظة الائتمانية بما فيها درجة تصنيف الائتمان .

2-2- تقييم جودة الأصول وكفاية المخصصات والاحتياطات لتغطية الخسائر المترتبة عن عدم السداد: وهذا يتطلب المراجعة الدورية لسياسات الإقراض ومدى التزام البنك بمعايير منح الائتمان والإجراءات اللازمة لمواجهة المشاكل الائتمانية وتعزيز قوته المالية.

¹ – Basel Committee on Banking –Supervision, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards , **Principles for the Management of Credit Risk**, ARevised Framework, 2004, p.p.5-8.

² -Basel Committee on Banking –Supervision, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards,op–cit,p8.

2-3- منع تركيز المخاطر والتعرض لها على نطاق واسع: هذا يعني أنه يجب على المراقبين المصرفيين وضع حدود لتقييد تعامل المصرف مع مقترضين فرديين أو مجموعة المقترضين المتصلين بإدارة المصرف، وتقدر هذه الحدود عادة بنسبة من رأس المال تصل إلى 25%. وفي حالة كون البنوك صغيرة جدا أو حديثة النشأة فإنها تحتاج إلى مستويات عالية من رأس المال لتعكس المخاطر التي تنتج عنها .

2-4- وجوب رقابة فعالة على القروض الموجهة للفئات ذات الصلة: بمعنى التزام البنوك بمنح القروض للشركات والأفراد ذوي الصلة على أساس الجدارة المالية والقدرة على السداد، والتأكد من وجود رقابة فعالة على منح مثل هذه القروض، بالإضافة إلى اتخاذ خطوات مناسبة للسيطرة على المخاطر أو النقليل منها .

2-5- توفير الاحتياطات اللازمة لمواجهة مخاطر الدول ومخاطر التحويل: إن الإدارة السليمة لمخاطر الائتمان تشترط على المصرف تبني سياسات وإجراءات ملائمة بشأن عمليات الإقراض والاستثمار التي تتم على الصعيد الدولي، وذلك لتحديد ومراقبة مخاطر البلد ومخاطر التحويل ورصد الاحتياطات اللازمة لمواجهةها .

3-ضمان الرقابة الكافية على مخاطر القروض: وهو ما يتطلب من البنوك وضع نظام تقييم مستقل لعملية إدارة مخاطر القروض على أن ترسل نتائج التقييم مباشرة إلى مجلس الإدارة و الإدارة العليا ، كما يجب على البنوك التأكد من أن عملية منح الائتمان تتم بشكل صحيح ووفق الضوابط الداخلية ومستويات ثابتة من الحذر، فضلا عن ضرورة اتخاذ الإجراءات العلاجية في الوقت المناسب .

4- تفعيل دور المشرفين: وذلك لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر القروض كجزء من الخطة الشاملة لإدارة المخاطر، مع ضرورة إجراء تقييم مستقل لاستراتيجيات وسياسات البنك وممارساته المتعلقة بمنح الائتمان.

مما تقدم نستنتج أن المبادئ المنصوص عليها في التشريعات المصرفية لبازل (2) والخاصة بإدارة مخاطر الائتمان ، تهدف في الأساس إلى ضمان سلامة إدارة مخاطر الائتمان بالبنك بما يحقق الحماية لأموال المودعين و يعزز ثقتهم به ¹.

¹ - Basel Committee on Banking Supervision, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, op-cit, p9.

خاتمة الفصل الأول

يتمثل الدور الأساسي للبنوك التجارية في عملية استقبال الودائع من جهة، وتقديمها في شكل قروض بأشكال مختلفة من جهة أخرى. وقد تحقق البنوك من وراء هذه العملية فوائد لحسابها الخاص ، ولكن عليها أن تعترف بوجود احتمال لعدم استرجاع أموالها سواء كلياً أو جزئياً في مواعيد استحقاقها ، وهو ما يولد بما يعرف بمخاطرة القرض التي تتمثل في الفرق بين قيمة القروض الممنوحة من البنوك ، ومجموع المبالغ المتوقع تحصيلها مستقبلاً من مقترضيهما .

و نظراً لكون النشاط الائتماني لا يخلو من المخاطر لذا على البنوك التجارية:

1. إتباع سياسات إقراض سليمة تسمح بتحقيق أكبر ربح ممكن عند أقل مستويات متوقعة من المخاطر.
2. تقدير مخاطر القرض، بهدف معرفة فرص النجاح من جهة، وحصص عناصر التهديد التي ستواجهها مستقبلاً من جهة أخرى.
3. أن تحسن استعمال طرق الوقاية من تلك المخاطر فقد تمكنها من أن تقلل من آثارها إلى أدنى حد ممكن.

و بالتالي، فالسمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك التجارية عند منح القروض هي كيفية تقييم مخاطر المقترض . وهو ما سنحاول مناقشته من خلال الفصل الموالي لهذه المذكرة.

الفصل الثاني: التشخيص
المالي لمخاطر منح القروض
البنكية

مقدمة الفصل الثاني

تعتمد السياسات الهادفة لتقليص مخاطر القروض ، على نظام وقائي يشمل الأدوات والوسائل التقنية التي تسعى لمواجهة المخاطر الممكنة ، هذه الأخيرة قد أثبتت وجود نقائص فهي لا تستجيب لمتطلبات الاقتصاد المعاصر، والتحديات الجديدة والمنافسة البنكية.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى إحدى أهم الطرق المستعملة في بلادنا ألا وهي طريقة التحليل المالي، بالإضافة إلى طرق أخرى مستعملة في تقدير أخطار منح القروض البنكية ، نهاية بطريقة تقييم مخاطر المقترض أو بما يسمى "بطريقة التسعير" باعتبارها إحدى طرق التحليل الاقتصادي الأكثر فعالية، وقد أثبت دقتها في الدول المتقدمة.

المبحث الأول: الإطار العام للتحليل المالي

يعد التحليل المالي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات ، وكذا المتعاملين معها من أجل تقييم نشاطها ، فباستخدام أدوات التحليل المالي ينتج عنه معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها ، بحيث تسمح باكتشاف نواحي القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة، وقد كانت البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية كبيرة ، فكل من هذه الأسباب والدوافع أدت إلى ظهوره وأهم ما يتميز به التحليل المالي سيكون محتوى هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي ، أهميته و الأطراف المهمة به

من بين المقاييس المتبعة لمنح القروض نجد طريقة التحليل المالي للمؤسسة. الذي بفضلها يمكننا معرفة الحالة المالية لها ، مما يساعد في اتخاذ القرار بمنح أو عدم منح القرض لهذه المؤسسة. ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم التحليل المالي، أهميته والجهات المهمة به .

الفرع الأول:تعريف التحليل المالي

للتحليل المالي عدة تعاريف سنحاول فيما يلي التطرق إلى أهمها¹:

➤ التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

➤ دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية ، وذلك بإظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر، وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية ، والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت، و كذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.²

ومنه نستنتج ، أن التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس، يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة ، وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة ، وإيجاد الربط والعلاقة بينهما.³

¹ -وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2009، الأردن، ص ص : 13 - 14.

² - شاكر منير، إسماعيل وآخرون ، التحليل المالي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية ، الأردن، 2005 ، ص 12.

³ - وليد ناجي الحياي، المرجع نفسه، ص ص : 24-25.

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي

تتبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع. وبالتالي، يمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي¹:

- (1) يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، ويغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمشورات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- (2) يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع. إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة و السيطرة و حماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- (3) يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية ، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال ، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.
- (4) تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية ، عندما تمنح التسهيلات المصرفية لعملائها حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماته المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة.
- (5) يعتبر أحد مهمات المدير المالي للمنشآت المختلفة ، ويساعده في أداء مهامه بشكل فعال.
- (6) تساعد النسب المالية والإحصائية المعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب، والاتجاهات والتغيرات في الحكم عليها من قبل مدقق الحسابات. وبالتالي، يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فعالية التدقيق.²
- (7) تستخدمه الجهات المستفيدة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث توضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات.
- (8) يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المنصوص من ناحية ، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى.
- (9) تساعد النسب المالية والإحصائية والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب ، والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات ، وبالتالي يمكن اعتبار التحليل ، أداة فعالة لزيادة فاعلية والتدقيق.
- (10) يساعد في تقييم الشركات والمنشآت المختلفة تقييما شاملا، ويمكن من خلاله الحكم عليها بالاستمرارية في نشاطها أم لا.

1 - وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 24-25.

2 - وليد ناجي الحياي ، التحليل المالي ، منشورات الأكاديمية العربية ، الدنمارك ، 2007 ، ص 21 .

- (11) يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة.
- (12) يساعد على اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة.
- (13) يعتبر التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق¹.

ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي، تزداد كلما كان التوجه متقدما لنمو الأساليب العلمية الإدارية، والتحول من الأساليب التقليدية في التحليل المالي إلى الأساليب العلمية، والرياضية الأكثر تقدما.

الفرع الثالث: الأطراف المهمة بالتحليل المالي

هناك جهات عديدة تستفيد من التحليل المالي، فمنها ما هو داخلي يخص المنشأة نفسها، ويتمثل بالمستويات الإدارية المختلفة، وهناك جهات خارجية تستفيد من التحليل المالي، وتتمثل في جميع الأطراف خارج المنشأة سواء كانت له صلة بالمشروع أو لا، وبصورة عامة فإن الجهات التي تستفيد من التحليل المالي هي:²

1-الأطراف الداخلية: و أهم هذه الأطراف الإدارة والعاملين والموظفين :

أ- الإدارة: إن الإدارة بمختلف مستوياتها تسعى إلى ما يلي :

- تقييم الأداء لمختلف الإدارات والمستويات، والحكم على كفاءتها في استغلال الموارد المالية المتاحة، و بالتالي إحكام نظام الرقابة الداخلية؛

- مدى النجاح الذي أنجز في تحقيق الأهداف المرجوة في المنشأة، وكذلك التعرف على الوضع المالي و القدرة المكتسبة للمشروع .

ب- الموظفون والعمال: تهتم هذه الفئة بتحليل القوائم المالية، والتعرف على أرباح المشروع، كما تستخدم نتائج التحليل المالي في :

- الرقابة والتخطيط والتقويم واتخاذ القرارات الرشيدة خاصة فيما يتعلق بالموظفين؛

-الحصول على مؤشرات مالية كمية، تتعلق بأداء المنشأة بصورة شاملة على اعتبار المنشأة وحدة متكاملة، ولذلك تكون المعلومات الإجمالية اللازمة مستخرجة من نظام المحاسبة المالية .

2-الأطراف الخارجية: من أهم هذه الأطراف نجد :

أ-المستثمرون الحاليون والمرتبون : وهم أصحاب الأسهم في شركات المساهمة أو من ينوون استثمار أموالهم في أسهم هذه الشركات ، بحيث يسعى هؤلاء إلى تحليل القوائم المالية للمشروع للتعرف على الأرباح المتحققة خلال فترة أو فترات مالية معينة كما يسعون للتنبؤ بالأرباح المتوقع تحقيقها في المستقبل

1 - رمضان زياد، أساسيات التحليل المالي، طبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الجزائر، 1997، ص07.

2 -راضني خنفر مؤيد، وعسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2009، ص ص: 73 ، 74 .

بالإضافة لاهتمامهم باحتساب العائد على أسهم المشروع ويبدسون من خلال هذا التحليل سياسات توزيع الأرباح وثباتها وقدرة المشروع على توفير السيولة النقدية اللازمة لدفع حصص أرباحهم.

ب- الموردون و المقرضون: الموردون هم من يقدمون للمنشأة الخدمات أو البضاعة لأجل، وفي أغلب الأحيان يطلب هؤلاء من المنشأة تسديد أمواله في فترة لا تتعدى السنة المالية الواحدة لذا فإنهم يهتمون أكثر بدراسة الوضع المالي للزبون ويركزون على دراسة سيولته النقدية ، وقدرته على التسديد في المدى القصير أما المقرضون فيركزون على القدرة المكتسبة من المشروع، كما يهتم أصحاب الديون الطويلة الأجل بالوضع المالي للمقترضين، والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها.

المطلب الثاني : أنواع التحليل المالي، مصادره و أهدافه

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى كل من أنواع التحليل المالي مصادره و أهدافه.

الفرع الأول: أنواع التحليل المالي

هنالك أنواع عديدة من التحليل المالي يكمل بعضها الأخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التباين الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي¹:

أولاً: الجهة القائمة بالتحليل : يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

1- التحليل الداخلي: إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه و على بيانات المشروع و لغايات معينة يطلبها المشروع. فيعتبر التحليل داخليا وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.

2- التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات ، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمشروع وقدرته على الوفاء بالتزاماته، والبنوك المركزية والغرف الصناعية... الخ.

ثانيا: البعد الزمني للتحليل: إن للتحليل المالي بعدا زمنيا يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

1- التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن): بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية على وحدة و بشكل مستقل عن غيرها ، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل غالبا لسنة مالية واحدة ، حيث

¹ - وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 19 - 21.

ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموعة جزئية منها مثل نسبة المخزون إلى مجموع الأصول المتداولة، أو نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول.

2- التحليل الأفقي (المتغير): يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية. وفي زمن متغير أكثر من سنة، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصا عبر فترة زمنية، وخلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة، وقد يكون بالأرقام المطلقة أو التغير النسبي السنوي.

ثالثا: الفترة التي يغطيها التحليل: يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

1- التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات و إنجازات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية، وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة، وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

2- التحليل المالي طويل الأجل: يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظام المشروع في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال وطرق استخدامها، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة التمويل قصيرة الأجل و مجالات استخدامها)، وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية و خارجية) ومجالات استخدامها.

رابعا: الهدف من التحليل: يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف من التحليل منها:

- 1) تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- 2) تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- 3) تحليل لتقويم ربحية المشروع.
- 4) تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمشروع.
- 5) تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام و مجالات استخدامها.

خامسا: المدى الذي يغطيه التحليل: يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها:

1. التحليل الشامل: يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المشروع لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.
2. التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزء من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة أو أكثر.

الفرع الثاني: مصادر معلومات التحليل المالي

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي¹ :

1- مصادر داخلية: تنضوي تحت المصادر الداخلية كافة البيانات والمعلومات المحاسبية ، والإحصائية والإدارية التي يحصل عليها المحلل من المشروع نفسه سواء كانت هذه البيانات مكتوبة أو شفوية، تعتبر القوائم المالية و بيانات السجلات المحاسبية أهم مصدر ضمن المصادر الداخلية .

و من بين المصادر الداخلية نذكر ما يلي:

- ✓ **الميزانية المحاسبية:** عبارة عن جدول استعراض القيم الخاصة بالممتلكات التي تملكها المؤسسة ، و التزاماتها بتاريخ معين وعادة ما تنظم في بداية السنة المالية أو في آخرها.²
- ✓ **الميزانية المالية :** هي ميزانية محاسبية بعد تعديلها بالاعتماد على مبدأ السيولة لأصول الاستحقاقية للخصوم المتصاعدين بالإضافة إلى احترام مبدأ السيولة الحالية لعناصر الأصول المختلفة.³
- ✓ **جدول حسابات النتائج:** هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية. ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ، ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية بالربح أو الخسارة.

و بالتالي ، من أجل الحصول على المعلومات، يلجأ المحلل المالي إلى الميزانية المحاسبية كخطوة أولى وذلك للانتقال إلى الميزانية المالية بعد إجراء بعض التعديلات ، كما يلجأ أيضا إلى جدول حسابات النتائج الذي يعطي صورة شاملة لنشاط المؤسسة ، ويمكنه بالتالي أن يركز تحليله على الوضع الساكن للمؤسسة أو وضعها الديناميكي ، لذلك فإنه حتى يتمكن من أخذ صورة معقولة عن الوضع الحالي للمؤسسة فإنه يجب أن يستعمل على الأقل ثلاث ميزانيات متتالية، وثلاثة جداول لحسابات النتائج الموافقة والخاصة بالسنوات المالية الثلاثة الأخيرة ، وتكمن أهمية هذه الوثائق في ضرورة إعطاء معلومات مستمرة عن تطور نشاط المؤسسة حتى يكون التحليل موضوعيا إلى أبعد الحدود.

2- مصادر خارجية : أما عناصر مصادر المعلومات الخارجية فيستطيع المحلل المالي الحصول عليها من مصادر عدة أبرزها المعلومات والبيانات ، التي تصدرها أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة بالإضافة إلى البيانات والمعلومات ، التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف اليومية والمجلات المتخصصة والمكاتب الاستشارية . كما يمكن أن نضيف إلى ما تقدم البيانات والمعلومات الاجتماعية ، الاقتصادية التي تترك أثرها على عمل المشروع في ظروف معينة كحالة التضخم أو الكساد

1 - وليد ناجي الحياي،-مرجع ذكره ،ص ص: 18-19.

2 - يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع،2012،ص 69.

3 - يوسف حسن يوسف،المرجع نفسه،ص75.

الاقتصادي أو العكس حالة الانتعاش الاقتصادي ، والحروب والكوارث الطبيعية التي تترك أثرا سلبية أو ايجابية على أداء المشروع بشكل عام .

ومما سبق ، نستنتج أنه من أجل القيام بتشخيص مالي للمؤسسة يحتاج المحلل إلى مصادر مختلفة للمعلومات ، وتتوقف درجة صحة تحليله على درجة صدق المعلومات المتواجدة في تلك المصادر .

الفرع الثالث: أهداف التحليل المالي

ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية¹:

✓ تقييم المركز المالي والائتماني للمشروع؛

✓ تقييم ربحية المشروع؛

✓ تقييم مدى كفاءة سياسة التمويل؛

✓ تقييم المركز التنافسي للمشروع؛

✓ تقييم الخطط والبرامج التشغيلية؛

✓ المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم ؛

✓ التعرف على نقطة الضعف في المنشأة واقتراح الحلول والتوصيات الكفيلة بمعالجتها.

مما سبق ، يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة. وبكيفية تخدم أهداف المستخدمين ممن لهم مصالح مالية في المشروع، وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف ، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراته المالية ذات العلاقة بالمشروع.

المطلب الثالث: خطوات تحليل الائتمان

يعتبر تحليل الائتمان مدخل من مداخل التحليل المالي، إذ تتزايد أهميته في عصرنا الحاضر، وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف التجارية بسبب القروض، والتسهيلات المتعثرة. و من خلال هذا المطلب سنتناول الخطوات الواجب اتخاذها لمنح الائتمان.

1- ماهية تحليل الائتمان

تطلب البنوك التجارية عادة من عملائها الذين يرغبون في الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية. تقديم مجموعة من المعلومات (المالية و غير المالية) ، والتي تخضع للدراسة والتحليل من قبل

¹ - راضي خنفر مؤيد، غسان الفلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن،-2000،ص72.

مسؤول أو ضابط الائتمان ، وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها ، يقدم توصيته إلى لجنة القروض والتسهيلات ، والتي بناء على ذلك تتخذ قرارها بالموافقة أو عدم الموافقة على طلب العميل¹.

من هنا يتوجب على مسؤول الائتمان أن يراعي في دراسته لطلب القرض ، مجموعة من العناصر الأساسية وذلك كي يضمن تحقيق الأهداف التي يتوخاها ، وهي توفير المتطلبات أو المعطيات الأساسية لاتخاذ القرار الصحيح . ويمكن حصر هذه العناصر في الإطار العام التالي :

1-1- وصف واضح للقرض أو التسهيلات : وصف القرض يغطي ما يلي:

- بالنسبة للعميل معلومات شخصية عنه مثل: العمر، الوظيفة، الحالة الاجتماعية والمؤهل ... الخ.
- نوع القرض أو التسهيلات المصرفية مثل: هل التسهيلات مؤقتة أم مستمرة على مدار عدة سنوات.
- الغرض أو المجال الذي سيستخدم فيه القرض أو التسهيلات، بمعنى هل ستستخدم مثلا في تمويل واستثمار رأسمالي أو في تمويل رأس المال العامل، أو للسيطرة على شركة تابعة أو زميلة.
- مصادر الأموال التي منها يتوقع العميل تسديد القرض أو التسهيلات ، وكذلك توقيت هذا التسديد أي هل ستسدد مثلا من مصادر تشغيلية ، أم مصادر تمويلية أخرى عن طريق إصدار أسهم أو سندات.

1-2- تحليل مخاطر الائتمان : تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار الائتمان . ويقصد بها عادة تصنيف المقرض وتصنيف المخاطر ، وذلك بهدف الوصول إلى تحديد رتبة القرض التي في ضوءها سيتحدد مصير طلب القرض أو التسهيلات بالموافقة أم بالرفض ثم بعد ذلك و في حال الموافقة على الطلب ، ستتم عملية التسعير أي تحديد معدل الفائدة و كذلك نوع الضمانات المقدمة.

1-3- مصادر المعلومات المالية : تشكل المعلومات المالية التي يطلب من العميل (المقرض) تقديمها مرفقة بطلب التسهيلات ركنا أساسيا في اتخاذ قرار الائتمان ، إذ تعتبر المعلومات المالية بمثابة المادة الخام لعملية التحليل المالي التي سينفذها مسؤول الائتمان جنبا إلى جنب مع تحليل مخاطر الائتمان، ليشكلا معا القاعدة الأساسية لاتخاذ القرار سواء بالموافقة على منح القرض أو عدمه.

1-4- مصادر المعلومات الإستراتيجية : ينصب جهد مسؤول الائتمان في هذه المرحلة من مراحل تحليل الائتمان على ما يعرف بالتحليل الاستراتيجي أو ما يطلق عليه البعض اختصارا تحليل "SWOT"، والذي يدور حول نشاط الشركة بما فيه من نقاط قوة، ومواطن ضعف وكذلك احتمالات نموها أو فشلها في المستقبل، وذلك من خلال دراسة الظروف البيئية المحيطة بها، و بالصناعة التي تعمل فيها وعوامل السوق المنافسة ، وكذلك متغيرات الاقتصاد الكلي.

¹ - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2003، ص ص 351، 353.

1-5- تحليل و تفسير المعلومات المالية: يلاقي هذا الجزء من التحليل اهتماما كبيرا من محلل الائتمان، إذ يعتمد عليه في استخلاص مجموعة من المؤشرات الكمية التي سيدرسها جنبا إلى جنب مع المؤشرات النوعية التي كان قد توصل إليها في الخطوة السابقة من خلال التحليل الاستراتيجي، إذ بدمج هذين النوعين من المؤشرات معا تكتمل لديه الصورة التي بناء عليها سيتم اتخاذ قرار الائتمان. ومن الأهمية بمكان أن يركز محلل الائتمان في تحليل، وتفسير المعلومات المالية على إبراز الاتجاهات بدلا من التركيز على الملاحظات المنفردة، واعتماد منهج التحليل الديناميكي عوضا عن التحليل الجامد أو الساكن، كما يجب عليه في هذه المرحلة أن لا يعيد عرض التحليل الموجود في الكشوف التحليلية إلا إذا طلب منه ذلك لأغراض توثيق تقريره.¹

2- تحليل البيانات المالية للعميل

يعتبر تحليل البيانات المالية للعميل المقترض خطوة لا بد منها ضمن سلسلة الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار منح القرض أو التسهيلات المصرفية. إذ يوفر هذا التحليل لمسؤول الائتمان مصدرا هاما للمعلومات يتمثل في مجموعة المؤشرات المالية التي تخدمه ليس فقط في المرحلة الأولى وهي مرحلة دراسة طلب الائتمان بل أيضا في مرحلة لاحقة هي مرحلة متابعة الائتمان والتي تتولاها عادة لجنة القروض من خلال إجراءاتها المطبقة للتحقق من قدرة العميل على تسديد القرض، وفوائده و من ثم في تجنب مخاطر تعثره المالي، والتي سيترتب عليها خسائر كبيرة سيتحملها البنك.²

ونظرا لما لهذا الأمر من أهمية في اتخاذ قرار الائتمان سنتولى عرض الأسس، والاعتبارات التي يتوجب على مسؤول أو محلل الائتمان مراعاتها في تحليل البيانات المالية للعميل، وذلك من خلال مرحلتين هما:

- ❖ مرحلة دراسة طلب القرض أو التسهيلات.
- ❖ مرحلة متابعة القرض و تجنب مخاطر الفشل المالي للعميل.

2-1- تحليل البيانات المالية في مرحلة دراسة طلب القرض

يطلب عادة من العميل المقترض فردا كان أم شركة أن يرفق طلبه للقرض أو التسهيلات، بسلسلة متصلة من القوائم المالية التاريخية، على مدار عدة فترات محاسبية سابقة، وتشمل هذه القوائم ما يلي:

- ✓ سلسلة من الميزانيات المقارنة.
- ✓ سلسلة من قوائم الدخل المقارنة.

1 - محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 353.

2 - محمد مطر، المرجع نفسه، ص 354-355.

✓ سلسلة من قوائم التدفق النقدي المقارنة.

هذا ويتم عادة إخضاع تلك القوائم للدراسة، والتحليل من قبل محلل الائتمان على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** ويطلق عليها مرحلة التحليل السريع. يكون الهدف منها أخذ فكرة سريعة ، وعاجلة عما إذا كان يتوفر عند العميل الحد الأدنى من شروط الاقتراض ، والتي بناء عليها يحدد محلل الائتمان ما إذا كان يمكن قبول طلب الائتمان مبدئياً أم لا.
- **المرحلة الثانية:** إذا ما اجتاز العميل الاختبار المذكور سابقاً، ينتقل في تحليل القوائم المالية إلى المرحلة التالية، وهي مرحلة التحليل المالي المفصل والذي يغطي أربعة مجالات رئيسية هي: التدفق النقدي، السيولة، الرفع (الملاءة) والضمان.

ويتم التحليل المالي المفضل باستخدام الأساليب التقليدية المتعارف عليها في هذا المجال. بدءاً بالتحليل الرأسي، ومروراً بالتحليل الأفقي، ثم الانتهاء بتحليل النسب.

2-2- تحليل البيانات المالية في مرحلة متابعة القرض و تجنب مخاطر الفشل المالي للعميل

لا يتوقف نجاح البنك في سياسات الإقراض على كفاءة مسؤول الائتمان في اتخاذ القرار الصحيح فحسب بل أيضاً على وجود سياسات ، ونظم فعالة لمتابعة الائتمان يتم من خلالها الاستمرار في تقصي واستقصاء الحالة المالية للعميل بعد حصوله على القرض ، وذلك بقصد التحقق من قدرته على الاستمرار في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة ، وكذلك الفوائد في حدود الجدول الزمني المحدد حسب شروط القرض. ذلك ما يفرض على إدارة الائتمان في البنك أن تضع سياسة مقننة للرقابة على محفظة القروض يكون من ضمن أدواتها تصميم نظام كفو لتقييم ، ومتابعة الائتمان مبني على معايير مالية ، وأخرى نوعية أو وصفية .وبالقدر الذي يجعل في مقدور هذا النظام توفير مجموعة من المؤشرات للتنبؤ باحتمالات الفشل المالي للشركة المقترضة ، ومن ثم درء أو تخفيض مخاطر الإفلاس ، وما سيترتب عليها من خسارة جسيمة يمكن أن تلحق بالبنك المقرض.¹

2-2-1- أعراض و مظاهر الفشل المالي للمشروعات

من بين أعراض و مظاهر الفشل المالي نجد:²

➤ **مظاهر الفشل المالي للمشروعات :** للفشل المالي مظهران:

¹ -محمد مطر،مرجع سبق ذكره، ص362.

² -محمد مطر،مرجع سبق ذكره، ص ص: 362 - 363.

- **مظهر اقتصادي** : يتمثل بفشل المشروع في تحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة فيه. و تنطبق هذه الحالة على مشروع يحقق عائدا على الاستثمار أقل من التكلفة المرجحة للأموال المستثمرة فيه.

- **مظهر مالي** : يتمثل في وصول المشروع إلى درجة العسر المالي إلى ما هو أبعد عن ذلك أي إلى وضع التصفية القانونية. ويعتبر المشروع معسرا من الناحية القانونية عندما تصبح القيمة الدفترية لموجوداته أقل من القيمة الدفترية للالتزامات ، لكنه يصل إلى حالة التصفية أو الإفلاس المالي عندما يعجز عن تسديد ديونه .

➤ **أعراضه** : وهناك مجموعة من الأعراض التي تصيب الشركات الفاشلة الآيلة إلى الإفلاس ، ومن أهم هذه الأعراض والتي يمكن لإدارة الائتمان الاسترشاد بها، كمؤشرات في متابعة الشركات المقترضة ما يلي:

- ✓ عجز الشركة عن تسديد الأقساط في تواريخ استحقاقها.
- ✓ تكرار الطلب على تأجيل تسديد الأقساط.
- ✓ طلب تسهيلات جديدة في ظروف غير مبررة.
- ✓ تغيير متكرر في إدارة الشركة.
- ✓ تغيير متكرر في الطرق والسياسات المحاسبية أو في مدقق حساباتها.
- ✓ الأحجام عن تزويد البنك بمعلومات مالية يطلبها منها.
- ✓ ظهور دائنين جدد للشركة لم تكن قد كشفت عنها للبنك مسبقا.
- ✓ إعداد الموازنات و التوقعات المستقبلية على افتراضات غير معقولة.
- ✓ الممانعة و التردد تجاه زيارة موظفي البنك لإدارة الشركة و مواقع عملها المختلفة.
- ✓ مرض مزمن أو وفاة لبعض الأشخاص الرئيسيين المؤثرين في نشاط الشركة.
- ✓ بروز ظروف اقتصادية و مالية عامة تؤثر على نشاط الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- ✓ تعرض أصول الشركة الخاضعة للرهن للحجز من قبل دائنين آخرين.

المبحث الثاني: الدراسة المالية للمشروع الاستثماري

تلعب الدراسة المالية دورا بالغ الأهمية في تقييم نقاط القوة والضعف في المؤسسة. ويعود السبب في ذلك أن الوضع المالي يعتبر محصلة لنشاط المؤسسة ، وحتى تحقق الدراسة المالية الهدف المنشود منها ، كثيرا ما يتم الاعتماد على التحليل المالي الذي يستخدم كأداة لتقييم الموقف المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي

لكي يقوم المحلل المالي بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وتوقع الأخطار الممكن حدوثها، لابد له من استعمال بعض الأدوات والوسائل التي تبرز نقاط القوة والضعف بالمؤسسة، لذلك سنتناول ضمن هذا الفرع أهم الطرق المعتمدة في التحليل المالي.

الفرع الأول: التحليل بواسطة المؤشرات المالية

هناك ثلاث مؤشرات للتحليل المالي وهي رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل و الخزينة.

1- رأس المال العامل (FR)

1-1- تعريف رأس المال العامل: يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المكونة من حقوق الملكية للمساهمين لأصول الثابتة ، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة ، والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل ، أو مدى اكتفاء المؤسسة بأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية ، ويعتبر رأس المال العامل الخاص أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة.¹

1-2- كيفية حساب رأس المال العامل: يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين هما:²

(1)- من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

(2)- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - قروض قصيرة الأجل.

1-3- الحالات المختلفة لرأس المال العامل: يتخذ رأس المال العامل عدة حالات هي:³

➤ **رأس المال العامل الموجب :** ويعني ذلك أن المؤسسة قد تمكنت من تمويل كل الأصول الثابتة بجزء من الأموال الدائمة مع حصولها على هامش أمان متمثل في رأس المال العامل وموجه لتمويل الأصول المتداولة ، وبالتالي فإن المؤسسة في حالة مالية جيدة وتحترم قاعدة التوازن المالي.

➤ **رأس المال العامل السالب :** ويعني ذلك أن جزء من الأصول الثابتة قد تم تمويله بالديون قصيرة الأجل، وبالتالي فإن المؤسسة لا تحترم قاعدة التوازن المالي، وهي حالة مالية حرجة قد تقع فيها المؤسسة ، تجعلها في حاجة إلى ديون طويلة الأجل ، أو تمويلات دائمة لتمويل العجز في رأس المال العامل.

➤ **رأس المال العامل المعدم:** في هذه الحالة يتم تمويل كل الأصول الثابتة بأموال الدائمة بأكملها، وبالتالي فإن الأصول المتداولة قد تم تغطيتها بالديون قصيرة الأجل، وفي هذا الوضع تجد المؤسسة نفسها عند الحد الأدنى للتوازن المالي.

¹ - ناصر دادي عدون ، التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000 ،ص 17.

² - ناصر دادي عدون ، المرجع نفسه ، ص 49 .

³ - بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، التسيير المالي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2006 ، ص 70.

وبناء عليه، يمكن القول أن رأس المال العامل الصافي هو هامش للأمان، يسمح للمؤسسة بمواجهة الاستحقاقات القصيرة. المتمثلة في وصول آجال الديون قصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزون أو تأخر تحصيل الحقوق، ولذلك يلعب رأس المال العامل الصافي دور صمام الأمان.

2- احتياجات رأس المال العامل "BFR"

2-1- تعريف احتياجات رأس المال العامل "BFR"

- الحاجة إلى رأس المال العامل هو مفهوم يأخذ طابعا ديناميكيا ، عكس ما نجده في رأس المال العامل ، وهو يتغير خلال السنة تماشيا مع تغير نشاط المؤسسة ، وعليه فهو يبين احتياجات المؤسسة إلى رأس المال العامل في كل لحظة على مدار دورة الاستغلال.¹
 - وكذلك هي جزء من الاحتياجات الدورية التي تغطي من طرف الموارد الدورية ، وعليه فاحتياجات رأس المال العامل هي ذلك المبلغ الواجب البحث عنه لتمويل المؤسسة لدورة واحدة².
- 2-2- حساب احتياج رأس المال العامل :يمكن حسابه كما يلي:

➤ الاحتياج من رأس المال العامل = استخدامات الدورة - موارد الدورة.

➤ الاحتياج من رأس المال العامل = الأصول المتداولة(ماعدا النقدية) - القروض القصيرة (ماعدا التثبيبات الجارية).

2-3- مستويات احتياج رأس المال العامل : هناك ثلاث مستويات:

- **احتياجات موجبة (أكبر من 0) :** معناه أن الاحتياجات الدورية أكبر من الموارد الدورية ، بمعنى أن القروض قصيرة الأجل لا تغطي احتياجات الدورة ، مما يعني أن المؤسسة في حاجة إلى موارد إضافية لتغطية هذا الاحتياج.
 - **احتياجات سالبة(أقل من 0) :** أي أن الاحتياجات أقل من الموارد الدورية أي أنه تم تغطية كل الاحتياجات، ويبقى جزء يذهب إلى تغطية الأصول الثابتة(الاحتياجات الدورية).
 - **احتياجات معدومة (تساوي 0) :** الاحتياجات الدورية تساوي الموارد الدورية.
- ومن هذا التحليل، يتضح أن احتياجات رأس المال العامل تعد فكرة مفيدة للبنوك التجارية، لأنها تعطي صورة واضحة عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في أي لحظة خلال دورة الاستغلال.

3:الخزينة(TR)

- 3-1- **تعريف الخزينة (TR) :** تعبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة ، فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة ، أو عن الصافي بين رأس المال العامل واحتياجات رأس

¹ - الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 147- 148.

² - بوشاشي بوعلام ، المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال ، دار هومة ، الجزائر، 2001 ، ص 109 .

المال العامل أي القيمة السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال العامل من هامش رأس المال العامل ، وتحسب بإحدى العلاقتين التاليتين:

➤ الخزينة = القيم الجاهزة - تسبيقات بنكية.

➤ الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

3-2- الحالات التي تميز الخزينة: هناك ثلاث حالات تميز الخزينة هي¹:

➤ **الخزينة الموجبة:** فإذا كانت الخزينة موجبة فإنه يمكن الحكم بأن المؤسسة لها توازن مالي جيد، وتعتبر خزيتها كورقة رابحة للحصول على قرض من البنوك التجارية. ومن الجدير بالذكر أن الخزينة الموجبة لا تكون مصدر قوة للمؤسسة، بل قد تعني تعطيل قسم من رأس مالها (أموال مجمدة) وهو ما يؤثر على نشاطها.

➤ **الخزينة سالبة:** فإذا كانت الخزينة سالبة فإنه يمكن القول بأن المؤسسة تعاني من عدم توازنها المالي، ويمكن أن تؤثر وضعيتها خزيتها على قرار البنك في منحها القرض.

➤ **الخزينة الصفرية (المثلى):** فإذا كانت الخزينة صفرية فهذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل وهي الوضعية المثلى للخزينة، لكن لا بد من أخذ الحذر، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

الفرع الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية

تعتبر طريقة التحليل المالي بالنسب المالية، من أقدم وأهم وسائل التحليل المالي المستخدمة لدراسة المركز المالي والائتماني للمؤسسة، وفي هذا المجال يهتم البنك باستعمال تلك النسب التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة في الفترة القصيرة.

أولاً: تعريف النسب المالية : نعني بالنسب المالية على أنها "رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من أرقام نفس القائمة المالية، أو من قائمة ثانية بحيث يكون أحده بسطا والثاني مقاما " ، ولأجل أن تقدم النسبة مدلولاً ذو معنى لابد من أن تكون أرقام مقام وبسط المعادلة ذات علاقة سببية ، وبخلافه نحصل على نسبة دون معنى أو مدلول ، وعليه تتطلب من المحلل المالي معرفة جيدة حسب أغراض التحليل المالي².

فأسلوب النسب المالية هو دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية ، ثم تفسير مدلول تلك العلاقة (النسبة) من خلال مقارنتها مع النسب المعيارية المتعارف عليها بين المحللين الماليين أو السائدة في القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة ، كما يطلق عليها النماذج المعيارية أو القياسية.

و هناك مجموعة كبيرة ومتنوعة من النسب المالية التي تساعد على تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحليله، ولكن من أهم هذه النسب نجد:

¹ - بن ساسي إلياس ، قريشي يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص :89-92.

² -تاجي الحياي وليد، مرجع سبق ذكره ، ص39.

أولاً: نسب التمويل و الاستقلالية المالية

تعتبر هذه المجموعة عن نسب الهيكل التمويلي للمؤسسة، ومكوناته ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء داخلية أو خارجية ، ومن أهم هذه النسب: نسبة التمويل الدائم ، نسبة التمويل الذاتي ، نسبة الاستقلالية المالية ، نسبة القدرة على الوفاء، وتتمثل هذه النسب في¹:

- **نسبة التمويل الدائم:** تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة الأصول الثابتة للمؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة، فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة، وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوماً.

- **نسبة التمويل الذاتي:** توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كان ذلك مؤشراً على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.

- **نسبة الاستقلالية المالية:** تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائنيها، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

عادة ما يفضل المليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و 2، وإذا كانت كذلك فإن البنك يوافق على إقراض المؤسسة².

- **نسبة القدرة على التسديد :** تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول للديون، وتظهر أهمية هذه النسبة خاصة في حالة الإفلاس ، فهي تبين مدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عن طريق أصولها، و تحسب بالعلاقة التالية³:

$$\text{نسبة القدرة على التسديد} = \frac{\text{الأصول}}{\text{الديون}}$$

¹ - جلية بن خروف ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات ، أطروحة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، 2009-2008 ، ص 77 .

² - بوشاشي بوعلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

ثانياً - نسب السيولة: هدف البنك من وراء دراسة نسب السيولة هو معرفته لمدى توافر السيولة الكافية لدى المؤسسة لمواجهة ديونها القصيرة الأجل، وإذا أرادت المؤسسة أن تكون هذه النسب في صالحها للحصول على قرض، فإنه ينبغي أن تكون لها القدرة الكافية على تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة على النحو الذي يسمح لها بتغطية ديونها وذلك في الأجل القصير¹، وتتمثل نسب السيولة فيما يلي²:

- **نسبة السيولة العامة**: تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة التزاماتها في المدى القصير عن طريق أصولها المتداولة، وتعتبر هذه النسبة عن توفر هامش الأمان في حالة ما إذا كانت أكبر من "1" أي توفر المؤسسة على رأس مال عامل موجب، ويعبر على هذه النسبة بالعلاقة:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

- **نسبة السيولة المختصرة**: هذه النسبة تشمل الأصول التي تتحول بسرعة إلى نقدية، ففي حالة الارتفاع فيه يعتبر مؤشر سيئ حيث يشير إلى عدم كفاءة استخدام الموارد، وإن كانت منخفضة جداً هو مؤشر سيئ أيضاً راجع إلى عدم قدرة المؤسسة على الحصول على السيولة بسرعة لمواجهة التزاماتها القصيرة الأجل. يتم حساب هذه النسبة كالآتي:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة}}$$

- **نسبة السيولة الفورية**: تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة التزاماتها القصيرة الأجل بالقيم الجاهزة فقط (متاحات نقدية و شبه نقدية)، أي بدون اللجوء إلى المخزونات والحقوق ويعبر عن هذه النسبة بالعلاقة الآتية³:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

ثالثاً: نسب النشاط: تقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المالية المتاحة للشركة (مدى فعالية استخدام الأصول)، وتهتم هذه النسب بتحليل استخدام الموارد المتاحة للشركة بصورة إجمالية (مجموع الأصول) من جهة كما تستخدم لتحليل كفاءة استخدام كل أصل من الأصول من جهة أخرى⁴. وهذه النسب تشمل:

- **مهلة تسديد الزبائن**: تحسب هذه النسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{مهلة تسديد الزبائن} = \frac{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}{\text{المبيعات السنوية متضمنة الرسوم} \times 360 \text{ يوم}}$$

¹ - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 148-149.

² - Jack Forget، Analyse Financière، Edition D'organisation، Paris، 2005، P102.

³ - عوض عدلي يوسف، مقدمة في المحاسبة المالية، بيروت، المنشورات ذات السلاسل، الطبعة الثانية، ص 540.

⁴ - العصار رشاد، الأخرس عاطف وآخرون، الإدارة و التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 200.

ومن هنا فإنه كلما كانت مدة تحصيل ديون الزبائن أقصر، كلما سهل ذلك على المؤسسة الحصول على السيولة اللازمة بأسرع وقت ممكن.¹

• مهلة تسديد الموردين: تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{مهلة تسديد الموردين} = (\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}) \div \text{المشتريات السنوية متضمنة الرسوم} \times 360 \text{ يوم.}$$

كلما كانت هذه المهلة أطول كلما كان أمراً هاماً بالنسبة للمؤسسة. وهذا ما يسمح بالتخفيف من المشاكل التي من الممكن أن تواجه تسيير الخزينة، كما أن طول هذه المدة تمنح الفرصة لتسيير الاستحقاقات بشكل أفضل، وهذا ما يهم البنك الذي يخطط لمنح القرض لهذه المؤسسة.

• نسبة النفقات المالية: تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة النفقات المالية} = \text{النفقات المالية} / \text{القيمة المضافة.}$$

تدل هذه النسبة على الجزء الذي تحتله المصاريف المالية في النتائج التي تحققها هذه المؤسسة، وكلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما كان ذلك يعكس وجهاً إيجابياً للمؤسسة، وتعتبر المؤسسة عادة في حالة جيدة إذا كانت هذه النسبة في حدود 0.4.

رابعاً - نسب المرد ودية: المرد ودية هي إجراء تقييم للنتيجة مقارنة بالوسائل المستعملة سواء من الناحية المالية أو البشرية وذلك لمدة زمنية معينة، بناءً على ذلك فإن كل مؤسسة تحقق نتيجة صافية إيجابية لا يعني أن لها مرد ودية جيدة، ولدراسة المرد ودية يتم الاستعانة ببعض النسب، والمتمثلة في نسبة المرد ودية المالية، الاقتصادية والإجمالية.²

• نسبة المرد ودية المالية: تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، وتسمح إذن بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على إيجاد أموال جديدة، فكلما كانت أكبر كلما سهل على المؤسسة أن تجد تلك الأموال مستقبلاً، كما أن زيادة هذه النسبة سيزيد من قيمة حصص الأرباح التي يحصل عليها المساهمين، وهو مؤشر هام لاستقرار مستقبلي لهذه المؤسسة، لذلك فإنه من الأجدر أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا تواجه المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك. ويتم حساب هذه النسبة كالآتي:

$$\text{نسبة المرد ودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة.}$$

¹ -العصار رشاد، مرجع سبق ذكره، ص 204.

² - بوغتروس عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 122، 123.

- **نسبة المرد ودية الاقتصادية:** تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لجلب الأرباح أي استخدام كل الوسائل المستعملة لضمان استمرارية نشاط المؤسسة ، بتعبير أدق فإن هذه النسبة تعطي صورة واضحة لربحية مجموع أصول المؤسسة. وتأخذ هذه النسبة الصيغة الموالية:

$$\text{نسبة المرد ودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

- **نسبة المرد ودية الإجمالية:** هذه النسبة تتجسد فيها المقارنة ما بين النتيجة و رقم الأعمال. فمن خلال هذا يستوجب على المؤسسة الحصول على نتائج كافية تسمح لها بتغطية التكاليف ، من ثم الحصول على الربح ، ويمكن حسابها كما يلي¹:

$$\text{النتيجة الإجمالية} = \text{نتيجة الاستغلال} / \text{رقم الأعمال}$$

المطلب الثاني: التقييم المالي للمشروع الاستثماري

دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لوحدها غير كافية لدراسة طلبات القروض الاستثمارية ، لذلك يستلزم القيام بالتقييم المالي للمشروع الاستثماري ، حيث يشمل هذا الجانب من الدراسة تطبيق العديد من المعايير والطرق من طرف البنك المقرض لتقدير المر دودية المستقبلية لهذا المشروع الممول ، وبالتالي تحديد قرار قبول أو رفض المشروع.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول تقييم المشروع الاستثماري من طرف البنك

قبل التطرق إلى هذه المعايير والطرق المستخدمة في التقييم المالي للمشروع، نتعرض لتوضيح المصطلحات المستخدمة في دراسة هذا المشروع. وهي كالاتي²:

1- التكلفة الأولية للاستثمار: وهو عبارة على الإنفاق الذي تقوم به المؤسسة في بداية الفترة لتنفيذ الاستثمار. وبطبيعة الحال يفترض إن هذا المبلغ يدفع بالكامل في بداية الفترة. فإذا افترضنا إن هذا الاستثمار يتمثل في شراء آلة قيمتها الإجمالية 10.000 دج (بما فيها المصاريف الأولية المرتبطة بشراء هذه الآلة مثل مصاريف النقل وغيرها) ، فإن التكلفة الأولية للاستثمار في هذه الحالة هي 10.000 دج.

2- عمر المشروع: ويقصد بعمر المشروع المدة التي يبقى أثناءها الاستثمار في الاستعمال في المؤسسة. فإذا كانت الآلة التي تكلمنا عليها سابقا تستعمل في المؤسسة لمدة خمس (05) سنوات ، يكون ذلك هو عمر هذه الآلة.

¹ - ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره، ص 58 .

² - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره-ص ص: 154-155.

3- التدفق النقدي: خلال سنوات عمر المشروع ، تحقق المؤسسة من ورائه عائدات سنوية ، وتمثل بصفة رئيسية في المبيعات المنتظرة ، وتسمى هذه العائدات التدفقات النقدية الواردة. كما تقوم المؤسسة بدفع نفقات سنوية لتشغيل هذا الاستثمار أو المشروع ، وتمثل بصفة أساسية في اليد العاملة والمواد الأولية... الخ. وتسمى هذه المصاريف بالتدفقات النقدية الصادرة . والتدفق النقدي السنوي الصافي هو الفرق ما بين التدفقات النقدية الواردة والحصة السنوية لاهلاك هذا الاستثمار ، والتدفقات النقدية الصادرة بما في ذلك الضرائب.

4- القيمة الزمنية للنقود و فكرة الاستحداث: من الواضح أن قيمة وحدة النقد في الزمن تتأثر بمعدل التضخم ، وهي من وراء ذلك تؤثر على كل المقبوضات الموجودة بحوزة الأفراد ، ولكن من جهة نظر المستثمر هنا عامل آخر يؤثر على ما لديه من نقود في لحظة من اللحظات ألا وهو معدل الفائدة.

وتسمى عملية حساب قيمة التدفقات في مختلف سنوات حياة المشروع ، بقيمة وحدة النقد في بداية المشروع (وقت الإنفاق الأولي) بعملية الاستحداث ، وتسمى قيمة التدفق في سنة معينة المحسوب بقيمة وحدة النقد في بداية المشروع بالقيمة الحالية للتدفق النقدي.

وتبقى المشكلة في معرفة المعدل الذي تتم به عملية الاستحداث ، في حقيقة الأمر يمكن النظر إلى هذا المعدل من وجهة نظر المؤسسة بأن معدل الاستحداث ، والذي يسمى أيضا رأس المال هو مجموع التكلفة المرجحة للقروض بعد طرح معدل الضرائب والتكلفة المرجحة للأموال الخاصة ، أما من وجهة نظر البنك في هذه الحالة يمكن الاكتفاء باستعمال معدل الفائدة كمعدل للاستحداث.

الفرع الثاني: طرق تقييم الاستثمار أو المشروع

في الحقيقة، يمكن استخدام العديد من الطرق لتقييم الاستثمارات، وتأخذ كل طريقة المشكلة من وجهة نظر مختلفة. إلا أنه في هذه الفقرة سوف تقتصر على استخدام أربعة معايير للتقييم هي:¹

1- فترة استرداد رأس المال المستثمر: تعتبر فترة الاسترداد من الطرق القديمة في تقييم الاستثمار، كما تعتبر من أبسط الطرق وأسهلها على الإطلاق، وتبين هذه الطريقة عدد السنوات اللازمة لتغطية تكلفة الاستثمار الأولي بواسطة الأرباح المتولدة عن هذا الاستثمار.

من خلال هذا التعريف ، يمكن ملاحظة أن طريقة فترة الاسترداد تشبه كثيرا طريقة عتبة المردودية، إذ أن كلاهما يعبر عن النقطة التي عندها لا تحقق المؤسسة لاربحا ولا خسارة. و تجدر الإشارة إلى أنه، حسب مفهوم هذه الطريقة ، كلما كان عدد سنوات الاسترداد قليلا كلما كان ذلك أمرا حسنا.

2- مؤشر المردودية IR : مؤشر المردودية أو مؤشر الربحية هي طريقة أخرى لتقييم المشاريع الاستثمارية من الناحية المالية ، ويقاس بواسطة قسمة متوسط الأرباح المحققة خلال سنوات عمر

¹ -الظاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص ص:156-161.

المشروع على الاستثمار الأولي. وعلى هذا الأساس فهو عبارة عن مقلوب مؤشر فترة الاسترداد. و يعطى بواسطة العلاقة التالية:¹

$$IR = \frac{\sum_{t=1}^N R_t(1+i)^{-t}}{I_0}$$

حيث:

t: الزمن.

N : مدة الاستثمار.

R : التدفقات.

I : الاستثمار الأولي.

i : معدل الفائدة

ويمكن القول أن البنك يقبل تمويل المشروع إذا كانت القيمة الحالية الصافية موجبة.

3-معدل العائد الداخلي TRI: تعتبر هذه الطريقة من بين الطرق الحديثة في تقييم الاستثمارات. ويمكن تعريف معدل العائد الداخلي على أنه معدل الاستحداث الذي يساوي ما بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية المحققة خلال سنوات عمر الاستثمار، والتكلفة الأولية للاستثمار. وعليه ، العلاقة العامة تعطى بالعلاقة التالية:²

$$\sum_{t=1}^N R_t(1+i)^{-t} = I_0$$

يقبل المشروع إذا كان معدل العائد الداخلي أكبر من معدل الفائدة ، وعند الاختيار بين عدة مشاريع يختار المشروع الذي له معدل عائد داخلي أكبر.

4-القيمة الحالية الصافية (VAN): ويمكن تعريف القيمة الحالية الصافية بأنها الفرق بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية المحققة خلال عمر الاستثمار وبين التكلفة الأولية لهذا الاستثمار وأما القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية فيمكن حسابها (أو استخدامها) بواسطة معدل الاستحداث الذي يتمثل من وجهة نظر البنك في معدل الفائدة ، ومن الواضح أن الاستثمار يكون مقبولا عندما تكون القيمة الحالية الصافية موجبة.

وعموما يمكن حساب القيمة الحالية الصافية VAN بالعلاقة التالية:³

$$VAN = \sum_{t=1}^N R_t(1+i)^{-t} - I_0$$

¹ - عبد العزيز سمير محمد، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1997-ص84.

² - Boughaba Abdallah , analyse et évaluation des projet ,Berce Edition- Alger ,2005,p 20.

³ - Boughaba Abdallah , op cit. P 24, 25.

وعلى أي حال فإن استخدام التحليل المالي يعتبر بداية إلقاء الضوء على مدى وجود مشاكل معينة بالمشروع ، وما يتطلبه الأمر من دراسة وتحليل أعمق ، ومن أجل هذا ظهرت طرق إحصائية آلية تقوم بإدماج الطرق الكلاسيكية في تحليلها منها طريقة التسعير "cotation" ، والتي ستكون موضوع المطلب الموالي.

المطلب الثالث: تقييم خطر المقترض بطريقة التسعير

من خلال هذا المطلب سنحاول معرفة و فهم آلية إعداد هذه الطريقة.¹

1- مفهوم طريقة التسعير

- يمكن تعريف طريقة التسعير أو طريقة تصنيف مخاطر المقترض، بأنها النتيجة الكمية للوصول إلى التقدير الناتج عن التحليل الأشمل للشركة وبيئتها. لأنه يقوم على تعيين علامة عددية ، والتي تعكس جودة الشركة والخطر المستهدف.
- وهي أيضا وسيلة من بين الوسائل الأخرى ، تستخدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتقييم مخاطر المقترض ، وذلك بتجميع المعلومات عنه وبإدخال معدلات ترجيح خاصة بكل من نشاط المؤسسة ، إدارتها وتمويلاتها للتوصل إلى النتيجة النهائية المرجحة التي تبين مستوى خطر المقترض، وهذا ما يسمح باتخاذ القرار بسهولة حول منح القرض أو رفضه.²

2- مقياس تسعير و تقييم خطر المقترض

إن مقياس تسعير مخاطر المقترض يشمل عدة مستويات من النقاط تمثل فئات المخاطر. في هذا التصنيف تحدد الدرجات الوسيطة ، والدرجة النهائية والتي يرمز لها برقم تحدد وضع الشركة على مقياس متدرج من "1" إلى "6".

2-1- تصنيفات خطر المقترض: إن تصنيفات خطر المقترض تتوافق مع مستوى تصنيف المخاطر

الناتجة عن تقييم المؤسسة ، ولهم خصائص منها :

- التصنيف "1": مخاطر في ظروف ممتازة ، القروض المصرفية محمية تماما؛
- a. cote « 1 » : Excellent risque ,Crédits bancaires totalement protégés ;
- التصنيف "2": مخاطر في ظروف جيدة جدا، قليل من التردد حول استرداد القروض؛
- b. cote « 2 » : Très bon risqué, très peu d'incertitudes sur la bonne issue des crédits ;
- التصنيف "3": مخاطر في ظروف جيدة، القروض البنكية محمية بشكل معتدل؛
- c. cote « 3 »: Bon risqué, crédit bancaire moyennement protégés;

1 - وثائق داخلية متحصل عليها من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

2 - وثائق داخلية متحصل عليها من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

- التصنيف "4": خطر في ظروف حسنة ، عدم اليقين بشأن استرداد القروض؛
- d. cote « 4 » : Bien risqué, des incertitude sur la récupération des crédits;
- التصنيف "5": خطر في ظروف شديدة ، شكوك قوية جدا بشأن استرداد القروض؛
- e. cote « 5 » : Fortement risqué, très doutes sur la récupération des crédits ;
- التصنيف "6": خطر في القمة ، تغطية المخاطر تكون جد عشوائية
- f- cote « 6 »: Extrêmement risqué, défaillance certaine, recouvrement fort aléatoire;

❖ ملاحظات

- كلما اتجهنا نحو التصنيف « 6 » كلما زاد خطر المقرض ؛
- عندما يكون خطر المقرض في التصنيف « 4 » فإن البنك يمنحه القرض ولكن بشروط معينة؛
- أما إذا كان خطر المقرض في التصنيف « 5 » و « 6 » فإن البنك لا يمنحه القرض .
- كل تصنيف لديه ثلاث مستويات أ، ب، ج. . chaque cote continent trios (C-B-A) -niveaux

2-2- عناصر التقييم : هناك ثلاث عناصر تبين لنا تقييم خطر المقرض وهي :

- الشركة ونشاطها؛
- الشركة و إدارتها ؛
- الشركة وتمويلاتها .
- l'entreprise et son activité
- l'entreprise et son management
- l'entreprise et ses finances

و كل عنصر من عناصر التقييم لديه معدل ترجيحي خاص به :

- معدل ترجيح عنصر " النشاط " هو: 25 %
- معدل ترجيح عنصر " الإدارة " هو : 25 %
- معدل ترجيح عنصر " التمويل " هو: 50 % .

2-3- معايير التقييم: ويستند كل عنصر من عناصر التقييم على مجموعة من المعايير المرجحة على

التوالي في شبكات التقييم ، وهي كالتالي:

➤ **معايير تقييم عنصر النشاط:** هذا المعيار يقيم نشاط المؤسسة بمعدل ترجيحي هو 25%، وينقسم إلى

أربعة معايير هي:

- أ. معيار " الظروف"، مرجحة بنسبة 20% ;
- ب. معيار "القطاع الفرعي"، نسبته 30% ;
- ج. معيار "السوق"، مرجحة بنسبة 30% ;
- a. Le critère « conjoncture », pondéré à 20% ;
- b. Le critère « sous-secteur », pondéré à 30% ;
- c. Le critère « marché » pondéré à 30% ;

د. معيار "الآفاق"، مرجحة بنسبة 20% **d. Le critère « perspectives » pondéré à 20 %**

أ) الظروف: سجل هذا المعيار على أساس النظر في كل العوامل، والتي تعكس الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. وينبغي أن يستند هذا التحليل على ما يلي:

✓ استقرار المؤسسات؛

✓ تطور المؤشرات الاقتصادية؛

✓ فعالية هياكل الدعم.

ب) القطاع الفرعي: وتستند نتيجة هذا المعيار على دراسة النشاط التجاري للقطاع الفرعي، وهذا المعيار أعطى اهتماما خاصا ل:

✓ الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفرعي؛

✓ ربحية القطاع الفرعي؛

✓ ضغط المنافسة؛

ج) السوق: هذا المعيار يقيس نوعية تدخل الشركة، والهدف من الدراسة هو تحديد فئتها من السوق. فإن التحليل يجب أن ينظر فيما يلي:

✓ وضعية الشركة؛

✓ إنجازات الشركة في التصدير؛

✓ إمكانات الشركة في النمو؛

✓ سياستها التجارية؛

د) الآفاق (الاحتمال): هذا المعيار يؤدي إلى تقدير أثر التطورات غير الذاتية على توقعات الشركة. ويجب على المصرفي أيضا أن يتساءل عن:

✓ التغييرات التنظيمية؛

✓ التقلبات في أسعار الصرف؛

✓ استقرار تكاليف التمويل؛

✓ مرونة الطلب؛

✓ توافر المدخلات.

➤ **معايير تقييم عنصر الإدارة:** هذا المعيار يقيم إدارة المؤسسة بمعدل ترجيحي هو 25% في تصنيف مخاطر المقرض ، و ينقسم إلى ثلاثة معايير:

-Critère ressource pondéré à 40%

أ. معيار "الموارد"، مرجحة بنسبة 40%.

ب. المعيار "القانوني"، مرجحة بنسبة 30%.

– Critère juridique pondéré à 30%

ج. معيار "التسيير"، مرجحة بنسبة 30%.

– Critère gestion pondéré à 30%.

أ) **الموارد:** وينبغي أن يركز التقييم على الموارد البشرية ، المادية والمالية التي تنفذها الشركة لتحقيق أهدافها.

ويتعين على التحليل على وجه الخصوص تقييم ما يلي:

- ✓ نوعية القيادة والإشراف؛
- ✓ الإمكانيات المالية ؛
- ✓ تنظيم الأعمال التجارية؛
- ✓ أدوات الإدارة والتدقيق والمراقبة.

ب) **القانونية:** ويتم التركيز في التحليل هنا على الجوانب القانونية كملكية الشركة ، تمويلها ونوعية علاقاتها مع شركائها. و يصدر أساسا لتقييم ما يلي:

- ✓ الشكل القانوني وتوزيع رأس المال؛
- ✓ طرق التمويل المستخدمة؛

ج) **الإدارة:** هذا المعيار يميل إلى قياس القدرات والمهارات الإدارية، ومقارنتها مع النتائج التي تم الحصول عليها من قبل الشركة. وتتطلب النقاط التالية اهتماما خاصا ب:

- ✓ الشفافية في حسابات الشركة ؛
- ✓ قدرتها على التكيف مع التغيرات ؛
- ✓ مساهمتها في الجودة و / أو التكنولوجيا؛

➤ **معايير تقييم عنصر التمويل:** هذا المعيار يقيم تمويلات المؤسسة بمعدل ترجيحي هو 50% .

ولمعرفة تمويلات المؤسسة يجب حساب مجموعة من النسب ، وكل نسبة لديها معدل ترجيح خاص بها بحيث يختلف حسب طبيعة القرض الممنوح سواء كان قرض استغلالي أو استثماري، ويمكن توضيحها في الجدول الآتي:

جدول رقم (1): نسب الترتيح تم تجميعها حسب طبيعة القرض

النسب	ملف قصير الأجل (قرض استغلالي)	ملف متوسط وطويل الأجل (قرض استثماري)
نسبة التوازن	%25	%15
نسبة الهيكلة	%25	%15
نسبة النشاط	%20	%10
نسبة المراد ودية	%20	%10
التنبؤ (الاحتمال)	%10	%50

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات متحصل عليها من البنك .

أ) نسب التوازن: يتم الاحتفاظ بثلاث نسب في تقييم التدفقات النقدية للشركة ، وتتلخص في الجدول الآتي مع ترجيحاتها:

جدول رقم(2): نسب التوازن و ترجيحاته

النسب	طريقة الحساب	الترجيح
رأس المال العامل	الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	%35
احتياجات رأس المال العامل	الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة	%40
الخزينة	رأس المال العامل/ احتياجات رأس المال العامل	%25

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات متحصل عليها من البنك

ب)نسب الهيكلة المالية: خمس نسب يتم اختيارها لتقدير هيكل الشركة ، والجدول الآتي يلخص هذه النسب والأوزان الخاصة بها :

الجدول رقم(3): نسب الهيكلة و ترجيحاتها

النسب	طريقة الحساب	الترجيح
درجة الاهتلاكات	مجموع الاهتلاكات/الاستثمار الخام المهتك	%20
هيكل التمويل	ديون متوسطة و طويلة الأجل/الأموال الدائمة	%20
السيولة العامة	الأصول الدائمة/ الخصوم الدائمة	%20
خطر السيولة	الأصول الصافية/ مجموع الميزانية	% 10
مخاطر الاستغلال	رأس المال العامل/(المخزونات +الحقوق)	%30

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات متحصل عليها من البنك

ج) نسب النشاط: يرتكز حساب النشاط على خمس نسب في تقدير أعمال الشركة، وهذه النسب تتلخص في الجدول التالي:

جدول رقم(4) : نسب النشاط و ترجيحاته

النسب	طريقة الحساب	الترجيح
مهلة تسديد الزبائن	(الزبائن+أوراق القبض/رقم الأعمالTTC)×360	%25
مهلة تسديد الموردون	(الموردون+أوراق الدفع/ المشتريات TTC)×360	%25
خطر النشاط	(رأس المال العامل/رقم الأعمال)×360	%20
النفقات المالية	(النفقات المالية/القيمة المضافة)	%15
النفقات الشخصية	(النفقات الشخصية/القيمة المضافة)	%15

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات متحصل عليها من البنك

(د) نسب المرد ودية: من خلال ثلاث نسب يتم حساب نسب المرد ودية ، أهمها موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم(5):نسب المرد ودية و ترجيحاتها

النسب	طريقة الحساب	الترجيح
نسبة المرد ودية المالية	النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	%35
نسبة المرد ودية التجارية	النتيجة الصافية/ رقم الأعمال	%40
نسبة المرد ودية الاقتصادية	الفائض الخام للاستغلال/(مجموع الميزانية+الخصم)	%25

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات متحصل عليها من البنك

(هـ) التقديرات : هناك نوعين من التمويل.

1-تمويل قصير الأجل: تتم مناقشة قياس احتمال تحقق التوقعات على المدى القصير للشركة في ضوء:

✓ القدرة التقنية المثبتة.

✓ خطط الرسوم وكتب الطلب.

2- تمويل متوسط وطويل الأجل: تقييم المشروع الاستثماري في كل أبعادها، تضم كل من:

✓ حساب صافي القيمة الحالية.

✓ حساب معدل العائد الداخلي.

✓ تحديد فترة الاسترداد (السداد).

3-تحديد الوضعية المالية للمؤسسة: عند القيام بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة ما، فالمعدل الترجيحي

يتم وضعه على النحو التالي:

➤ عندما تكون الشركة لديها ثلاث ميزانيات فإن :

• الوضعية المالية لعام (N-1) ، فإن معدلها الترجيحي يكون 50%.

- الوضعية المالية لعام (N-2) ، فإن معدلها الترجيحي يكون 30%.
- الوضعية المالية لعام (N-3) ، فإن معدلها الترجيحي يكون 20%.
- بينما الشركة التي لديها ميزانيتين فإن:
- الوضعية المالية لعام (N-1)، فإن معدلها الترجيحي يكون 60%.
- الوضعية المالية لعام (N-2) ، فإن معدلها الترجيحي يكون 40%.

4- مقياس تصنيف خطر المقترض

1) تصنيف المؤسسة نشاطها و إدارتها: يتم تقييم مختلف المعايير المتعلقة بالنشاط والإدارة على النحو التالي:

جدول رقم(6):تصنيف المؤسسة ونشاطها

المعايير	C1	C2	C3	C4	C5	C6
الظروف	ظروف ممتازة	ظروف جيدة جدا	ظروف جيدة	ظروف غير مستقرة	ظروف سيئة	ظروف سيئة جدا
القطاع الفرعي	مرجعية القطاع الفرعي	القطاع الفرعي قوي ماليا	صحية القطاع الفرعي	قطاع فرعي مهدد	قطاع فرعي في انخفاض	قطاع فرعي في خسارة
السوق	شركة مهيمنة	شركة تنافسية	شركة مقاومة	شركة هشّة	شركة تافهة	شركة مفلسة
آفاق	آفاق آمنة	آفاق ملائمة	آفاق معتدلة	آفاق غير مؤكدة	آفاق سيئة	لا آفاق
الموارد	موارد استثنائية	موارد ثابتة	موارد مقبولة	موارد غير ملائمة	موارد ناقصة	بدون موارد
القانون	كاملة من الناحية القانونية	متوافقة قانونيا	صالحة قانونيا	ضعيفة من الناحية القانونية	متعثرة من الناحية القانونية	مطالبة قانونيا
الإدارة	إدارة مثالية	إدارة ديناميكية	إدارة جيدة	إدارة مؤقتة	سوء الإدارة	لا إدارة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات متحصل عليها من البنك

2)- تصنيف المؤسسة و تمويلاتها: بالنسبة للمؤسسة و تمويلاتها فتقييم الخطر يكون بواسطة النتائج المتحصل عليها في عملية التحليل والتقييم المالي ، وذلك بتصنيفها وفق الجداول التالية :

2-1- نسب التوازن المالي

جدول رقم(7):نطاقات نسب التوازن المالي

النسب	C1	C2	C3	C4	C5	C6
رأس المال العامل	أكثر من 1.2	أكثر من 1.1	أكثر من 1.0	أكثر من 0.9	أكثر من 0.8	أقل من 0.8
احتياجات رأس المال العامل	أقل من 0.8	أقل من 0.9	أقل من 1.0	أقل من 1.1	أقل من 1.1	أكثر من 1.2
الخزينة	أكثر من 1.3	أقل من 1.3	أقل من 1.2	أقل من 1.1	أقل من 1.0	أكثر من 0.9

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات متحصل عليها من البنك

2-2-نسب النشاط : وتتمثل فيما يلي :

جدول رقم(8):نطاقات نسب الهيكلية

النسب	C1	C2	C3	C4	C5	C6
درجة الاهتلاك	أقل من 10%	أكثر من 10%	أقل من 20%	أكثر من 20%	أقل من 60%	أكثر من 80%
هياكل التمويل	أقل من 35%	أكثر من 35%	أقل من 45%	أكثر من 45%	أقل من 65%	أكثر من 75%
السيولة العامة	أكثر من 1.2	أقل من 1.1	أقل من 1.0	أقل من 0.9	أقل من 0.8	أكثر من 0.9
خطر التصفية	أكثر من 30%	أقل من 30%	أقل من 25%	أكثر من 25%	أقل من 15%	أكثر من 10%
المخاطر التشغيلية	أكثر من 30%	أقل من 30%	أقل من 25%	أكثر من 25%	أقل من 10%	أكثر من 0%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات متحصل عليها من البنك

2-3:تصنيف نسب النشاط

جدول رقم(9):نطاقات نسب النشاط

النسب	C1	C2	C3	C4	C5	C6
أجل الزبائن	أقل من 15 يوم	أكثر من 15 يوم أقل من 30 يوم	أكثر من 30 يوم أقل من 45 يوم	أكثر من 45 يوم أقل من 60 %	أكثر من 60 يوم أقل من 75 يوم	أكثر من 75 يوم
أجل الموردين	أكثر من 75 يوم	أكثر من 60 يوم أقل من 75 يوم	أكثر من 45 يوم أقل من 60 يوم	أكثر من 30 يوم أقل من 45 يوم	أكثر من 15 يوم أقل من 30 يوم	أقل من 15 يوم
خطر النشاط	أكثر من 120 يوم	أكثر من 90 يوم أقل من 120 يوم	أكثر من 60 يوم أقل من 90 يوم	أكثر من 30 يوم أقل من 60 يوم	ما بين 0 و 30 يوم	FR سلبي
تكاليف إدماج الموظفين	أقل من 25 %	أكثر من 25 % أقل من 30 %	أكثر من 30 % أقل من 35 %	أكثر من 35 % أقل من 40 %	أكثر من 40 % أقل من 45 %	أكثر من 45 %
مصاريف مالية	أقل من 15 %	أكثر من 15 % أقل من 20 %	أكثر من 20 % أقل من 25 %	أكثر من 25 % أقل من 30 %	أكثر من 30 % أقل من 35 %	أكثر من 35 %

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات متحصل عليها من البنك

4-2: تصنيف نسب المردودية

جدول رقم(10):نطاق نسب المردودية

النسب	C1	C2	C3	C4	C5	C6
المردودية المالية	أكثر من 11 %	أكثر من 8 % أقل من 11 %	أكثر من 5 % أقل من 8 %	أكثر من 2 % أقل من 5 %	أكثر من 0 % أقل من 2 %	نتيجة سالبة
المردودية التجارية	أكثر من 20 %	أكثر من 15 % أقل من 20 %	أكثر من 10 % أقل من 15 %	أكثر من 5 % أقل من 10 %	أكثر من 0 % أقل من 5 %	نتيجة سالبة
المردودية الاقتصادية	أكثر من 30 %	أكثر من 25 % أقل من 30 %	أكثر من 20 % أقل من 25 %	أكثر من 15 % أقل من 20 %	أكثر من 0 % أقل من 15 %	الفائض الخام للاستغلال سالب

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات متحصل عليها من البنك

3-5- تصنيف مؤشر المردودية

جدول رقم (11): مؤشرات المردودية Ratios de Rentabilité

C6	C5	C4	C3	C2	C1	النسب
%20 >	20 إلى 25%	25 إلى 30%	30 إلى 35%	35 إلى 45%	<45%	نسبة القدرة على التسديد
%30 >	30 إلى 40%	40 إلى 50%	50 إلى 60%	60 إلى 70%	<70%	نسبة الاستقلالية المالية
4.5 <	4 إلى 4.5	3.5 إلى 4	3 إلى 3.5	2.5 إلى 3	>2.5	نسبة الملاءة
< 8 سنوات	إلى 8 سنوات	6 إلى 7 سنوات	5 إلى 6 سنوات	4 إلى 5 سنوات	>4 سنوات	فترة استرداد القرض
< 10 سنوات	إلى 10 سنوات	8 إلى 9 سنوات	7 إلى 8 سنوات	6 إلى 7 سنوات	>6 سنوات	فترة استرداد الاستثمارات
%90 <	70 إلى 90%	50 إلى 70%	30 إلى 50%	20 إلى 30%	>20%	اختبار الحساسية
TRI < Tx d'actu	TRI = T × Actua	TRI = T × Act + 2%	TRI = T × Act + 4%	TRI = T × Act + 6%	TRI = T × Act + 8%	معدل العائد الداخلي

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات متحصل عليها من البنك.

3- تقييم خطر المقترض (CRE) Cotation de risque Emprunteur

ويتم تقييم خطر المقترض من خلال تحديد نقطة مرجحة نهائية، وذلك بالاعتماد على الجدول الآتي:¹

جدول رقم (12): تقييم خطر المقترض

الوضعية	نطاق التقييم	النقطة	تقييم خطر المقترض
-	-	1	1.5 > CRE
A	1.5 < CRE < 1.8	2	1.5 < CRE < 2.5
B	1.8 < CRE < 2.2		
C	2.2 < CRE < 2.5		
A	2.5 < CRE < 2.8	3	2.5 < CRE < 3.5
B	2.8 < CRE < 3.2		
C	3.2 < CRE < 3.5		
A	3.5 < CRE < 3.8	4	3.5 < CRE < 4.5
B	3.8 < CRE < 4.2		
C	4.2 < CRE < 4.5		
-	-	5	4.5 < CRE < 5.5
-	-	6	6 < CRE

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات متحصل عليها من البنك

¹ - وثائق داخلية متحصل عليها من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

خاتمة الفصل الثاني

من المعلوم أن منح القرض هو وضع الثقة ، ولكن هذه الأخيرة عندما يكون الأمر متعلق بمبالغ مالية معتبرة يجب أن تقاس ، وتقيم بدقة باستعمال كل وسيلة تسمح للبنكي بالإلمام ، وبوضوح بوضعية زيونه ، وبالتالي أخذ القرار الملائم والعقلاني.

ومن بين طرق تقييم مخاطر القرض نخص بالذكر طريقة التسعير "Cotation" ، والتي من خلالها يتم ترشيد منح الائتمان من عدمه ، وذلك بالاعتماد على طريقة التحليل المالي والائتماني ، يأتي دور التحليل المالي لفحص الوضع المالي للمقترض عن طريق دراسة مختلف القوائم المالية ، ومن بين القوائم المالية المستعملة بصفة خاصة هي الميزانية وجدول حسابات النتائج ، ويأتي دور النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي لتدعيم القوائم المالية بالمعلومات القيمة للكشف عن نقاط القوة والضعف للمؤسسة، لذا على البنك عند دراسة ملف المقترض :

1. أن يضع أهمية بالغة للتحليل المالي من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة المقترضة بدقة، من أجل اتخاذ قرار منح القرض بصفة سليمة.
2. استعمال طريقة التسعير بحذر و إتباع خطوات إعداد هذه الطريقة.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لقرض

استثماري في بنك الفلاحة

والتنمية الريفية

مقدمة الفصل الثالث

باعتبار للقطاع الفلاحي دور كبير في تلبية الحاجيات الغذائية الوطنية ، أنشأت مؤسسات مالية تعمل على تطوير وتشجيع هذا القطاع ، وذلك عن طريق منحها قروض لتمويل المشاريع الاستثمارية.

وعلى هذا الأساس قمنا بدراستنا على مستوى مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، لنبين دور هذا الأخير في تشجيع الاستثمارات في بلادنا، وتمويل المؤسسات عن طريق منحه لقروض الاستثمار.

وقد حاولنا من خلال هذا الفصل أن نتناول ملف قرض استثماري ، ودراسته من خلال تطبيق التحليل والتقييم الماليين للمشروع ، وفي الأخير توصلنا إلى قرار البنك بمنح القرض أو رفضه باستعمال طريقة التسعير "cotation" وتسمى أيضا بطريقة "تصنيف خطر المقرض" التي بواسطتها يتم معرفة درجة خطر المقرض.

المبحث الأول: عرض عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR"

نظرا لأهمية قطاع الفلاحة ودوره الفعال في الاقتصاد الوطني ، من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي ، فان هذا القطاع بحاجة إلى الاهتمام والدعم الأكبر ، وفي هذا الصدد يجب إنشاء هيئة مالية مختصة أساسا في تمويله بكل فروعها ، بناء على ذلك ظهر " بنك الفلاحة و التنمية الريفية" الذي يتمثل دوره أساسا في المساهمة المالية لتطوير وترقية قطاع الفلاحة.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية

سنتناول في هذا المطلب إلى نشأة وتطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)

يمكن تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية على أنه " مؤسسة مالية عمومية تخضع لقانون بنك الفلاحة و التنمية الريفية التجارية ، أنشأ سنة 1982 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82 - 106 المؤرخ في 16 مارس 1982 برأس مال قدره 26800000000 دينار جزائري ، وذلك بغرض تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي" ، مقره الاجتماعي بالجزائر العاصمة- عميروش رقم 17 .

ففي بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة ، 39 مديرية جهوية ، 39 مديرية جهوية ، و 121 مديرية مركزية ، كما يشغل البنك حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف.

ونظرا لكفاءة البنك وأهمية تشكيلته البشرية ، صنف بنك الفلاحة و التنمية الريفية من طرف قاموس مجلة البنوك « Bankers Almanach, édition 2001 » في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية الوطنية ، ويحتل البنك كذلك المركز 688 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف.¹

الفرع الثاني: تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية

لقد مرّ البنك منذ نشأته إلى يومنا هذا بمراحل تطويرية، يمكن تلخيصها في أربع مراحل أساسية والمتمثلة فيما يلي²:

❖ المرحلة الممتدة ما بين 1982-1990

خلال الثماني السنوات الأولى كان هدف البنك المنشود هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي ، وذلك بفتح العديد من الوكالات بالمناطق ذات الصبغة الفلاحية ، وبمرور الزمن اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعات الميكانيكية الفلاحية ، هذا الاختصاص كان

¹ - Revue annuel, **rapport d'activité de la BADR**, 2002,p8.

² - Revue annuel, op cit ,p9,10.

منصوص في إطار الاقتصاد المخطط ، حيث كان لكل بنك عمومي مهام محددة تختلف عن البنوك الأخرى ، كما يختص كل بنك بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

❖ المرحلة الممتدة ما بين 1991-1999

بقي نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية محدد وفق المهام المسطرة له منذ إلى غاية صدور قانون النقد والقرض 10/90 ، الموجه لإصلاح المنظومة المالية الذي ينص على نهاية فترة تخصص البنوك ، تطبيقا لإجراءات هذا القانون وسع البنك آفاقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي ، خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي، الذي تربطه معه علاقة مميزة ، ومن الجانب التقني تميزت هذه المرحلة ببداية إدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي.

• 1991: تم تطبيق نظام "SWIFT"، وهو عبارة عن نظام بين البنوك يتميز بالفعالية والسرية ويهدف هذا النظام إلى تسهيل تطبيق عمليات التجارة الدولية، فأصبح مثلا :تحضير الاعتماد المستندي يتم في مدة 24 ساعة.

• 1992: تميزت هذه السنة بوضع برامج "SYBU" مع فروعها المختلفة بهدف تبسيط ، وتسهيل العمليات البنكية مثل:تسيير القروض ، تسيير عمليات الصندوق ، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن.

• 1993: عولمة جميع العمليات من خلال ربطها على مستوى الشبكة البنكية.

• 1994: تشغيل بطاقة السحب والتسديد لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

• 1996: تجسيد عملية الفحص السلكي "Télétraitement" أي فحص وانجاز العمليات البنكية عن بعد و في الوقت اللازم.

• 1998: تشغيل بطاقة السحب بين البنوك.

❖ المرحلة الممتدة ما بين 2000-2003

تميزت هذه المرحلة بموجب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديدة في مجال الاستثمارات المنتجة ، وجعل نشاطاتها ومستوى مرد وديتها يساير قواعد اقتصاد السوق.

ففي مجال التدخل في تمويل الاقتصاد، رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى حد كبير القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية ، وفي نفس الوقت رفع مستوى معوناتة للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة.

وفي نفس الفترة قام البنك بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف ، وانجاز مخطط التسوية لمطابقة المعايير الدولية ، ومن بين عمليات التسوية نجد: تقليل الوقت ، تخفيض الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بدراسة ملفات طلب القروض ، فأصبحت المدة تتراوح ما بين 20 و 90 يوم ، سواء ملفات طلب لقرض الاستثمار أو الاستغلال.

❖ المرحلة الممتدة ما بين 2004-2007

انتهج بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال سنة 2004 إصلاحات بنكية ، والمتمثلة في اتخاذ سلسلة من الأحكام والإجراءات تهدف بالوساطة المالية إلى تأدية دورها في: التمويل وتحقيق الإنتاجية ، خلق مناصب شغل والثروة ذلك من خلال إعادة تخصص البنك ، ورجوعه إلى أهدافه ومهامه الأساسية والمتمثلة في تمويل القطاع الفلاحي ، الصيد البحري ، الموارد البحرية وتحقيق التنمية الريفية ، بحيث تجسد ذلك خلال سنة 2007 بإصدار الأحكام الضرورية، والإجراءات التمويلية الجديدة إلى كل القطاعات البنكية المعنية ، وخاصة إلى المديرية المشرفة على تمويل المؤسسات الاقتصادية ، ولكن في الواقع هذه الإصلاحات سمحت أيضا للبنك بالمحافظة على النشاطات الأخرى ، مع منح أهمية كبيرة لتمويل القطاع الفلاحي على حساب القطاعات الأخرى¹ .

المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أهدافه وهيكله التنظيمي

يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفق عدة مهام، وأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي²:

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوظيفتين أساسيتين هما:

✓ يعتبر بنك إبداع وتوزيع الاعتماد؛

✓ يعتبر كذلك بنك التنمية أي يقوم بتنفيذ المخططات ، وبرامج التنمية الفلاحية .

وكذلك يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفق عدة مهام، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- العمل على تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وذلك من خلال تقديم القروض بمختلف أنواعها وأشكالها ، وهو كذلك بنك الودائع يسمح بفتح حسابات مصرفية جارية؛
- تنفيذ برامج التنمية الخاصة بالقطاع الفلاحي من خلال تمويل كل النشاطات على اختلاف أشكالها؛
- القيام بالوساطة بين المؤسسات الوطنية في السوق المالية من خلال بيع و شراء الأسهم والسندات؛
- ربط علاقة دولية مع الدول الأجنبية من خلال البنوك الأجنبية، وتسيير مختلف التعاملات بين المستثمرين المحليين ، و الأجانب أي تمويل التجارة الخارجية؛
- يقرض الخواص وأصحاب المهن الحرة والتجارة بفوائد ملائمة؛
- منح قروض طويلة ومتوسطة الأجل؛
- التعامل مع مؤسسات القرض العمومية الأخرى؛

¹ - <http://www.badr-bank.dz>

² -rapport d'activité de la BADR, op.cit, p 9,10.

- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية مساعدات خاصة لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية العالم الريفي من الأطباء ، والصيدليين الذين يفتحون مكاتب في البلديات الريفية.

ثانيا :أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أداة للتخطيط الاقتصادي ، حيث تعتمد الدولة من خلاله على وضع مخططات مالية قصيرة ، متوسطة أو طويلة المدى ، ولقد اكتسب البنك منذ نشأته إلى يومنا هذا تجربة تجعله يتأقلم مع المحيط الاقتصادي ، والذي يعرف تطورات هائلة لاسيما في مجال المعاملات المالية ، ومن الأهداف الرئيسية التي وضعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية قصد نيل ثقة، واحترام المتعاملين الاقتصاديين و الأفراد على حد سواء نجد¹ :

- المحافظة على السمعة والشهرة الجيدة للبنك مع زبائنه ؛
 - رفع مساهمة القطاع الفلاحي و الزراعي في الإنتاج الوطني، ومحاولة الوصول إلى الاكتفاء الذاتي
 - تنفيذ المخططات و البرامج المعدة لتحقيق الأهداف المتعلقة بالهياكل ، والنشاطات الخاصة بمهام هذا البنك؛
 - كسب ثقة و احترام الزبائن، وهذا بتحسين نوعية و جودة الخدمات ؛
 - العمل على جلب أكبر قدر ممكن من الودائع؛
 - تعميم استعمال الإعلام الآلي في مختلف الوكالات و المديريات ؛
 - البقاء كأكبر بنك في الجزائر؛
 - إعادة تنظيم الجهاز الفلاحي و الإنتاجي ؛
 - تحقيق مردودية كمية وكيفية في الإنتاج والإنتاجية ، ضمن إطار تحقيق المخططات الوطنية.
- ومن أجل ضمان تحقيق السير الجيد لهذه الأهداف ، يجب التحكم أكثر في الوسائل التقنية واستحداث الهياكل الداخلية للبنك قصد رفع حجم الموارد و بأقل تكلفة.

ثالثا :الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية هيكل تنظيمي ذو شكل هرمي ، حيث يركز على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني ، لتتقرب أكثر من عملائها ، يبلغ عددها حوالي 310 وكالة.

وحسب تنظيم البنك يشرف على هذه الوكالات، مديريات فرعية التي تتولى مهمة تنظيم وتسيير الوكالات التي تقع في منطقة عملها ، وهي غالبا ما تكون ولائية ، ويبلغ عددها هي أيضا 41 مديرية جهوية ، كما تشرف عليها مديريات مركزية ويبلغ عددها 21 مديرية.

1- وثائق متحصل عليها من مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وأخيرا نجد في أعلى الهرم الإدارة العامة التي تتكون من 3 مديريات عامة مساعدة(نيابة المديرية العامة) ، وقسم العلاقات الخارجية(القسم الدولي) التي تشرف بدورها على المديريات المركزية سابقة الذكر، ويشرف على البنك في قمة الهرم رئيس المدير العام الذي يتولى وظيفتين على مستوى البنك وهما رئاسة مجلس الإدارة والإدارة العامة ، كما يساعده نائبان ومستشارين الذين يشكلون الهيئة العليا في البنك، والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، من حيث تمركز وتوزيع المديرية العامة المديرية العامة المساعدة والمديريات المركزية.

ولإطلاع على الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لاحظ ملحق رقم (1).

رابعا:دراسة الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

ينقسم الهيكل التنظيمي للبنك إلى مستويين هما: الهياكل المركزية و الهياكل اللامركزية.

1- الهياكل المركزية: تتمثل في المديرية العامة و نيابات المديرية العامة بالإضافة إلى القسم الدولي.

1-1-المديرية العامة:هي أعلى مسير للبنك،يتم تعيينها من طرف مجلس الإدارة.

1-2-نيابة المديرية العامة للموارد والقروض وإعادة التغطية: تنقسم هاته المديرية إلى 5 مديريات هي:

✓ مديرية تمويل المؤسسات الكبيرة:تهتم بتمويل المؤسسات العمومية والخاصة المحلية أو الدولية، والتي تختص بالنشاطات التجارية و الصناعية و الخدمات.

✓ مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:مكلفة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الناشطة في مجال التجارة ، الصناعة ،الخدمات وكذا تمويل الأفراد.

✓ مديرية النشاطات الفلاحية: هذه المديرية تقوم بتمويل الاستغلال الفلاحي ،الحيواني أو النباتي، ومن مهامها:

*القيام بتمويل تصدير المنتجات الزراعية.

*تأمين تمويل القطاع الفلاحي في إطار وضع القواعد الحيوية للبنك.

*تحديد و تنظيم و متابعة عملية التحسين والإصلاح لدور البنك في القطاع الفلاحي.

✓ مديرية التسويق والمنتجات:تهتم بدراسة حالة السوق وكذلك احتياجات الزبائن فيما يخص نوعية الخدمات والمنتجات المالية والبنكية ، ومن مهامها:

*تسيير الاستهلاك والسهر على تسيير النوعية .

مديرية المتابعة وإعادة التغطية: تهتم بالمراحل التحليل المقارن للنقص في الموارد والاستخدامات.

1-3- نيابة المديرية العامة للإعلام الآلي، المحاسبة و الخزينة: مكلفة بوضع تسيير حديث للمحاسبة والخزينة وهي تنقسم إلى:

• مديرية الإعلام الآلي المركزية: هذه المديرية مكلفة بتطوير وسائل التحليل والتسيير، وبصفة عامة القيام بكل الدراسات لتحسين و تحديث أنظمة الإعلام الآلي، وهذا بالتعاون التام مع الهياكل المعنية بالأمر.

• مديرية الإعلام لشبكة الاستغلال: وهي مكلفة بالتسيير الالكتروني للملفات ومن مهامها: *تسيير قاعدة المعطيات.

*تأمين الصيانة لمجال البرمجة.

• مديرية الإرسال الالكتروني وصيانة الإعلام الآلي: و من مهامها: *السهر على حماية و صيانة المعدات.

*تسيير المجال الإعلامي و مخزون الاستهلاك.

• مديرية الخزينة: هذه المديرية مكلفة بتأمين تسيير الخزينة بطريقة فعالة ، ومن مهامها: *تأمين التسيير للخزينة بطريقة سريعة و ديناميكية.

*المتابعة المستمرة لحالة الخزينة في البنك.

*تأمين تسيير الأرصدة المركزية المفتوحة لدى البنك الجزائري.

• مديرية المحاسبة العامة: تتمثل مهمة هذه المديرية بإنشاء التقرير المحاسبي للبنك.

1-4- نيابة المديرية العامة للإدارة و الوسائل: تعمل على التعاون مع الهياكل الأخرى للبنك للوصول إلى تسيير ذو نوعية و تنقسم إلى:

▪ مديرية الموظفين (المستخدمين): تتحمل مسؤولية تحديد الموارد البشرية للمنشات وتقييم النتائج المحققة من طرف الموظفين.

▪ مديرية إعادة تقسيم الموارد البشرية: تقوم بعمليات التكوين وهذا من أجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة للزبائن ، و كذا تقوية صورة و علامة البنك.

▪ مديرية الوسائل العامة: تتمثل مهامها في التأمين على صيانة الأثاث و مبنى البنك.

▪ مديرية التنظيم والدراسات والنزاعات: تسهر على مطابقة التنظيم الداخلي للبنك مع نصوص القانون بشكل دائم.

▪ **مديرية التقدير ومراقبة التسيير:** تهتم هذه المديرية بوضع أدوات حديثة للتقدير لمراقبة وتحليل التسيير.

1-5- القسم الدولي: مكلف بتحقيق سياسة البنك فيما يخص القروض الخارجية والعلاقات الدولية، وينقسم إلى :

- **مديرية العمليات التقنية مع الخارج:** تهتم بمتابعة عمليات القروض الموجهة للاستيراد و التصدير، وكذلك التخفيضات المستتدة و التخفيضات الحرة.
- **مديرية العلاقات الدولية:** تهتم بتطبيق سياسة البنك كما هي محددة في المديرية العامة فيما يخص العلاقات الدولية.
- **مديرية المراقبة والإحصاءات:** تراقب محاسبة الفروع التابعة للقسم الدولي ، وهذا بالاعتماد على المستندات المحاسبية.

2- الهياكل اللامركزية: و تتمثل في :

- ❖ **الفروع:** هي وحدة إدارية لامركزية و حرة مقرها على العموم في الولاية ، وتتمثل واجباتها في التنشيط ، المساعدة ، التنسيق ، المراقبة ومتابعة الوكالات والمكاتب الدائمة لها ، وهي مسؤولة أمام المديرية العامة على تنفيذ المهام المسندة إليها.
- ❖ **الوكالات:** لها نفس المهام والتنظيم كالفروع ، يضاف إلى ذلك المهام المتعلقة بعمليات الصندوق المحفظة والتجارة الخارجية.

المطلب الثالث: نبذة عن مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قمنا بانجاز بحثنا على مستوى مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا المطلب قمنا بتقديم هذه المديرية والمهام التي تقوم بها ، ونطرقنا إلى تنظيماتها والشروط التي تعتمدها في منح قروضها.

الفرع الأول: ماهية مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنتطرق في هذا الفرع إلى تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بالإضافة إلى مفهوم مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لا يوجد تعريف شامل و رسمي يمكن الاعتماد عليه، فكل دولة تتفرد بتعريف خاص بها نظرا لاختلاف درجة النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي ، لذا سنتطرق فقط لتعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال القانون التوجيهي 01-18 لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، المؤرخ في 27 رمضان الموافق ل12 ديسمبر 2001 ، وذلك في المواد 04-05-06-07 من هذا القانون، وكان النص التعريفي

ما يلي: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات"، و لها الخصائص التالية:

- تشغل من 01 إلى 250 شخص.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

كما يعرف هذا القانون حسب المادة 05 ، المؤسسة المتوسطة بالمؤسسة التي تشغل ما بين 50 و 250 شخص ، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و ملياري دينار جزائري ، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار جزائري.

و تعرف المؤسسة الصغيرة بكل مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص ، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري ، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار جزائري.

2 : مفهوم مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف هذه المديرية على أنها مديرية مكلفة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص التي تنشط في القطاع التجاري، والصناعي والخدماتي ، وبصفة خاصة كل الأشخاص الطبيعيين ذوي الصفة التجارية ويمارسون نشاطات تجارية أو مهن حرة، وهي مكلفة أيضا بدراسة طلبات تمويل الاقتراض الفردي لهدف الاستهلاك ، السكن أو غيره.

بحيث تتكون هذه المديرية من موظفين مكلفين بدراسة وتحليل ملفات طلب التمويل ، والعمل وفق إجراءات محددة من طرف البنك ، فيما يخص شروط القبول و إجراءات التحليل والتمويل ، كما يتراأس المديرية مدير عام ومجموعة من المكلفين بالدراسة والتحليل¹ .

الفرع الثاني : مهام مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- تتولى مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مهام رئيسية ، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهذه المهام ملخصة فيما يلي:
1. دراسة وتحليل ملفات طلب التمويل والمصادقة على الملفات التي لا تفوق سلطتها التمويلية ؛
 2. دراسة وتحليل ملفات طلب التمويل التي تفوق طاقتها التمويلية ، وإحالتها إلى المديرية الأعلى أي مديرية المساعدة مع إرفاقها بملخصها و قرارها النهائي وكذا نتائجها التحليلية؛
 3. مراقبة وإعادة دراسة ملفات طلب التمويل الموافق عليها من طرف الوكالات والمديريات الفرعية قبل اتخاذ إجراءات التمويل ؛
 4. اقتراح مع مشاركة الهياكل الأخرى للبنك لنشاطات لتحسين الخدمات البنكية ؛

¹ - وثائق متحصل عليها من مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

5. تحضير تقرير النشاط السنوي للمديرية ؛
6. إعادة نشاطات تكوينية بهدف تقييم ورفع مستوى أداء الموظفين ؛
7. القيام بدراسة تحليلية حول نتائج نشاط المديرية التي تساعد البنك على وضع تعديلات السياسة العامة من جهة تمويل مختلف القطاعات ؛
8. الرد على استفسارات الزبائن حول كيفية وشروط التمويل، والتمثيل البنك اتجاه الأطراف التجارية الأخرى ؛
9. الرد بصفة عاجلة على استفسارات وطلبات كل من الوكالات ، والمديريات الفرعية وإعلامهم بكل التغيرات الحاصلة حول سياسة التمويل ؛
10. تحضير مخطط النشاط السنوي و الميزانية التقديرية والعمل على تحقيقه ؛
11. المساهمة في تحصيل الموارد المالية.

الفرع الثالث:تنظيمات مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنظم حسب المديريات المساعدة ، القطاعات والخدمات كل قطاع يتكون من خدمة أو مجموعة من الخدمات ، وذلك حسب المهام و حجم النشاطات المكلف بها.

تنظيمها الهيكلي يتمحور حول القواعد المالية التالية:

أ-المديرية المساعدة للنشاطات الصناعية ، مكونة من:

- قطاع الصناعات الغذائية.
- قطاع الصناعات المتنوعة.

ب- المديرية المساعدة للنشاطات الإنشاء ، مكونة من:

- قطاع النشاطات المائية.
- قطاع نشاطات الإنتاج الفلاحي.

ج- المديرية المساعدة للنشاطات التجارية والخدمات، مكونة من:

- قطاع النشاطات التجارية.
- قطاع نشاطات الخدمات و السياحة.

ولإطلاع على الهيكل التنظيمي لمديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاحظ ملحق رقم (2).

المبحث الثاني: دراسة حالة قرض استثماري ممول من طرف البنك "BADR"

يعتبر الاستثمار عاملا أساسيا فهو يشكل أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية ، وتمويله يعتبر عملية صعبة لما يتطلب من إجراءات دقيقة لفترات طويلة ، لذلك قمنا بدراسة مشروع استثماري ممول من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: تقديم المؤسسة الطالبة للقرض الاستثماري

قبل قيامنا بالدراسة التحليلية لهذا المشروع الاستثماري ، نقوم بعرض أهم ما يتعلق بالمؤسسة الطالبة للقرض .

أولا: بطاقة فنية للمشروع

أ-التعريف بالمؤسسة الطالبة للقرض:

- الشكل القانوني : SARL

- رأس مال الشركة : 96000000 دج

- نظام ضرائب الشركة : الشركة لا يوجد لديها مشكلة مع مصلحة الضرائب.

- تاريخ الإنشاء : 04 سبتمبر 2002.

- بداية النشاط : 30 ديسمبر 2002.

- المقر : بلدية الفجوج ، ولاية قالمه.

- الشركاء : 8 شركاء

- وسائل الشركة : تتمثل في :

• الوسائل البشرية : عدد العمال 78 عامل.

• العقارات : في 2009/09/29 اقتنت الشركة قطعة أرض مساحتها 10000 متر مربع بقيمة

151500 مليون دج.

• المنقولات : بلغت قيمتها 423202 مليون دج.

- تاريخ بداية العمل مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية: 13 أكتوبر 2011.

- وظيفة المستثمر : استيراد و تصدير الحبوب، و نقل البضائع إلى كل الأبعاد.

- الضمانات المقدمة من طرف المؤسسة :

✓ رهن عقاري (Hypothèque) بقيمة : 288342709 دج.

✓ رهن (Gage) بقيمة : 182800000 دج .

✓ رهن حيازة التجهيزات (Nantissement des équipements) بقيمة : 2600000 أورو.

- القروض المقدمة للشركة من طرف البنك سابقا:

*القرض الأول:بلغت قيمته : 216237424 دج ، و مدته 9 سنوات.

*القرض الثاني: بلغت قيمته : 138880000 دج، و مدته 6 سنوات.

-القرض الاستثماري المطلوب:

• قيمة القرض الاستثماري : 365540000 دج ، و مدته 6 سنوات .

• تقديم المشروع لغرض التمويل

طلبت المؤسسة " SARL X Céréales " من البنك تمويل 70 % من قيمة المبلغ الإجمالي أي 365540000 دج لاقتناء 50 جرار وصوامع التخزين ، مع العلم أن هذا الأخير قد مول من قبل 20 جرار، كما أن المؤسسة تحصلت من قبل من نفس البنك "البدر" على قرضين قيمة الأول بلغت 216237424 دج ، أما الثاني فقيمه بلغت 138880000 دج .

- الجدول الآتي يوضح هيكل المشروع

الجدول رقم (13):هيكل المشروع

المبلغ	البيان
522200000	الجرارات
15600000	تأمينات
537800000	المجموع

المصدر : وثائق مقدمة من مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الجدول رقم (14):هيكل التمويل

- الجدول الموالي يوضح قيمة القرض الذي سيمنحه البنك لتمويل المشروع الاستثماري، ومساهمة المؤسسة.

المبلغ	النسبة	البيان
156660000	30%	مساهمة المؤسسة
365540000	70%	قرض البنك
522200000	100%	المجموع

المصدر : وثائق مقدمة من مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

○ من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن البنك يساهم بنسبة 70% في تمويل المشروع ، أما المؤسسة فتساهم بنسبة 30% .

المطلب الثاني : دراسة الوضعية المالية للمؤسسة

بعد تعرفنا على الصفة التي ستجرى بين البنك والمؤسسة، ننتقل إلى الحالة المالية للمؤسسة.

أولاً: عرض القوائم المالية

- 1- للإطلاع أكثر على الميزانيات المالية لسنة (2011) أنظر الملحق رقم (3).
- 2- للإطلاع أكثر على الميزانيات المالية لسنة (2012) أنظر الملحق رقم (4).
- 3- للإطلاع أكثر على الميزانيات المالية لسنة (2013) أنظر الملحق رقم (5).
- 4- للإطلاع أكثر على جدول حسابات النتائج لسنة (2011) أنظر الملحق رقم (6).
- 5- للإطلاع أكثر على جدول حسابات النتائج لسنة (2012) أنظر الملحق رقم (7).
- 6- للإطلاع أكثر على جدول حسابات النتائج لسنة (2013) أنظر الملحق رقم (8).

التعليق على الأصول و الخصوم

الأصول

- ✓ تثبيبات الشركة تزداد من سنة إلى أخرى ، في سنة 2012 ازدادت وذلك باقتناء أرض بقيمة 71.5 مليون دينار جزائري ، بالإضافة إلى اقتناء مختلف معدات النقل الثقيل والخفيف ، بينما في سنة 2013 بشراء 20 جرار و شاحنة.
- ✓ التثبيبات الأخرى لسنة 2013 والمتعلقة "بالتثبيبات الجارية" هذه الأخيرة زادت مقارنة بسنة 2012.
- ✓ مقارنة مع السنة المالية 2011 ، المخزون يمثل تقريبا جميع الأصول الجارية ، مستواه انخفض بشكل كبير خلال السنوات 2012 و 2013 .
- ✓ الحقوق (الحسابات المدينة) هي ذات أهمية كبيرة (175 مليون دينار جزائري تمثل ذمم العملاء في سنة 2013 منها 136 مليون دينار جزائري خلال سنة 2012).

الخصوم

- ✓ الأموال الخاصة تحسنت خلال سنة 2012 ، قبل أن تتخفف في العام المالي الأخير (2013) إثر العجز الحاصل (النتيجة الصافية سالبة) .
- ✓ الاحتياطي القانوني المكون من قبل الشركة لم يصل إلى 10% من رأس المال الاجتماعي، لذا يجب قوننة هذا الوضع وفقا لتقرير محافظ الحسابات 2013.
- ✓ الديون على المدى الطويل معدومة.
- ✓ المصادر الدورية تمثل الجزء الأهم لخصوم المؤسسة ، حيث سجلت مبلغ 809 مليون دينار جزائري خلال سنة 2013 خاص ب "الديون الأخرى" حيث يمثل المبلغ عمليات الإقراض من الشركات

الأخرى ، الديون اتجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي(SANC) وأجور العمال (حسب تقرير محافظ الحسابات لسنة 2013).

2- للإطلاع أكثر على جدول الأرصدة الوسيطة للتسيير ، أنظر الملحق رقم (9) .

التعليق على جدول الأرصدة الوسيطة للتسيير (Soldes intermédiaires de gestion)

❖ وتيرة نشاط المؤسسة منخفضة من سنة إلى أخرى خاصة السنة الأخيرة (2013)، حيث انخفض رقم الأعمال بشكل كبير بنسبة 62% سنة 2012 مقارنة مع سنة 2011 ، ونسبة 95% سنة 2013 مقارنة مع سنة 2012 ، ونفس الشيء بالنسبة للقيمة المضافة إذ سجلت انخفاض بنسبة 44% سنة 2012 و نسبة 64% سنة 2013 ، والأمر نفسه بالنسبة للنتيجة الصافية إذ عرفت انخفاضا كبيرا حيث انتهت بعجز قدره 33.8 مليون دينار جزائري في سنة 2013.

❖ في 2013 ، زيادة الإنتاج الخاص بالمؤسسة ب 105 مليون دينار جزائري يخص العمل المنجز غير المدرج في فواتير البناءات الجارية الانجاز.

❖ بالنسبة للوضع المحاسبية لسنة 2014/11/30 ، أفادت بما يلي :

- رقم الأعمال : 225.320.836 د ج

- القيمة المضافة : 212.120.836 د ج

- النتيجة الصافية : 30.377.019 د.ج.

ثانيا : دراسة الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي

فيما يلي سنقوم بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق مؤشرات التوازن المالي، والمتمثلة في رأس المال العامل ، احتياجات رأس المال العامل والخزينة ، وكذلك دراسة العلاقة بين مختلف عناصرها كالتالي:

جدول رقم(15) : مؤشرات التوازن المالي

2013	2012	2011	طريقة الحساب	المؤشر المالي
-451035936	-130229245	-44749675	الأموال الدائمة-الأصول الثابتة	رأس المال العامل
-465049720	-43293502	-49838572	(الأصول المتداولة-القيم الجاهزة)- (الديون قصيرة الأجل-تسبيقات بنكية)	احتياجات رأس المال العامل
14013783	-86935742	5088897	رأس المال العامل-احتياجات رأس المال العامل	الخزينة

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة.

طريقة حساب مؤشرات التوازن المالي

1- طريقة حساب رأس المال العامل للسنة المالية 2011

$$. - 44749675 = 72804632 - 28054957$$

2- طريقة حساب احتياجات رأس المال العامل للسنة المالية 2011

$$-49838572 = (473047151 + 10910973 + 257869298) - (5094797 - 697083647)$$

3- طريقة حساب الخزينة للسنة المالية 2011

$$. 5088897 = (-49838572) - (-44749675)$$

التعليق

- ❖ رأس المال العامل سالب خلال السنوات الثلاث، وهذا يدل على أن المؤسسة عجزت على تمويل استثماراتها وباقي احتياجاتها باستخدام مواردها المالية الدائمة ، فتحقق العجز في تمويل هذه الاحتياجات ، وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو التقليل من مستوى الاستثمارات لديها للتوافق مع الموارد المالية الدائمة.
- ❖ ظهور احتياجات رأس المال العامل سالب خلال السنوات الثلاث، يعني أن المؤسسة ليست بحاجة إلى الموارد لتغطية الاحتياجات المتعلقة بالنشاط، بعبارة أخرى المؤسسة غطت احتياجات الدورة خلال هذه السنوات.
- ❖ الخزينة سالبة خلال السنة المالية الثانية ، هذا يعني أن المؤسسة تعاني من عدم توازنها المالي، ويمكن أن تؤثر وضعيتها خزيتها على قرار البنك في منحها القرض ، بعكس السنة الأولى و الثالثة حيث أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل أي الخزينة موجبة ، وهذا يعني أن المؤسسة جمدت جزء من أموالها فإنه يمكن الحكم بأن المؤسسة لها توازن مالي جيد، وتعتبر خزيتها كورقة رابحة للحصول على قرض من البنوك التجارية.

ثالثاً: تحليل الوضعية المالية بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أسهل الأدوات والطرق في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، حيث أنها تعطي صورة كاملة حول تطور اتجاه هذه الأخيرة، ومن النسب التي يهتم بها البنك عند القيام بالتحليل ما يلي :

1- نسب الخزينة: تتمثل نسب الخزينة في الجدول الآتي :

جدول رقم (16): نسب الخزينة " Ratios de trésorerie "

النتيجة المرجحة	2013	2012	2011	طريقة الحساب	النسبة
0.28	0.13	0.44	0.39	الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	رأس المال العامل
0.67	0.43	0.89	0.93	الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة	احتياجات رأس المال العامل
1.57	0.97	3.01	0.90	رأس المال العامل/ احتياجات رأس المال العامل	الخزينة

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة.

طريقة حساب نسب الخزينة

• طريقة حساب نسبة رأس المال العامل للسنة المالية 2011

$$0.39\% = \frac{28054957}{72804632}$$

• طريقة حساب نسبة احتياجات رأس المال العامل للسنة المالية 2011

$$0.93\% = \frac{697083647}{741833322}$$

• طريقة حساب نسبة الخزينة للسنة المالية 2011

$$0.90\% = \frac{-44749675}{-49838572}$$

طريقة حساب النتيجة المرجحة:

النتيجة الترجيحية = [(نسبة السنة الأولى × معدلها الترجيحي) + (نسبة السنة الثانية × معدلها الترجيحي) + (نسبة السنة الثالثة × معدلها الترجيحي)] .

طريقة حساب المعايير

1- مؤشر رأس المال العامل FR

$$0.28\% = (0.13 \times 50\%) + (0.44 \times 30\%) + (0.39 \times 20\%)$$

2- مؤشر احتياجات رأس المال العامل BFR

$$0.67\% = (50 \times 0.43\%) + (30 \times 0.89\%) + (20 \times 0.93\%)$$

3- مؤشر الخزينة

$$\% 1.57 = (\%50 \times 0.97) + (\%30 \times 3.01) + (\%20 \times 0.90)$$

التعليق

- ❖ التعزيز الهام والمستمر لتثبيات الشركة ، وانخفاض قيمة الأموال الدائمة في آخر عام مالي أدى إلى تقادم الخلل الهيكلي على نحو متزايد.
- ❖ طوال الفترة المدروسة الشركة لم تعبر عن أي احتياجات لرأس المال (تسجيل فائض للموارد الدورية).
- ❖ الموارد الحالية الزائدة لا يمكنها أن تعوض النقص الدائم في سنة 2012 ، والتي ولدت خزينة سالبة.

نسب الهيكلية : وتتمثل هذه النسب في الجدول الآتي :

جدول رقم (17) : نسب الهيكلية " Ratios de structure "

النسبة	طريقة الحساب	2011	2012	2013	النتيجة المرجحة
درجة الإهتلاكات	مجموع الإهتلاكات /الاستثمار الخام المهلك	0.39	0.27	0.18	0.25
التمويل الخارجي	ديون متوسطة و طويلة الأجل/الأموال الدائمة	0.00	0.00	0.00	0.00
خطر السيولة العامة	الأصول الدائمة/ الخصوم الدائمة	0.94	0.74	0.45	0.64
خطر التصفية	الأموال الخاصة/ مجموع الميزانية	0.04	0.17	0.08	0.099
خطر الاستغلال	رأس المال العامل/ (المخزونات+ الحقوق)	-0.06	-0.39	-1.26	-0.76

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة وجدول حسابات النتائج.

طريقة حساب نسب الهيكلية للسنة المالية 2011

- طريقة حساب نسبة درجة الإهتلاك

$$\%0.39 = \frac{21162506}{54749163}$$

- طريقة حساب نسبة التمويل الذاتي

$$\%0 = \frac{0}{28054957}$$

- طريقة حساب نسبة خطر السيولة العامة

$$\%0.94 = \frac{697083647}{741833322}$$

• طريقة حساب نسبة خطر السيولة

$$%0.04 = \frac{28054957}{769888279}$$

• طريقة حساب نسبة خطر الاستغلال

$$\% -0.06 = \frac{-44749675}{(103105826+588883024)}$$

• طريقة حساب المعايير:

$$0.25 = (\%50 \times 0.18) + (\%30 \times 0.27) + (\%20 \times 0.39)$$

$$0 = (\%50 \times 0) + (\%30 \times 0) + (\%20 \times 0)$$

$$0.64 = (\%50 \times 0.45) + (\%30 \times 0.74) + (\%20 \times 0.94)$$

$$0.099 = (\%50 \times 0.08) + (\%30 \times 0.17) + (\%20 \times 0.04)$$

$$-0.76 = (\%50 \times -1.26) + (\%30 \times -0.39) + (\%20 \times -0.06)$$

التعليق

- ❖ درجة الإهلاكات في انخفاض من سنة إلى أخرى ، وهذا يعني أن الشركة تجدد المعدات كل سنة؛
 - ❖ تغطيت مخاطر الاستغلال ضعيفة من خلال رأس المال العامل خلال السنوات الثلاث ؛
 - ❖ أن نسبة السيولة العامة أقل من الواحد هذا يعني أن الديون القصيرة الأجل لم يتم تسديدها عن طريق الأصول المتداولة؛
 - ❖ الديون في الأجل الطويل معدومة (الشركة استفادت من قرض بقيمة 355 مليون دج تحصلت عليه من البنك) ؛
 - ❖ نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة أقل من الواحد خلال السنوات الثلاثة (من 2011 إلى 2013)، هذا ما يعني وجود عجز في الأصول المتداولة إذ لم تقم بتغطية كل الديون القصيرة الأجل، وهذا يدل أيضا على وجود رأس مال عامل سالب خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة؛
 - ❖ رأس المال العامل المستخرج سالب لم يغطي خطر الاستغلال.
- 2- نسب النشاط : و تتمثل في الجدول الآتي :

جدول رقم(18):نسب النشاط " Ratios de gestion "

النسبة	طريقة الحساب	2011	2012	2013	النتيجة المرجحة
مهلة تسديد الزبائن	(الزبائن+أوراق القبض)/المبيعات السنوية متضمنة الرسوم $\times 360$	2	76	1619	833
مهلة تسديد الموردون	(الموردون+أوراق الدفع)/المشتريات السنوية متضمنة الرسوم $\times 360$	44	20988	17	6314
خطر التشغيل	(رأس المال العامل $\times 360$)/رقم الأعمال	-10	-74	-4875	-2462
نسبة المصاريف المالية	المصاريف المالية/القيمة المضافة	0.02	0.00	0.09	0.72
نسبة المصاريف الشخصية	المصاريف الشخصية/القيمة المضافة	0.04	0.35	1.22	0.05

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة وجدول حسابات النتائج.

- مع العلم أن قيمة مشتريات البضائع للسنوات المالية (2011-2012-2013)، موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (19):قيمة المشتريات من البضائع(متضمنة الرسوم)

البيان	2011	2012	2013
مبلغ المشتريات	2129104911	4447985	120939777

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة وجدول حسابات النتائج.

طريقة حساب نسب النشاط للسنة المالية 2011

- طريقة حساب مهلة تسديد الزبائن

$$2\% = 360 \times \frac{9639815}{1661044868}$$

- طريقة حساب مهلة تسديد الموردون

$$44\% = 360 \times \frac{257869298}{2129104911}$$

- طريقة حساب خطر التشغيل

$$-10\% = \frac{(360 \times -44749675)}{1661044868}$$

- طريقة حساب نسبة المصاريف المالية

$$0.02\% = \frac{1289009}{64617838}$$

• طريقة حساب نسبة المصاريف الشخصية

$$0.04\% = \frac{2788703}{64617838}$$

✚ طريقة حساب المعايير:

$$833 = (20\% \times 1619) + (30\% \times 76) + (50\% \times 1619)$$

$$6314 = (20\% \times 44) + (30\% \times 20988) + (50\% \times 17)$$

$$-2462 = (20\% \times -10) + (30\% \times -74) + (50\% \times -4875)$$

$$0.72 = (20\% \times 0.04) + (30\% \times 0.35) + (50\% \times 1.22)$$

$$0.05 = (20\% \times 0.02) + (30\% \times 0) + (50\% \times 0.09)$$

التعليق

- مهلة تسديد الموردين أكبر من مهلة تسديد الزبائن خلال السنة الأولى والثانية ، وهذا يعكس لنا التسيير التجاري الجيد للمؤسسة ، و بما أن مهلة تسديد الموردين أطول وهو أمر هام وإيجابي للمؤسسة ، بحيث يسمح بالتخفيف من المشاكل التي تواجه تسيير الخزينة.
 - أما بالنسبة للسنة الثالثة فالعكس مهلة تسديد الزبائن أكبر من مهلة تسديد الموردين، وبالتالي لا تستطيع المؤسسة أن تحول الحقوق إلى سيولة في أسرع ما يمكن.
 - نسبة النفقات المالية تمثل الفوائد المدفوعة على القروض، نلاحظ أن هذه النسبة صغيرة ، وبالتالي الفوائد المدفوعة على القروض قليلة فهذا يعكس وجها إيجابيا للمؤسسة.
 - سجلت نسب المصاريف الشخصية ارتفاعا خلال السنوات الثلاث، وهذا ليس في مصلحة المؤسسة حيث كل دينار مدفوع للمستخدمين يزداد كل سنة مالية (من 0.04 إلى 1.22).
- 3- نسب المرد ودية :

الوحدة:دج

جدول رقم (20):نسبة المرد ودية ratios de rentabilité

النسبة	طريقة الحساب	2011	2012	2013	النتيجة المرجحة
المرد ودية المالية	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة	0.58	0.03	-0.49	-0.12
المرد ودية الصافية	النتيجة الصافية/رقم الأعمال	0.01	0.00	-1.02	-0.51
المرد ودية الاقتصادية	الفائض الخام للاستغلال/(مجموع الميزانية+الخصم)	0.05	0.02	-0.01	0.011

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة وجدول حسابات النتائج.

طريقة حساب نسب المرد ودية للسنة المالية 2011

1- طريقة حساب نسبة المرد ودية المالية

$$0.58\% = \frac{16377722}{28054957}$$

2- طريقة حساب نسبة المرد ودية الصافية

$$0.01\% = \frac{16377722}{1661044868}$$

3- طريقة حساب نسبة المرد ودية الاقتصادية

$$0.05\% = \frac{37790585}{769888279}$$

طريقة حساب المعايير:

$$-0.12 = (50\% \times -0.49) + (30\% \times 0.03) + (20\% \times 0.58)$$

$$-0.51 = (50\% \times -1.02) + (30\% \times 0) + (20\% \times 0.01)$$

$$0.011 = (50\% \times -0.01) + (30\% \times 0.02) + (20\% \times 0.05)$$

التعليق

- المرد ودية المالية : نلاحظ أن المؤسسة حققت المرد ودية المالية التالية:
- فما بين 2011-2012: يرجع سبب الانخفاض في المرد ودية المالية إلى الانخفاض في النتيجة الصافية للسنة المالية بنسبة كبيرة 82% ، كما انخفضت أيضا نسبة الأموال الخاصة ب 73%.
- أما ما بين 2012-2013 : نلاحظ انخفاض في معدل المرد ودية المالية ، وهذا راجع إلى الانخفاض في نتيجة السنة الصافية بنسبة تقدر ب 127.9% ، كما انخفضت أيضا نسبة الأموال الخاصة ب 49% .
- المرد ودية الصافية انخفضت خلال السنوات الثلاث ، وهذا راجع إلى أن انخفاض النتيجة الصافية أكبر من انخفاض المبيعات الصافية.
- المرد ودية الاقتصادية انخفضت خلال السنوات الثلاث ، وهذا راجع انخفاض في نتيجة الاستغلال بنسبة 62% خلال فترة 2011-2012 ، و بنسبة 141% خلال فترة 2012-2013 .

رابعا :الملف التقني للمشروع

1-الأراضي و البناءات

جدول رقم (21):الأراضي و البناءات الوحدة:ألف دج

البيان	المساحة(متر مربع)	سعر الوحدة(دج)	التكلفة(المبلغ الإجمالي)	معدل تقدم المشروع
الأراضي	10000	151500	1515000	%100

المصدر:معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية

2-التجهيزات المحلية

جدول رقم(22):التجهيزات المحلية الوحدة: ألف دج

بيان التجهيزات	سعر الوحدة (دج)	الكمية	المبلغ (وحدة نقدية)
شاحنات	2444000	50	122200
جرارات	7160000	50	358000
المجموع			480200

المصدر:معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية

ملاحظة:السعر خارج الرسم(HT)

3- هيكل الاستثمار و تمويل المشروع

للإطلاع على جدول هيكل الاستثمار و تمويل المشروع ، أنظر الملحق رقم (10) .

4-المبيعات المقدرة للمؤسسة "SARLX"

جدول رقم(23):المبيعات المتوقعة الوحدة : دج

المدة التقديرية	ن+1	ن+2	ن+3	ن+4	ن+5	ن+6	ن+7	ن+8	ن+9	ن+10
معدل نمو رقم الأعمال	10	15	20	25	30	35	40	45	50	55

المصدر: معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

فرضية العمل:نفترض في بداية النشاط أن معدل استعمال القدرة النظرية(أي معدل رقم الأعمال) بلغ 10% مع زيادة سنوية بلغت 5%.

5-القدرة النظرية للإنتاج

جدول رقم(24):القدرة النظرية للإنتاج

الوحدة:ألف دج

بيان الإنتاج	الوحدة	الإنتاج اليومي	عدد أيام العمل /السنة	عدد الفرق	الإنتاج النظري	سعر بيع (الوحدة(دج)	تكلفة التوزيع
نقل البضائع(70 شاحنة)	دورة	70	312	1	21840	8000	174720
إيجار صوامع التخزين	الطن	50000	365	1	18250000	120	2190000

المصدر:معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

6-رقم الأعمال

الوحدة:ألف دج

جدول رقم(25):رقم الأعمال

البيان	1+ن	2+ن	3+ن	4+ن	5+ن	6+ن	7+ن	8+ن	9+ن	10+ن
تكلفة نقل البضائع	17472	26208	34944	43680	52416	61152	69888	78624	87360	96096
تكلفة إيجار صوامع التخزين	219000	328500	438000	547500	657000	766500	876000	985500	1095000	1204500
رقم الأعمال المقدر	236472	354708	472944	591180	709416	827652	945888	1064124	1182360	1300596

المصدر: معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

طريقة حساب رقم أعمال المشروع

رقم الأعمال = تكلفة توزيع نقل البضائع + تكلفة توزيع إيجار صوامع التخزين.

• حساب رقم أعمال سنة (1+ن)

أ- تكلفة توزيع نقل البضائع:

$$174720 \times 10\% = 17472$$

ب- تكلفة توزيع إيجار صوامع التخزين

$$2190000 \times 10\% = 219000$$

و منه: رقم الأعمال = 17472 + 219000 = 236472

• ونفس الشيء بالنسبة للسنوات الباقية.

التعليق: الإنتاج عبارة عن تقديم الخدمات ، ولتوضيح طريقة حساب رقم الأعمال بكامل طاقته نستخدم "الملف الفني للإنتاج"، رقم الأعمال بكامل طاقته يتم الحصول عليه من نوعين من الإيرادات :

1- إيجار صوامع التخزين

- تطبيق سعر الكراء ب 120 دج (الطن/اليوم) .

- قدرة إنتاج صوامع التخزين بلغت 50000 طن .

2- نقل البضائع (70 شاحنة): دورة واحدة لليوم لكل شاحنة حيث بلغت سعر الوحدة 8000 دج .

الدراسة التقنية الاقتصادية قدرت سعر وحدة البيع ب 8000 دج هذا بالنسبة ل 20 شاحنة الممولة الأولى هذا بالنسبة للسنة الأولى مع تطور سنوي ب 2000+ دج ، وأما بالنسبة ل 50 شاحنة الباقية فبلغ سعرها 12000 دج.

7- الاستهلاكات و المشتريات

الوحدة: ألف دج

جدول رقم(26): الاستهلاكات و المشتريات

البيان	1+ن	2+ن	3+ن	4+ن	5+ن	6+ن	7+ن	8+ن	9+ن	10+ن
المبلغ	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

8- الخدمات

الوحدة: ألف دج

جدول رقم(27): الخدمات

البيان	1+ن	2+ن	3+ن	4+ن	5+ن	6+ن	7+ن	8+ن	9+ن	10+ن
المبلغ	70942	106412	141883	177354	212825	248296	283766	319237	354708	390179

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

ملاحظة: تمثل نسبة الخدمات 30% من رقم الأعمال (المبيعات).

طريقة حساب مبالغ الخدمات لكل سنة مالية:

مبلغ الخدمات = رقم الأعمال المقدر للسنة $\times 30\%$

• ومنه : مبلغ مبيعات سنة (ن+1) = $70942 = 236472 \times 30\%$

9- مصاريف المستخدمين

الوحدة: ألف دج

جدول رقم(28):مصاريف المستخدمين

البيان	1+ن	2+ن	3+ن	4+ن	5+ن	6+ن	7+ن	8+ن	9+ن	10+ن
صوامع النقل	10950	16425	21900	27375	32850	38325	43800	49275	54750	60225
نقل البضائع	3494	5242	6989	8736	10483	12230	13978	15725	17472	19219
المبلغ	14444	21667	28889	36111	43333	50555	57778	65000	72222	79444

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

ملاحظة : تمثل نسبة مصاريف المستخدمين:5 % من رقم أعمال صوامع التخزين و 20% من رقم أعمال نقل البضائع.

طريقة حساب مصاريف المستخدمين

مصاريف المستخدمين = (رقم أعمال صوامع التخزين × 5%) + (رقم أعمال نقل البضائع × 20%)

- مصاريف المستخدمين للسنة(ن+1) = (219000×5%) + (17472 × 20%) = 14444 .
- ونفس الشيء بالنسبة للسنوات الباقية.

10- الضرائب و الرسوم

الوحدة: ألف دج

جدول رقم(29):الضرائب و الرسوم

البيان	1+ن	2+ن	3+ن	4+ن	5+ن	6+ن	7+ن	8+ن	9+ن	10+ن
المبلغ	4729	7094	9459	11824	14188	16553	18918	21282	23647	26012

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

طريقة حساب مبلغ الضرائب و الرسوم

مبلغ الضرائب و رسوم المشروع=رقم الأعمال المقدر لسنة الدراسة×2%

• مبلغ الضرائب و الرسوم للسنة(ن+1) = 236472×2% = 4729

• و نفس الشيء بالنسبة للسنوات الباقية.

11- المصاريف العملياتية (مصاريف أخرى)

الوحدة: ألف دج

جدول رقم (30): المصاريف التشغيلية

البيان	1+ن	2+ن	3+ن	4+ن	5+ن	6+ن	7+ن	8+ن	9+ن	10+ن
المبلغ	4729	7094	9459	11824	14188	16553	18918	21282	23647	26012

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

ملاحظة: نسبة هذه المصاريف تمثل: 2% من رقم الأعمال.

طريقة حساب المصاريف التشغيلية

المصاريف التشغيلية = رقم الأعمال × 2%

- حساب المصاريف التشغيلية لسنة (1+ن) = $236472 \times 2\% = 4729$
- و نفس الشيء بالنسبة للسنوات الباقية.

12- الأعباء المالية

الوحدة: ألف دج

جدول رقم (31): الأعباء المالية

البيان	1+ن	2+ن	3+ن	4+ن	5+ن	6+ن	7+ن	8+ن	9+ن	10+ن
المبلغ	0	0	0	0	0	24194	19355	14516	9678	4839

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

ملاحظة: تم تجميع مبالغ القروض الثلاث الخاصة على التوالي بقرض شراء صوامع التخزين، قرض خاص باقتناء 20 جرار و قرض الخاص باقتناء 50 جرار آخر، أي أن مبلغ القروض الثلاث بلغت قيمته 691257 دج. مع العلم أن تاريخ الاستحقاق سيكون على مدى 10 سنوات فيها 5 سنوات مؤجلة ، وأن معدل الفائدة المطبق من طرف البنك هو 3.5%.

13- المخصصات للإهلاكات

الوحدة :ألف دج

جدول رقم (32):المخصصات للإهلاكات

البيان	ن+1	ن+2	ن+3	ن+4	ن+5	ن+6	ن+7	ن+8	ن+9	ن+10
التثبيات	166.65	166.65	166.65	-	-	-	-	-	-	-
البناءات	11766.7	11766.7	11766.7	11766.7	11766.7	11766.7	11766.7	11766.7	11766.7	11766.7
التجهيزات	27029.7	27029.7	27029.7	27029.7	27029.7	27029.7	27029.7	27029.7	27029.7	27029.7
منشآت الإدارة	7834.9	7834.9	7834.9	7834.9	7834.9	7834.9	7834.9	7834.9	7834.9	7834.9
المعدات	135720	135720	135720	135720	135720	-	-	-	-	-
تجهيزات المكتب	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
المصاريف الأخرى	4504.55	4504.55	4504.55	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	187123	187123	187123	182451	182451	46731	46731	46731	46731	46731

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

ملاحظة:معدل الاهتلاك المطبق من طرف البنك هو على التوالي بالنسبة: التثبيات (33.33%) ، البناءات(5%) ،التجهيزات(10%) ،منشآت الإدارة(5%) ،المعدات(20%) ، تجهيزات المكتب(10%) والمصاريف الأخرى(33.33%).

14- جدول حسابات نتائج المشروع (للإطلاع على جدول حسابات نتائج المشروع لاحظ الملحق رقم (11)).

ملاحظة:معدل الضرائب على أرباح الشركات(IBS) المطبق بلغت نسبته: 25%.

15-جدول الموارد و الاستخدامات

الوحدة :ألف دج

جدول رقم(33):جدول الموارد و الاستخدامات

البيان	ن+1	ن+2	ن+3	ن+4	ن+5	ن+6	ن+7	ن+8	ن+9	ن+10
قدرة التمويل الذاتي	153002	206111	259221	311163	364274	365308	422047	478788	535526	592265
القيمة المتبقية للتثبيات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	347518
مجموع الموارد 1	153002	206111	259221	311163	364274	365308	422047	478788	535526	939783
تسديد القروض	-	-	-	-	-	138251	138251	138251	138251	138251
الاستخدامات 2	-	-	-	-	-	138251	138251	138251	138251	138251
التدفق النقدي 1-2	153002	206111	259221	311163	364274	227057	283796	340537	397275	801532
القيمة الحالية للتدفق النقدي	139537	171429	196628	215255	229819	130642	148918	162965	173386	319032

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

ملاحظة: القيمة المتبقية للتثبيات = مبلغ الاستثمار - مجموع الاهتلاكات

خامسا - حساب مؤشرات المرد ودية

حساب التدفق النقدي الحالي

و يحسب التدفق النقدي الحالي بالعلاقة التالية:

$$CFA=CF (1+i)^{-n}$$

ملاحظة : حيث أن معدل الاستحداث المطبق من طرف البنك هو 9.65%

➤ طريقة حساب التدفق النقدي الحالي

$$\text{التدفق النقدي الحالي} = \text{التدفق النقدي} \times (1.965)^{-n}$$

$$139537 = (1.965)^{-1} \times 153002 = \text{التدفق النقدي الحالي لسنة (ن+1)}$$

حساب القيمة الحالية الصافية (VAN): تحسب بالعلاقة التالية:

$$VAN = - I + CFi (1+t)^{-n}$$

$$380167 = 1887611 + (-1507444) = \text{القيمة الحالية الصافية}$$

التعليق: القيمة الحالية الصافية (VAN) موجبة و منه المشروع مربح.

حساب مؤشر الربحية (IP)

$$IP=1+\frac{VAN}{INVESTISSEMENT}$$

$$1 < 1.25 = \frac{380167}{1507444} + 1 = \text{منه مؤشر الربحية}$$

التعليق: يعتبر مؤشر الربحية معيار يقيس ربحية كل وحدة نقدية مستثمرة في المشروع، وبما أن مؤشر الربحية لمشروع المؤسسة أكبر من الواحد ذو قيمة 1.25، أي المشروع ذو ربحية اقتصادية وله جدوى مالية.

حساب أجل استرجاع الاستثمار

$$\text{Délais de récupération de l'investissement} = n + \frac{\text{dernier flux négatif}}{\sum / \text{Deux flux}} \times 12 \text{ MOIS}$$

$$\text{أجل استرجاع الاستثمار} = n + \frac{\text{آخر تدفق سلبي}}{\text{مجموع التدفقات}} \times 12 \text{ شهر}$$

$$\text{أجل استرجاع الاستثمار} = 8 + 12 \times \frac{112251}{173386} = 8 \text{ سنوات و } 8 \text{ أشهر .}$$

حساب أجل دفع القرض

الوحدة: ألف دج

جدول رقم (34): القيمة الحالية للتدفق النقدي

البيان	ن+1	ن+2	ن+3	ن+4	ن+5	ن+6	ن+7	ن+8	ن+9	ن+10
قدرة التمويل الذاتي	153002	206111	259221	311163	364274	365308	422047	478788	535526	592265
القيمة المتبقية للتثبيات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	347518
مجموع الموارد 1	153002	206111	259221	311163	364274	365308	422047	478788	535526	939783
تسديد القروض	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الاستخدامات 2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التدفق النقدي 1-2	153002	206111	259221	311163	364274	365308	422047	478788	535526	939783
القيمة الحالية للتدفق النقدي	139537	171429	196628	215255	229819	210188	221463	229126	233724	374060

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

العلاقة العامة لحساب أجل دفع القرض

$$\text{Délais de Remboursement Emprunt} = n + \frac{\text{dernier flux négatif}}{\sum / \text{Deux flux}} \times 12 \text{ MOIS}$$

$$\text{أجل دفع القرض} = n + \frac{\text{آخر تدفق سلبي}}{\text{مجموع التدفقات}} \times 12 \text{ شهر}$$

$$\text{و منه أجل دفع القرض} = 7 + 12 \times \frac{123125}{229126} = 7 \text{ سنوات و } 6 \text{ أشهر}$$

ملاحظة: عند حساب أجل دفع القرض لا يتم حساب مبلغ تسديد القروض في جدول الموارد والاستخدامات.

التعليق: أجل دفع القرض أقل من أجل استرداد الاستثمار و منه المشروع مقبول.

حساب نسبة المديونية

$$\text{نسبة المديونية} = \text{ديون متوسطة و طويلة الأجل} / \text{قدرة التمويل الذاتي}$$

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{691257}{153002} = 4.52$$

التعليق: قدرة التمويل الذاتي تمثل 4.52 من ديون طويلة و متوسطة الأجل.

حساب الملاءة (القدرة على التسديد)

$$\text{نسبة الملاءة} = \text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الميزانية}$$

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{733771}{2246777} = 0.33$$

التعليق: تمثل الأموال الخاصة 33% من مجموع الميزانية.

حساب نسبة الاستقلالية المالية

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{ديون متوسطة و طويلة الأجل} / \text{الأموال الخاصة}$$

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{691257}{(691257+733771)} = 0.49$$

التعليق: تمثل الديون متوسطة و طويلة الأجل 49% من الأموال الخاصة .

حساب معدل العائد الداخلي (TRI) : الجدول الآتي يوضح كيفية حساب معدل العائد الداخلي.

جدول رقم (35) : معدل العائد الداخلي (TRI) للمشروع الاستثماري.

السنوات	التدفق النقدي معدل الفائدة 25%	القيمة الحالية معامل الخصم 9.65%	التدفق النقدي معدل الفائدة 27%	القيمة الحالية معامل الخصم 9.65%
1	153002	139537	174839	159452
2	206111	171429	193959	161322
3	259221	196628	213078	161627
4	311163	215255	228787	158269
5	364274	229819	247907	156403
6	365308	210188	23168	13330
7	422047	221463	43594	22875
8	478788	229126	64021	30638
9	535526	233724	84446	36855
10	939783	374060	452390	180064
المجموع	4035223	380167	1726189	-426609

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

لتحديد قيمة TRI نطبق المعادلة التالية :

$$VAN = TRI \times (\text{معدل الخصم الأصغر} - \text{معدل الخصم الأكبر}) + \text{VAN عند معدل الخصم الأصغر}$$

- من أجل معدل الخصم 25 % نجد : $VAN = 380167$

- من أجل معدل الخصم 27 % نجد : $VAN = -426609$

ولأن $VAN = 380167$ وهي قيمة موجبة نفترض معدل خصم أكبر نحسب على أساسه VAN وليكن المعدل 27% سنجد عند هذا المعدل $VAN = -426609$ وهي قيمة سالبة ، ويمكن استنتاج TRI بأنه محصور بين 25% و 27% بتطبيق معادلة تحديد TRI نجد :

$$25.94\% = TRI \times \frac{(27-25)+380167}{426609+380167} + 25$$

التعليق: بما أن تكلفة رأس المال (معدل الاستحداث) أصغر من معدل العائد الداخلي ($25.94 > 9.65$)، فإن مشروع المؤسسة مقبول وله جدوى مالية.

من خلال تقييم مرد ودية الاقتصادية للمشروع تبين أنه مشروع مريح (القيمة الحالية الصافية موجبة ، مؤشر المرد ودية أكبر من الواحد ، $TRI <$ من معدل الاستحداث) .

المطلب الثالث: كيفية حساب طريقة التسعير

✚ نطاق تقييم مخاطر المقترض

أ- الجدول رقم(36): تصنيف المؤسسة و نشاطها A- l'Entreprise et son activité

النتيجة المرجحة	التدوين (notation)						الترجيح	المعايير (critère)
0.40	6	5	4	3	2	1	20	المعيار 1: الشروط Critère1: conjecture
	ظروف سيئة جدا	ظروف سيئة	ظروف غير مستقرة	ظروف جيدة	ظروف جيدة جدا	ظروف ممتازة		- استقرار المؤسسات - تطور المؤشرات الاقتصادية - المؤسسات المالية ديناميكية - دور الشركاء الاجتماعيين - فعالية هيكل الدعم
	2							
0.90	6	5	4	3	2	1	30	المعيار 2: القطاع الفرعي CritèreA2 :sous – secteur
	القطاع الفرعي في خسارة	لقطاع الفرعي في انخفاض	القطاع الفرعي في خطر	صحية القطاع الفرعي	القطاع الفرعي قوي ماليا	مرجعية القطاع الفرعي		- أهمية القطاع الفرعي - ربحية القطاع الفرعي - الضغوط التنافسية - ثقل الاقتصاد غير الرسمي - تشجيع التنمية
	3							
0.90	6	5	4	3	2	1	30	المعيار 3: السوق CritèreA3: marché
	شركة مفلسة	شركة تافهة	شركة هشة	شركة مقاومة	شركة تنافسية	شركة مهيمنة		- المواقع من الاضطلاع - تحقيق الشركة لتصدير إمكانات النمو للشركة - السياسة التجارية للشركة حساسية على التهديد
	3							
0.40	6	5	4	3	2	1	20	المعيار 4: الاحتمال أو الآفاق critèreA4 :perspective
	لا آفاق	آفاق سيئة	آفاق غير مؤكدة	آفاق معتدلة	آفاق ملائمة	آفاق آمنة		- تطور التنظيمات - تقلبات أسعار الصرف - استقرار تكلفة التمويل - مرونة الطلب - توافر المدخلات
	2							
2.6								نقطة النشاط

المصدر : مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية.

ب- الجدول رقم (37): تصنيف المؤسسة و إدارتها B- l'Entreprise et son Management

النتيجة المرجحة	التدوين (notation)						الترجيح	المعايير (critère)
1,2	6	5	4	3	2	1	40	المعيار 1: الموارد Critère B1: Ressources - جودة الإدارة/إطار - تثبيبات المعدات التقنية - القدرة المالية المنتشرة - تنظيم الأعمال التجارية - أدوات الإدارة والتدقيق والرقابة
	بدون موارد	موارد ناقصة	عدم كفاية الموارد	موارد مقبولة	موارد ثابتة	موارد استثنائية		
	3							
0,9	6	5	4	3	2	1	30	المعيار 2: القانوني Critère B2: juridique - الشكل القانوني والتوزيع - أساليب التمويل المستخدمة تراسي التراث - التاريخ متعددة العائلات - تنتمي إلى مجموعة الأعمال
	مطالبة قانونيا	متعثرة من الناحية القانونية	ضعيفة من الناحية القانونية	صالحة قانونيا	متوافقة قانونيا	كاملة من الناحية القانونية		
	3							
1,2	6	5	4	3	2	1	30	المعيار 3: التسيير Critère B3 : gestion - شفافية الحسابات - التكيف مع الغير - التطوير والشهادة - نوعية المدخول/التكنولوجيا تشكيل المنتج/الخدمة
	بدون تسيير	سوء التسيير	تسيير جاري	التسيير الجيد	التسيير الدينامي	التسيير المثالي		
	4							
	3,30							نقطة الإدارة

المصدر : مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية

التعليق

- ❖ بالنسبة لنشاط المؤسسة : بعد تقييم كل معيار مع معدله الترجيحي، تحصلنا على النقطة "3" وهي جمع النتائج المرجحة للمعايير الخاصة بنشاط المؤسسة $(0.6 + 0.9 + 0.9 + 0.6) = 3$
- ❖ بالنسبة لإدارة المؤسسة : بإتباع الخطوات السابقة أي تقييم كل معيار مع معدله الترجيحي تحصلنا على نقطة وسيطية "3.30" ، وهي جمع النتائج المرجحة للمعايير الخاصة بإدارة المؤسسة أي $(1.2 + 0.9 + 1.2) = "3.3"$.

ج- المؤسسة و تمويلها C-L'entreprise Et ses Finances

بالنسبة للمؤسسة و تمويلاتها فيكون تقييم الخطر بواسطة النتائج المتحصل عليها في عملية التحليل و التقييم المالي ، وذلك بتصنيفها وفق الجداول التالية:

1-الجدول رقم(38): نقطة التوازن المالي Note Equilibre Financier

النتيجة المرجحة	التدوين (notation)						الترجيح	المعايير (critère)
	6	5	4	3	2	1		
2,10	أصغر من 0,8	أكبر من 0,8 و أصغر من 0,9	أكبر من 0,9 وأصغر من 1	أكبر من 1 وأصغر من 1,1	أكبر من 1,1 وأصغر من 1,2	أكبر من 1,2	35	مؤشر رأس المال العامل FR الأموال الخاصة/ التثبيبات الصافية
	6							
0,40	أكبر من 1,2	أكبر من 1,1 وأصغر من 1,2	أكبر من 1 وأصغر من 1,1	أكبر من 0,9 وأصغر من 1	أكبر من 0,8 وأصغر من 0,9	أصغر من 0,8	40	- مؤشر احتياجات رأس المال العامل BFR (الأصول المتداولة- المتاحات)/د.ق.أ
	1							
0,25	الخزينة سالبة	أكبر من 0,9 وأصغر من 1	أكبر من 1 و أصغر من 1,1	أكبر من 1,1 و أصغر من 1,2	أكبر من 1,2 وأصغر من 1,3	أكبر من 1,3	25	- مؤشر الخزينة رأس المال العامل/ احتياجات رأس المال العامل
	1							
2,75								نقطة التوازن

المصدر : مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية.

التعليق : بالنسبة لنسب التوازن المالي تحصلنا على نتيجة نهائية مرجحة وهي : "2,75".

2- جدول رقم (39): نقطة الهيكل Note de structure

النتيجة المرجحة	6	5	4	3	2	1	الترجيح	المعيار
0.60	أكبر من %80	أكبر من %60 و أصغر من %80	أكبر من %40 و أصغر من %60	أكبر من %20 و أصغر من %40	أكبر من %10 و أصغر من %20	أصغر من %10	20	مؤشر الاهتلاك الاهتلاكات /التثبيبات الخامة
	3						النقطة	
0.20	أكبر من %75	أكبر من %65 و أصغر من %75	أكبر من %55 و أصغر من %65	أكبر من %45 و أصغر من %55	أكبر من %35 و أصغر من %45	أصغر من %35	20	مؤشر التمويل الخارجي د.م.أ./الأموال الدائمة
	1						النقطة	
1.20	أصغر من 0.8	أصغر من 0.9 و أكبر من 0.8	أصغر من 1 و أكبر من 0.9	أصغر من 1.1 و أكبر من 1	أصغر من 1.2 و أكبر من 1.1	أكبر من 1.2	20	مؤشر السيولة العامة الأصول المتداولة د.ق.أ./
	6						النقطة	
1.80	أصغر من %10	أكبر من %10 و أصغر من %15	أكبر من %15 و أصغر من %20	أكبر من %20 و أصغر من %25	أكبر من %25 و أصغر من %30	أكبر من %30	30	مؤشر خطر السيولة الأصول الصافية مجموع الأصول/ النقطة
	6						النقطة	
0.60	رأس المال أصغر من 0 FR<0	أكبر من %0 و أصغر من %10	أكبر من %10 و أصغر من %20	أكبر من %20 و أصغر من %25	أكبر من %25 و أصغر من %30	أكبر من %30	10	مؤشر خطر الاستغلال رأس المال العامل/(المخزونات +المتاحات)
	6						النقطة	
4.40							نقطة الهيكل	

المصدر : مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية

التعليق : النقطة الوسيطة المحصل عليها من طرف المؤسسة من أجل هيكلها هي : "4.40" .

3-جدول رقم(40):نقطة النشاط Note de gestion

النتيجة المرجحة	6	5	4	3	2	1	الترجيح	المعيار
1.50	أكبر من 75 يوم	أكبر من 60يوم و أصغر من 75يوم	أكبر من 45يوم و أصغر من 60يوم	أكبر من 30 يوم و أصغر من 45يوم	أكبر من 15يوم و أصغر من 30يوم	أصغر من 15 يوم	25	فترة تسديد الزبائن (الزبائن+أوراق القبض)/المبيعات السنوية متضمنة الرسوم×360
	6							النقطة
0.25	أصغر من 15يوم	أصغر من 30يوم و أصغر من 15يوم	أصغر من 45يوم و أصغر من 30يوم	أصغر من 60 يوم و أكبر من 45 يوم	أصغر من 75يوم و أكبر من 60 يوم	أكبر من 75 يوم	25	فترة تسديد الموردون (الموردون+أوراق الدفع)/المشتريات السنوية متضمنة الرسوم×360
	1							النقطة
1.20	رأس المال سالب FR Négatif	أصغر من 30 يوم و أكبر من 0 يوم	أصغر من 60 يوم و أكبر من 30 يوم	أصغر من 90 يوم و أكبر من 60 يوم	أصغر من 120يوم و أكبر من 90 يوم	أكبر من 120 يوم	20	مؤشر خطر التشغيل (رأس المال العامل×360)/رقم الأعمال
	6							النقطة
0.90	أكبر من 45%	أصغر من 45% و أكبر من 40%	أصغر من 40% و أكبر من 35%	أصغر من 35% و أكبر من 30%	أصغر من 30% و أكبر من 25%	أصغر من 25%	15	مؤشر المصاريف الشخصية مصاريف شخصية/القيمة المضافة
	6							النقطة
0.15	أكبر من 35%	أصغر من 35% و أكبر من 30%	أصغر من 30% و أكبر من 25%	أصغر من 25% و أكبر من 20%	أصغر من 20% و أكبر من 15%	أصغر من 15%	15	مؤشر المصاريف المالية المصاريف المالية/القيمة المضافة
	1							النقطة
4.00								نقطة النشاط

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

التعليق : من خلال نشاط المؤسسة تحصلنا على نقطة وسيطية هي : "4" .

4- الجدول رقم (41): نقطة نسب المرد ودية

النتيجة المرجحة	6	5	4	3	2	1	الترجيح	المعيار
2.10	النتيجة سالبة	أصغر من 2% و أكبر من 0%	أصغر من 5% و أكبر من 2%	أصغر من 8% و أكبر من 5%	أصغر من 11% وأكبر من 8%	أكبر من 11%	35	المرد ودية المالية النتيجة الصافية/الأموال الخاصة
	6							النقطة
2.40	النتيجة سالبة	أصغر من 5% و أصغر من 0%	أصغر من 10% و أصغر من 5%	أصغر من 15% و أكبر من 10%	أصغر من 20% و أكبر من 15%	أكبر من 20%	40	المرد ودية الصافية النتيجة الصافية/رقم الأعمال
	6							النقطة
1.25	الفائض الخام للاستغلال سالب EBE Négatif	أصغر من 15% و أكبر من 0%	أصغر من 20% و أكبر من 15%	أصغر من 25% و أكبر من 20%	أصغر من 30% و أكبر من 25%	أكبر من 30%	25	المرد ودية الاقتصادية الفائض الخام للاستغلال/(مجموع الميزانية+الخصم)
	5							النقطة
5.75								نقطة المرد ودية

المصدر: مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية

التعليق: من خلال مرد ودية المؤسسة تحصلنا على نقطة ترجيحية تتمثل في: 5.75.

5- جدول رقم (42): نقطة مؤشر المردودية Note de Ratios de Rentabilité

النتيجة المرجحة	6	5	4	3	2	1	الترجيح	المعيار
0.30	%20 >		20 إلى 25	25 إلى 30	30 إلى 35	35 إلى 45	10	نسبة الملاءة
	3							
0.20	%30 >	30 إلى 40	40 إلى 50	50 إلى 60	60 إلى 70	70 <	5	نسبة الاستقلالية المالية
	4							
1.20	4.5 <	4 إلى 4.5	3.5 إلى 4	3 إلى 3.5	2.5 إلى 3	2.5 >	20	نسبة القدرة على التسديد
	6							
0.75	8 < سنوات	7 إلى 8 سنوات	6 إلى 7 سنوات	5 إلى 6 سنوات	4 إلى 5 سنوات	4 سنوات >	15	فترة استرداد القرض
	5							
0.60	10 < سنوات	9 إلى 10 سنوات	8 إلى 9 سنوات	7 إلى 8 سنوات	6 إلى 7 سنوات	6 سنوات >	15	فترة استرداد الاستثمارات
	4							
0.30	%90 <	70 إلى 90	50 إلى 70	30 إلى 50	20 إلى 30	20 >	15	اختبار سرعة التأثر (الحساسية)
	2							
0.15	TRI < Tx d'actu	TRI = Tx Actua	TRI = Tx Act+2%	TRI = Tx Act+4%	TRI = Tx Act+6%	TRI = Tx Act+8%	15	معدل العائد الداخلي
	1							
3.5							100%	نقطة مؤشر المردودية

المصدر : مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية.

نسب تمويلات المؤسسة

جدول رقم (43) : نسب تمويلات المؤسسة

النسب	النقطة المرجحة	نقطة تمويلات المؤسسة
التوازن المالي	2.75	%15
مؤشر الهيكلية	4.40	%15
نسبة النشاط	4	%10
نسبة المردودية	5.75	%10
مؤشر المردودية	3.5	%50
المجموع	3.8	%100

المصدر : مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية

الجدول رقم (44): تقييم خطر المقرض Cotation de risque Emprunte

يعتبر الجدول التالي الجدول النهائي الذي يتم فيه وضع كل النقاط المتحصل عليها، في كل من نشاط المؤسسة ، إدارتها وتمويلاتها للحصول على النتيجة النهائية المرجحة ، والتي بها يتم اتخاذ القرار من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

معايير critères	النقطة Note	الترجيح	النقطة المرجحة
الشركة و نشاطاتها	2.60	%25	0.65
الشركة و إدارتها	3.30	%25	0.825
الشركة و تمويلاتها	3.80	%50	1.9
تقييم الخطر		%100	3.4

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية

النقطة النهائية:

النتيجة المرجحة النهائية بالنسبة للشركة و نشاطها = النتيجة المرجحة × معدلها الترجيحي

$$= 0,25 \times 2,60 = 0,65 \%$$

النتيجة المرجحة النهائية بالنسبة للشركة و إدارتها = النتيجة المرجحة × معدلها الترجيحي

$$= 0,25 \times 3,30 = 0,825 \%$$

النتيجة المرجحة النهائية بالنسبة للشركة و تمويلاتها = النتيجة المرجحة × معدلها الترجيحي

$$= 0,25 \times 3,8 = 0,95 \%$$

النتيجة المرجحة النهائية = مجموع النتائج المرجحة المتحصل عليها بالنسبة للعناصر الثلاثة (نشاط المؤسسة، إدارتها و تمويلاتها).

النتيجة المرجحة النهائية = $0,65 + 0,825 + 1,9 = 3,4 \%$ ، إذن النتيجة النهائية هي: (3ج) أي (3C).

التعليق: تبين لنا النتيجة النهائية المتحصل عليها و التي تساوي: 3ج (3C) ، أي بالنسبة للمؤسسة الطالبة للقرض الاستثماري أنها في حالة خطر متوسط ، وبالتالي يمكن للبنك منحها القرض .

✚ اتخاذ قرار منح القرض من طرف البنك

استنادا للدراسة التي قام بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وباعتماد على التحليل المالي للمؤسسة عن طريق استعمال مؤشرات التوازن المالي ، وكذا النسب المالية ، وباستعمال طريقة التسعير (cotation) التي بواسطتها تم معرفة درجة خطر المقرض ، وبعد التأكد من مردودية المشروع من خلال التحصل على مؤشرات موجبة ، فإن البنك قرر تمويل المشروع ، ووضع تحت تصرف الزبون قرض استثماري

مدته 7 سنوات مع تأجيل الدفع لمدة سنتين ، حيث قدرت قيمة القرض الممنوح 288120000 دج أي ما يعادل 60% من تكلفة المشروع.

خاتمة الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل تعرفنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية من حيث نشأته، هيكله ومهامه ، كما قمنا بتقديم مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المهام التي تقوم بها، و تطرقنا إلى تنظيماتها والشروط التي تعتمدها في منح قروضها، ونرى بأنها تولي أهمية كبيرة لدراسة ملف القرض، فهي لا تخاطر بمنح القرض بصفة عشوائية ، ليتم بعد ذلك الاطلاع على كيفية سير عملية التحليل المالي لملف ائتماني داخل المديرية ، والتعرف على أهم النسب والمؤشرات المالية المستخدمة ، ومن خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها على ملف أحد العملاء ، وباستخدام طريقة (cotation) تم قبول طلب هذا الأخير.

ومن خلال دراسة الحالة يمكن القول أن منح القرض يتوقف على جملة من الشروط يجب على المصرفي أن يأخذها بعين الاعتبار، وكذا البنوك الأخرى من بينها:

1- يجب على المصرفي أن يكون على دراية بكامل ظروف العميل ، سواء الاقتصادية،القانونية وغيرها من الظروف.

2- كما يجب عليه إعطاء التحليل المالي أهمية أكبر ، كون أن نجاح طريقة التسعير يتوقف على دقة وصحة التحليل خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التوازن والنسب المالية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك ، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات ، ونظرا للأهمية التي تحتلها القروض على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات ، أصبح من الضروري أن يولي المسؤولين في البنك عناية خاصة بالقروض من خلال وضع سياسة ملائمة تضمن سلامتها.

كما أن عمليات منح القروض لا تخلو من المخاطر، التي قد تنجر عنه صعوبات تحصيل أموال البنوك من المقترضين ، لذا تضطر هذه الأخيرة إلى تقدير تلك المخاطر، بهدف معرفة فرص النجاح من جهة ، وحصر عناصر التهديد التي ستواجهها مستقبلا من جهة أخرى.

و نظرا لارتفاع مستوى خسائر القروض في بعض البنوك التجارية، تم التأكد من قصور الأساليب الكلاسيكية كالتحليل المالي المعتمدة لديها في تقدير مخاطر القروض.

وسعيا لإيجاد بديل أحسن من الطريقة الكلاسيكية المتبعة في أغلب البنوك التجارية ، كان الهدف من دراستنا هو تسليط الضوء على كيفية تقييم مخاطر القروض وفق طرق فعالة مثل طريقة التسعير «Cotation» .

في هذا الإطار بالذات تندرج إشكالية هذا البحث وهي "ما مدى مساهمة طريقة التسعير في تقييم مخاطر القروض البنكية؟" ، ولمعالجة هذه الإشكالية تم التطرق في الجانب النظري إلى المفاهيم الأساسية كالقروض البنكية و مخاطرة القرض ، كما تم تسليط الضوء على أهم طرق تقييم مخاطر القروض ، مركزين في ذلك على طريقة التسعير ، وإعطاء البحث بعدا تجريبيا ، قمنا بدراسة حالة منح قرض استثماري على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

حيث تمكنا من الخروج بالنتائج والتوصيات التالية:

نتائج البحث

وعلى ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج، نذكرها على النحو التالي:

- تعتبر الثقة المتبادلة بين البنك والمقترض بمثابة قاعدة ترتكز عليها عملية الإقراض.

-يعتبر نشاط الإقراض الذي تمارسه مختلف البنوك التجارية، همزة وصل بين أصحاب الفائض وذوي الحاجة إليه .

- كلما تعاظمت إمكانيات المصرف المادية و البشرية، كلما تعاظمت إمكانية منحه للائتمان من عدمه.

- خطر القرض من المخاطر المصرفية الرئيسية التي تواجه البنوك ، نظرا لطبيعة النشاط المصرفي الذي يكاد ينحصر في تلقي الودائع ومنح القروض بشتى أنواعها.
- يعتبر خطر القرض السبب الأول للصعوبات التي تواجه البنوك وتؤدي إلى إفلاسها، فالمبالغ المقرضة الغير مسددة ، بسبب عجز العميل المقرض تحتسب على أرباح البنك أي تحمل على أموالها الخاصة التي تصبح بالنتيجة غير كافية لضمان استمرارية نشاطها.
- يتوقف منح القروض البنكية مهما كان نوعها أو أجلها على دراسة شاملة لها، و ذلك بتحليل المعطيات المتعلقة بالمؤسسة المقرضة و أوضاعها المالية.
- العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني بعضها مرتبط بالعميل أو البنك أو بالتسهيل المالي نفسه.
- باعتبار أن القروض والمخاطر وجهان لعملة واحدة، فلا يمكن وجود قرض دون احتمال حدوث مخاطر، فإنه عند قيام البنوك التجارية بمنح قروض لزيائنها، تتحمل مخاطرة ملازمة لها تسمى بمخاطرة القرض ، والتي لا يمكن إلغائها بصفة نهائية وإنما يمكن التقليل من حدتها فقط .
- إدارة البنك لا تسمح لإدارة الائتمان بحرية التصرف وفقا لاجتهادها في اتخاذ قرار منح القرض أو رفضه، بل تلزمها بالاسترشاد بجملة من الإجراءات أهمها :الفحص الأولي لطلب القرض ،التحليل الائتماني للقروض، التفاوض مع المقرض، اتخاذ القرار بمنح القرض ، صرف القرض ، متابعة القرض والمقرض وأخيرا تحصيل القرض.
- تحليل المركز المالي لطالب القرض، يمكن البنك من تقليل مخاطرة القرض من خلال الوقوف على مؤشرات قوة المركز المالي للمقرض ، وبالتالي تمكن البنك من بناء محفظته الاقراضية وفق أسس علمية سليمة تضمن له الاستثمار المناسب .
- أغلب البنوك تعتمد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني.
- هناك أعراض للفشل المالي ، والتي يمكن لإدارة الائتمان الاسترشاد بها، كمؤشرات في متابعة الشركات المقرضة أهمها عجز الشركة عن تسديد الأقساط في تواريخ استحقاقها .
- من أهم الوثائق التي يقوم المصرفي بدراستها لاتخاذ قرار منح القرض ، هي ميزانية المؤسسة ، وذلك للقيام بتحليل مالي دقيق في سبيل معرفة ، وتحديد المركز المالي للمؤسسة.
- عند قيام البنك بعملية التقييم المالي للمشاريع ، لا يأخذ بعين الاعتبار كل المعايير خاصة الجانب التسويقي، وهذا ما قد يعرضه إلى خطر عدم التسديد.

- معرفة المقترض من خلال تعاملاته مع البنك و ملاءته المالية تعتبر من أفضل الضمانات.
- المخاطرة عنصر ملازم لنشاط البنك ، وبالتالي لا يمكن إلغاؤها كلية وإنما التقليل منها باستعمال الطرق التي أثبتت فعاليتها مثل طريقة التسعير .
- من خلال دراسة حالة ملف طلب قرض استثماري توصل البنك إلى منح المؤسسة المقترضة قرض قيمته 60% عوض 70% من قيمة الإجمالية للمشروع. كون تصنيف خطر المقترض جاء في الصنف الثالث (3ج) أي أن القروض البنكية محمية بشكل معتدل.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: يتوقف نجاح البنوك على حجم القروض التي يقدمها فقط. هذه الفرضية ليست صحيحة ، حيث لا يتوقف نجاح البنوك على حجم القروض التي تمنحها فقط ، بل أن نجاحها يعتمد أساسا على مواجهتها لمخاطر تلك القروض ، والتي تعد أكبر تهديد تواجهه في نشاطها، وعائقا كبيرا يقف أمامها عند قيامها بمختلف العمليات الائتمانية.

الفرضية الثانية: تكمن مخاطر منح القروض البنكية في خطر عدم التسديد. هذه الفرضية ليست صحيحة ، لا تكمن مخاطر منح القروض البنكية في خطر عدم التسديد فقط، بل هناك مخاطر أخرى و تتمثل في خطر تجميد الأموال وخطر معدلات الفائدة .

الفرضية الثالثة: يعتبر التحليل والتقييم المالي من الأدوات التي تعتمد عليها البنوك للحماية من أخطار القروض، كونها يعرزان القرار الائتماني لهذه الأخيرة.

هذه الفرضية ليست صحيحة ، فبالرغم من أن الطريقة الكلاسيكية قد ساعدت البنك كثيرا على تخفيف نسبة الخطأ في منح القروض ، إلا أنها ليس بإمكانها أن تقلل من تلك المخاطر إلى أدنى حد ممكن ، ويرجع ذلك إلى استعمالها لمؤشرات بشكل منفصل عن بعضها البعض ، إذن فإن التحليل والتقييم الماليين غير كافيين لحماية البنك من مخاطر القروض البنكية.

الفرضية الرابعة: تعتبر طريقة التسعير " cotation " بديل للطريقة الكلاسيكية في تقييم مخاطر المقترض على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

هذه الفرضية صحيحة ، تعتبر طريقة التسعير " cotation " بديل للطريقة الكلاسيكية في تقييم مخاطر المقترض على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية الطريقة الكلاسيكية ، كون أن طريقة التسعير أثبتت فعاليتها ودقتها في تقييم مخاطر المقترض ، وترشيد قرارات منح القروض.

التوصيات و الاقتراحات

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، سنحاول تقديم جملة من الاقتراحات التي يمكن تلخيصها كما يلي:

- ضرورة التقيد بالدراسات التقنية والمالية لملفات طلب القرض.

- إن دراسة ملفات القروض تأخذ وقتاً مما يثير تذمر و استياء الزبائن و المستثمرين الذين يعد الوقت بالنسبة لهم مالا، لذا يجب على إدارة الائتمان تقسيم العمل بشكل جيد والذي من شأنه أن يسرع في دراسة ملفات القروض.

- أن يستند القرار الائتماني في البنوك التجارية على دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول، وعلى تقييم أهلية المقترض.

- عدم الاعتماد بشكل أساسي على الضمانات في منح القروض .

- ضرورة التزام البنك بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص، بوضع قواعد وأسس علمية للائتمان تحمي أموال المودعين من جهة، وحاجات العملاء من جهة ثانية.

- إن اتخاذ قرار منح القروض يبنى على أسس علمية وضوابط تعزز من ثقة المودعين في البنك، وتزيد من قدرته على التمويل، وهذا يتطلب من البنك ضرورة الموازنة بين اعتبارات الأمان والسيولة والربحية لضمان تحقيق أهدافه.

- على محلل الائتمان مراعاة جملة من الأسس و الاعتبارات في تحليل البيانات المالية للعميل، وذلك من خلال مرحلتين الأولى تتمثل في دراسة طلب القرض أو التسهيلات، أما الثانية تتعلق بمتابعة القرض وتجنب مخاطر الفشل المالي للعميل.

- يجب على البنك متابعة القرض الممنوح من تاريخ تقديمه إلى غاية تاريخ استحقاقه، لتجنب عدم حدوث أي تغييرات في تاريخ سداد القرض ، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في حالة العكس .

- ينبغي على المحلل المالي أن يستعمل على الأقل ثلاث ميزانيات متتالية، وثلاثة جداول لحسابات النتائج حتى يتمكن من أخذ صورة معقولة عن الوضع الحالي للمؤسسة، ولكي يكون التحليل موضوعياً إلى أبعد الحدود.

- على المصرفي مراعاة جملة من الإجراءات عند تطبيق طريقة التسعير ، من بينها أنه عندما يكون خطر المقترض في التصنيف (4) يمكنه منح القرض لكن بشروط ، لكن العكس عندما يكون الخطر في التصنيف (5) .

- كما ينبغي عليه التقيد بكل خطوات إعداد طريقة التسعير للوصول إلى اتخاذ القرار الأمثل بمنح القرض من عدمه.

- يجب على البنوك التجارية الاعتماد في تقديرها لمخاطر القروض ، على النماذج الإحصائية الحديثة التي تسمح لها التعامل مع أنواع مختلفة من المؤسسات من حيث الحجم وطبيعة النشاط والخبرة ، بدلا من الطرق الكلاسيكية ، التي تجعلها غير قادرة على تقدير رؤية واضحة حول سلامة أو عجز المؤسسات المقترضة منها مستقبلا.

آفاق البحث

في الأخير يبقى أن نشير إلى أن هناك بعض الجوانب من هذا الموضوع لم يتم بحثها بعمق، ويمكن أن تكون مواضيع لأبحاث مستقبلية نذكر منها على سبيل المثال:

- تفعيل الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية .
- آفاق تطبيق مقررات بازل 2 في البنوك التجارية .
- الأنظمة المعلوماتية ودورها في معالجة مخاطر القرض.
- الخدمة المصرفية في ظل العولمة المالية.

قائمة المراجع

1- قائمة المراجع باللغة العربية

1. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف ، الطبعة الأولى، دار زهران ،عمان،الأردن،1993.
2. بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، التسيير المالي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
3. بوشاشي بوعلام ، المنير في التحليل المال و تحليل الاستغلال ، دار هومة ، الجزائر،2001.
4. بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر،2000.
5. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2000.
6. راضي خنفر مؤيد، غسان الفلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن،2000.
7. زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة ، إدارة البنوك، الطبعة الثانية ، دار المسيرة ودار الصفاء، عمان، 1996.
8. سليمان ناصر ، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان ، ديوان المطبوعات الجزائرية الجزائر،2012.
9. سمير الخطيب ، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، 2005 .
10. شاكركزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
11. شاكركزويني، إسماعيل وآخرون ، التحليل المالي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية ، الأردن، 2005.
12. صاحب أبو حامد، إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي، الطبعة الأولى ، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
13. صلاح الدين حسن السيبي ، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان 1998.
14. طارق عبد العال حماد ، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ، المكتب العربي،القاهرة ، 2000.
15. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001.
16. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثالثة، 2004.

17. عبد العزيز سمير محمد، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1997.
18. العصار رشاد، الأخرس عاطف وآخرون، الإدارة و التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001 .
19. عوض عدلي يوسف ، مقدمة في المحاسبة المالية، بيروت، المنشورات ذات السلاسل، الطبعة الثانية.
20. فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك ،مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، 2000.
21. محمد أحمد الخضيرى ، الديون المتعثرة " الظاهرة، الأسباب والعلاج"، الطبعة الأولى ، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة 1997.
22. محمد صالح الحناوي ، عبد الفتاح عبد السلام ، المؤسسات المالية ،البورصة والبنوك التجارية ،الدار الجامعية ، مصر، 2000.
23. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى ، 2003.
24. ناصر دادي عدون ، اقتصاديات المؤسسة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر 2000.
25. ناصر دادي عدون ، التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000.
26. نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية ، موسوعة بازل II ،الجزء الثاني، 2005.
27. وليد ناجي الحيايى ، التحليل المالي ، منشورات الأكاديمية العربية ، الدنمارك ، 2007.
28. وليد ناجي الحيايى ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى،الأردن، 2009.

2- قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. Amine Tamazi, **Risques Bancaire, la Réglementation Financière et Réglementation Prudentielle**, Paris, AVF, 1996 .
2. Ammour Benhalima, **Pratique des Techniques Bancaires**, Ed Dahlab ,Alger, 2000.
3. Boughaba Abdallah , **analyse et évaluation des projet** ,Berce Edition– Alger ,2005.
4. Jack Forget , **Analyse Financière** ،Edition D'organisation ،Paris ،2005.

5. Jean Louis Amellon , **L'essentiel a Connaitre en Gestion Financière**, 3 ème édition, MAXIMA, Paris ,2002.
6. Khemici Chiha,**Finance d'entreprise**, éd. Houma,Alger, 2009.
7. Michel Mathieu, **L'exploitant Bancaire et Risque Crédit**, la Revue Banque, Cedex, Paris.
8. Mondher Bellah, **Gestion financière**, 2eme édition, Economie ,Paris, 2004.

3- رسائل الماجستير و الدكتوراه

1. إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، أطروحة ماجستير، جامعة تشرين ، سوريا، 2007.
2. اللوشي محمد، الأخطار المصرفية ،القروض البنكية ، تقييم خطورتها والتحكم فيها، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية نقود وبنوك بجامعة بسكرة سنة 2008 .
3. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، أطروحة دكتوراه،جامعة فرحات عباس سطيف1، 2014.
4. رامي هاشم الشنباري ، التحليل المالي ودوره في المصارف التجارية العاملة في فلسطين ، أطروحة ماجستير، 2007.
5. جلييلة بن خروف ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات ، أطروحة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ،2009.

4-مواقع الانترنت

<http://www.badr-bank.dz>.

5-القوانين والتشريعات

- قانون 10-04المتعلق بالقرض و النقد،المؤرخ في 26/08/2010 ،الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 50 بتاريخ 26/08/2010 .

6- التقارير باللغة العربية

- وثائق داخلية متحصل عليها من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- وثائق متحصل عليها من مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

7- التقارير باللغة الفرنسية

- Basel Committee on Banking –Supervision, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards , Principles for the Management of Credit Risk, A revised Framework, 2004.
- Revue annuel, rapport d’activité de la BADR,2002 .
- Société interbancaire de formation ,Technique bancaire , Diplôme d’études supérieur de banque ,Alger ,2003.

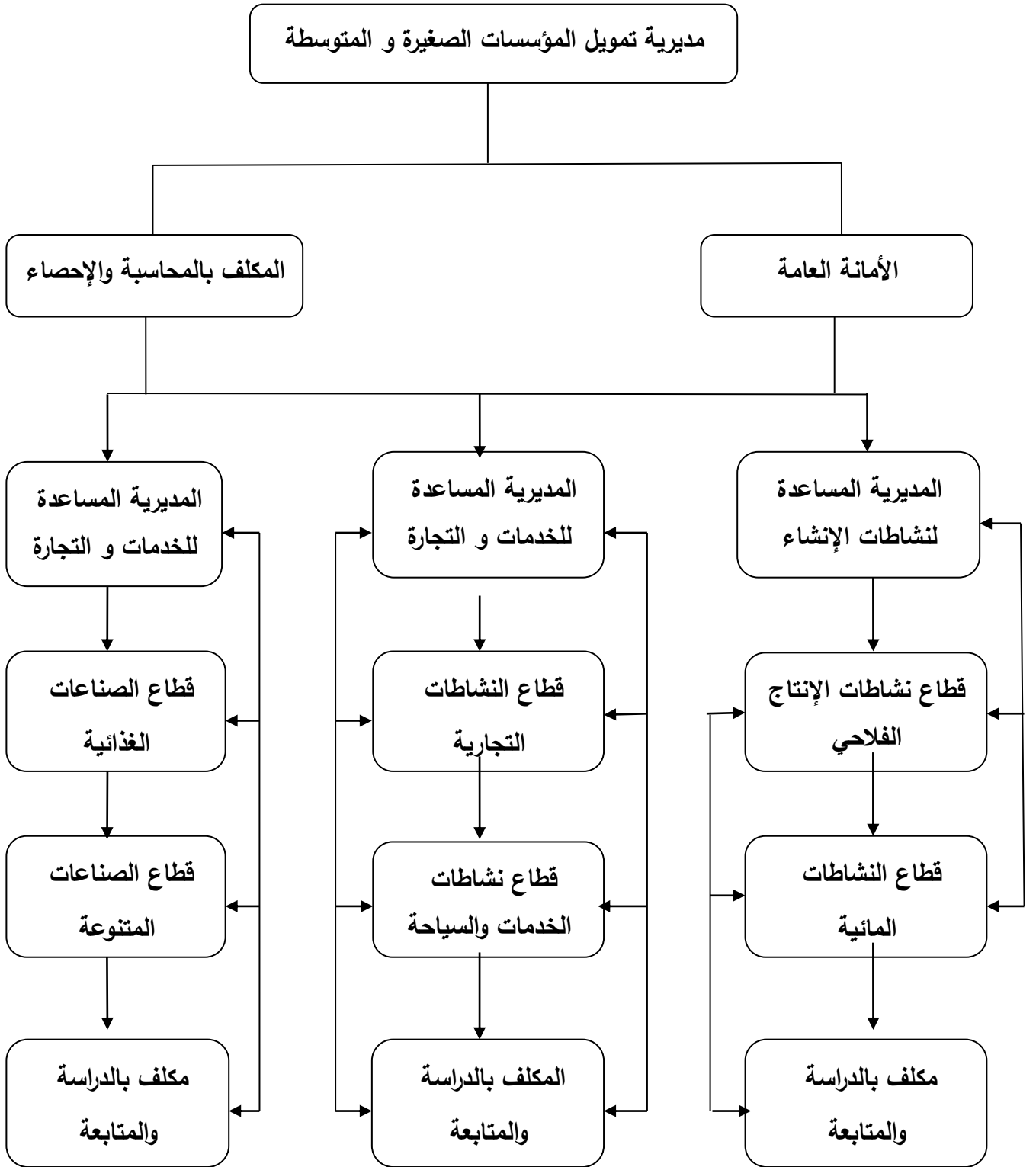
الملاحق

الملحق رقم (1): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: وثائق من أرشيف البنك

الملحق رقم (2): الهيكل التنظيمي لمديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة



المصدر: مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0000224209006159

Désignation de l'entreprise : SARL BENAMOR CEREALE

Activité : IMPORT - EXPORT CEREALES & TRANSPORT DE M/SES

Adresse : BP 03, ZONE INDUSTRIELLE EL HEDJOUJ, 24130 BUELMA

30 افريل 2012



BILAN PASSIF

Exercice clos le :

31/12/2011

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		24 000 000	24 000 000
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]		77 024	77 024
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]		16 377 722	5 402 843
Autres capitaux propres-Report à nouveau		-12 399 789	-17 802 632
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		28 054 957	11 677 235
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			-72 000 000
Impôt (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II			-72 000 000
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		257 869 298	4 426 183
Impôt		10 910 973	
Autres dettes		473 047 151	668 388 307
Trésorerie passif		5 900	5 900
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		741 833 322	672 820 390
TOTAL GENERAL PASSIF		769 888 279	612 497 626

الملحق رقم (4): الميزانيات المالية لسنة (2012)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0100212420900615

désignation de l'entreprise : SARL ~~GENAMOR CEREAL~~
 activité : IMPORT - EXPORT CEREALES & TRANSPORT DE MISES
 adresse : B.P. 68 ~~LES FAYOUBS~~ GUELMA

BILAN ACTIF

Exercice clos le :

31/12/2012

ACTIF	N			N-1
	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV et pertes de valeurs	NET	NET
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisation corporelles				
- Terrains	110 804 275		110 804 275	39 217 975
- Agencements et aménagements de terrains				
- Construction				
- Install. tech., matériel et outillage industriels				
- Autres immobilisations corporelles	119 749 183	32 112 338	87 636 825	33 586 658
- Immobilisations en concession				
Immobilisation en cours	3 259 028		3 259 028	
Immobilisation financières				
- Titres mis en équivalence-entreprises associées				
- Autres participations et créances rattachées				
- Autres titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants	31 455 000		31 455 000	
- Impôts différés actif				
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.				
TOTAL ACTIF NON COURANT	265 267 466	32 112 338	233 155 128	72 804 633
ACTIF COURANT				
Stock et en cours	3 889 635		3 889 635	588 883 024
Créances et Emplois assimilés				
- Clients	156 322 041		156 322 041	9 639 815
- Autres débiteurs	167 276 611		167 276 611	59 893 782
- Impôts et assimilés	6 133 604		6 133 604	33 572 229
- Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants				
- Trésorerie	34 381 701		34 381 701	5 094 797
TOTAL ACTIF COURANT	368 003 692		368 003 692	697 083 647
TOTAL GENERAL ACTIF	633 271 058	32 112 338	601 158 720	769 888 279

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F

Designation de l'entreprise : SARL ~~XXXXXXXXXX~~
 Activité : IMPORT - EXPORT CEREALES & TRANSPORT DE M/SES
 Adresse : ~~XXXXXXXXXX~~ GUELMA

BILAN PASSIF

Exercice clos le :

31/12/2012

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		96 000 000	24 000 000
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]		4 054 957	77 024
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]		2 870 926	16 377 722
Autres capitaux propres-Report à nouveau			-12 399 789
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		102 925 884	28 054 957
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôt (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II			
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		259 315 309	257 869 298
Impôt		2 206 985	10 910 973
Autres dettes		115 393 099	473 047 151
Trésorerie passif		121 317 443	5 900
Compte de liaisons des établissements et sociétés de participation			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		498 232 836	741 833 322
TOTAL GENERAL PASSIF		601 158 720	769 888 279

الملحق رقم (5): الميزانيات المالية لسنة (2013)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 00022420906159

Désignation de l'entreprise : SARL BENAMOR CEREALE

Activité : IMPORT - EXPORT CEREALES & TRANSPORT DE M/SES

Adresse : BP 33 ZI EL FEDJODJ, 24130 GUELMA

BILAN ACTIF

Exercice clos le :

31/12/2013

ACTIF	N			N-1
	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV et pertes de valeurs	NET	NET
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisation corporelles				
- Terrains	96 586 300		96 586 300	110 804 275
- Agencements et aménagements de terrains				
- Construction				
- Install. tech., matériel et outillage industriels	677 741	96 279	581 462	
- Autres immobilisations corporelles	334 949 163	60 781 671	274 167 492	87 636 825
- Immobilisations en concession				
Immobilisation en cours	148 453 952		148 453 952	3 259 028
Immobilisation financières				
- Titres mis en équivalence-entreprises associées				
- Autres participations et créances rattachées				
- Autres titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants	230 500		230 500	31 455 000
- Impôts différés actif	100 000		100 000	
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.				
TOTAL ACTIF NON COURANT	580 997 656	60 877 950	520 119 706	233 156 128
ACTIF COURANT				
Stock et en cours	4 117 433		4 117 433	3 889 635
Créances et Emplois assimilés				
- Clients	175 211 357		175 211 357	156 322 041
- Autres débiteurs	164 087 611		164 087 611	167 276 611
- Impôts et assimilés	13 282 688		13 282 688	6 133 604
- Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants				
- Trésorerie	14 013 783		14 013 783	34 381 701
TOTAL ACTIF COURANT	370 712 872		370 712 872	368 003 592
TOTAL GENERAL ACTIF	951 710 528	60 877 950	890 832 578	601 158 720

IMPRIMÉ DESTINÉ À L'ADMINISTRATION

N.I.F. 0000224200000159

Désignation de l'entreprise : SARL ~~XXXXXXXXXX~~

Activité : IMPORT - EXPORT CÉRÉALES & TRANSPORT DE M/SES

Adresse : ~~XXXXXXXXXX~~ GUELMA

BILAN PASSIF

Exercice clos le :

31/12/2013

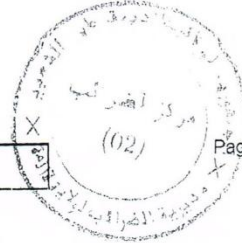
PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		96 000 000	96 000 00
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]		6 925 884	4 054 95
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]			
Autres capitaux propres-Report à nouveau		-33 842 114	2 870 92f
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		69 083 770	102 925 884
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôt (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II			
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôt		5 839 499	259 315 309
Autres dettes		4 951 586	2 206 985
Trésorerie passif		810 957 724	115 393 099
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation			121 317 443
TOTAL PASSIFS COURANTS III		821 748 808	498 232 836
TOTAL GENERAL PASSIF		890 832 578	601 158 720

الملحق رقم (6): جدول حسابات النتائج لسنة (2011)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 00022420900150

Désignation de l'entreprise : SARL **ENAMOR CEREALES**
 Activité : IMPORT - EXPORT CEREALES & TRANSPORT DE M/SES
 Adresse : **BP 63, ZI EL FEDJOUDJ, 24130 GUELMA**



Exercice du 01/01/2011 au 31/12/2011

Page 1 of 2

COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Vente de marchandises		1 652 660 149		90 204 763
Production				
Produits fabriqués				
endue				
Prestations de services		8 384 719		
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, restournes accordés				
Chiffre d'affaires, net des Rabais, remises, ristourne		1 661 044 868		90 204 763
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subvention d'exploitation				
- PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 661 044 868		90 204 763
Achats de marchandises vendues	1 593 454 620		75 174 781	
Matières premières				
Autres approvisionnements	745 419			
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations	600 000			
Entretien, réparations et maintenance	224 757		17 940	
Services				
Primes d'assurances	472 238		60 690	
extérieurs				
Documentations et divers				
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	595 000		50 000	
Publicité	121 000		20 750	
Déplacement, missions et réceptions	112 200			
Autres services	101 796		7 346	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extéri				
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE	1 596 427 030		75 331 506	
III - VALEUR AJOUTER D'EXPLOITATION (I-II)		64 617 838		14 873 257

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 000224203036152

Désignation de l'entreprise : SARL BENAMOR CEREALE

Activité : IMPORT - EXPORT CEREALES & TRANSPORT DE M/SES

Adresse : S.FAZI EL FEDJOURI 24100 GUELMA

Exercice du 01/01/2011 au 31/12/2011

Page 2 of 2

COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Charges de personnel	2 788 703			
Impôts, taxe et versement assimilés	24 038 550		1 683 795	
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		37 790 585		13 189 462
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles	3 989 114			
Dotations aux amortissements	10 675 499		7 657 833	
Provisions				
Perte de valeur				
Reprise sur pertes de valeurs et provisions				
V - RESULTAT OPERATIONNEL		23 125 972		5 531 629
Produits financiers				
Charges financières	1 289 009		13 290	
VI - RESULTAT FINANCIER	1 289 009		13 290	
VII - RESULTAT ORDINAIRE (V+VI)		21 836 963		5 518 339
Elément extraordinaires (produits)				56 448
Elément extraordinaires (Charges)			171 944	
VIII - RESULTAT EXTRAORDINAIRE			115 496	
Impôt exigibles sur résultats ordinaires	5 459 241			
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires				
IX-RESULTAT DE L'EXERCICE		16 377 722		5 402 843

الملحق رقم (7): جدول حسابات النتائج لسنة (2012)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. [REDACTED]

Signature de l'entreprise : SARL [REDACTED]

Activité : IMPORT - EXPORT CEREALES & TRANSPORT DE M/SES

Adresse : [REDACTED] GUELMA

Exercice du 01/01/2012 au 31/12/2012

Page 1 of 2

COMPTES DE RESULTAS

Designation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
vente de marchandises		620 558 009		1 652 660 149
production				
Produits fabriqués				
Prestations de services		13 927 649		8 384 719
Vente de travaux				
produits annexes				
Rabais, remises, restournes accordés				
chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristourne		634 485 658		1 661 044 868
production stockée ou déstockée				
production immobilisée				
subvention d'exploitation				
- PRODUCTION DE L'EXERCICE		634 485 658		1 661 044 868
Achats de marchandises vendues	588 472 624		1 593 454 620	
Matières premières				
Autres approvisionnements	322 462		745 419	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations	4 818 333		600 000	
Entretien, réparations et maintenance	502 153		224 757	
Services				
Primes d'assurances	3 571 642		472 238	
Documentations et divers				
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	100 000		595 000	
Publicité			121 000	
Déplacement, missions et réceptions			112 200	
Autres services	242 147		101 796	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extéri				
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE	598 029 361		1 596 427 030	
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)		36 456 297		64 617 838

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. [REDACTED]

Désignation de l'entreprise : SARL [REDACTED]
 Activité : IMPORT - EXPORT CEREALES & TRANSPORT DE M/SES
 Adresse : [REDACTED] GUELMA

Exercice du 01/01/2012 au 31/12/2012

Page 2 of 2

COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Charges de personnel	12 864 876		2 788 703	
Impôts, taxe et versement assimilés	9 112 040		24 038 550	
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		14 479 380		37 790 585
Autres produits opérationnels		5 001		
Autres charges opérationnelles	6 331		3 989 114	
Dotations aux amortissements	10 949 833		10 675 499	
Provisions				
Perte de valeur				
Reprise sur pertes de valeurs et provisions				
V - RESULTAT OPERATIONNEL		3 528 218		23 125 972
Produits financiers				
Charges financières	46 718		1 289 009	
VI - RESULTAT FINANCIER	46 718		1 289 009	
VII - RESULTAT ORDINAIRE (V+VI)		3 481 500		21 836 963
Elément extraordinaires (produits)				
Elément extraordinaires (Charges)				
VIII - RESULTAT EXTRAORDINAIRE				
Impôt exigibles sur résultats ordinaires	610 574		5 459 241	
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires				
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE		2 870 926		16 377 722

الملحق رقم (8): جدول حسابات النتائج لسنة (2013)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F

Désignation de l'entreprise : SARL

Activité : IMPORT - EXPORT CEREALES & TRANSPORT DE M/SES

Adresse : GUELMA

Exercice du 01/01/2013 au 31/12/2013

Page 1 of

COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N:1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Vente de marchandises				620 558 009
Production vendue				
Produits fabriqués				
Prestations de services		33 308 756		13 927 649
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, restournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristourne		33 308 756		634 485 658
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée		105 005 794		
Subvention d'exploitation				
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		138 314 550		634 485 658
Achats de marchandises vendues			588 472 624	
Matières premières				
Autres approvisionnements	100 351 100		322 462	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	2 788 433			
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations	6 853 290		4 818 333	
Entretien, réparations et maintenance	2 181 485		502 153	
Services extérieurs	3 416 757		3 571 642	
Primes d'assurances				
Documentations et divers				
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	3 418 965		100 000	
Publicité	38 190			
Déplacement, missions et réceptions	1 700			
Autres services	5 968 013		242 147	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extéri				
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE	125 017 932		598 029 361	
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)		13 296 618		36 456 297

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 000224209005359

Désignation de l'entreprise : SARL ~~XXXXXXXXXX~~
 Activité : IMPORT - EXPORT CEREALES & TRANSPORT DE M/S/ES
 Adresse : ~~XXXXXXXXXX~~ GUELMA

Exercice du 01/01/2013 au 31/12/2013

Page 2 of

COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Charges de personnel	16 223 476		12 864 876	
Impôts, taxe et versement assimilés	2 958 600		9 112 040	
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	5 885 459			14 479 380
Autres produits opérationnels		2 122 154		5 001
Autres charges opérationnelles	229 659		6 331	
Dotations aux amortissements	28 765 612		10 949 833	
Provisions				
Perte de valeur				
Reprise sur pertes de valeurs et provisions				
V - RESULTAT OPERATIONNEL	32 758 575			3 528 218
Produits financiers				
Charges financières	1 183 539		46 718	
VI - RESULTAT FINANCIER	1 183 539		46 718	
VII - RESULTAT ORDINAIRE (V+VI)	33 942 114			3 481 500
Elément extraordinaires (produits)				
Elément extraordinaires (Chrges)				
VIII - RESULTAT EXTRAORDINAIRE				
Impôt exigibles sur résultats ordinaires			610 574	
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires		100 000		
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	33 842 114			2 870 926

الملحق رقم (9): جدول الأرصدة الوسيطة للتسيير

الوحدة : دج

2012-2013 تقرير السنة الثانية	2013	2011-2012 تقرير السنة الأولى	2012	2011	البيان
- 0.95	33308756	-0.62	634485658	1661044868	رقم الأعمال
-1.00	0	-0.46	32085385	59205529	هامش إجمالي الربح
8.93	138314550	0.66	13927649	8384719	إنتاج الدورة
- 0.82	103139533	-0.63	588795086	1594200039	استهلاك البضاعة و المواد الأولية
1.37	21878400	3.15	9234275	2226991	استهلاك الخدمات
- 0.64	13296617	-0.44	36456297	64617838	القيمة المضافة للاستغلال
-1.41	-5885459	-0.62	14479381	37790585	الفائض الخام للاستغلال
- 10.28	-32758576	-0.85	3528218	23125072	النتيجة التشغيلية
24.33	-1183539	-0.96	-46718	-1289009	النتيجة المالية
-10.75	-33942115	-0.84	3481500	21836963	النتيجة العادية قبل الضريبة
0.00	0	0.00	0	0	النتيجة الاستثنائية
-12.79	-33842115	-0.82	2870926	16377722	النتيجة الصافية للدورة

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على جدول حسابات النتائج .

الملحق رقم (10): جدول هيكل الاستثمار وتمويل المشروع

الوحدة :ألف دج

البيان	أصول (ن-1)	التوسع	المجموع	البيان	خصوم (ن-1)	التوسع	المجموع	%
الاستثمارات	520120	1355944	1876064	الأموال الخاصة	69084	664687	733771	32.66
المخزونات	4117	0	4117		69084	0	69084	
الحقوق	352582	0	352582	إسهامات المشروع	0	664687	664687	
الموجودات	14014	0	14014	الديون	821749	691257	1513006	67.34
				ديون مالية و محاسبية	821749	0	821749	
				تمويل المشروع	0	691257	691257	30.77
المجموع	890833	1355944	2246777	المجموع	890833	1355944	2246777	

المصدر: معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الملحق رقم (11): جدول حسابات نتائج المشروع

الوحدة: ألف دج

10+ن	9+ن	8+ن	7+ن	6+ن	5+ن	4+ن	3+ن	2+ن	1+ن	البيان
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	بضائع مبيعة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	بضائع مستهلكة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المبلغ
1300596	1182360	1064124	945888	827652	709416	591180	472944	354708	236472	رقم الأعمال
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	استهلاك المشتريات
390179	354708	319237	283766	248296	212825	177354	141883	106412	70942	خدمات
910417	827652	744887	662122	579356	496591	413826	331061	248296	165530	القيمة المضافة
79444	72222	65000	57778	50555	43333	36111	28889	21667	14444	أعباء المستخدمين
26012	23647	21282	18918	16553	14188	11824	9459	7094	4729	ضرائب و رسوم
4839	9678	14516	19355	24194	0	0	0	0	0	أعباء مالية
26012	23647	21282	18918	16553	14188	11824	9459	7094	4729	أعباء أخرى
46731	46731	46731	46731	46731	182451	182451	187123	187123	187123	مخصصات للاهتلاكات
727379	651727	576076	500422	424770	242431	171616	96131	25318	-45495	النتيجة الخام
181845	162932	144019	125106	106193	60608	42904	24033	6330	-11374	SBI
545534	488795	432057	375316	318577	181823	128712	72098	18988	-34121	النتيجة الصافية
592265	535526	478788	422047	365308	364274	311163	259221	206111	153002	قدرة التمويل الذاتي

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الملحق رقم (12): طلب الحصول على القرض الاستثماري

Réf: 117 /2014

Guelma, le 28 Septembre 2014

Monsieur le Directeur de l'Agence Guelma
Banque de l'Agriculture et du Développement Rural BADR

Objet : Demande d'un crédit d'investissement CMT Partiellement Bonifié

Monsieur Directeur,

Nous tenons à remercier la Banque de l'agriculture et du Développement Rural pour l'intérêt qu'elle accorde à notre société, lequel s'est traduit par une assistance financière en nous accordant déjà deux crédits d'investissement :

- CLT Partiellement Bonifié 216 237 424 DA pour la réalisation d'une station de stockage de céréales
- CMT Partiellement bonifié 138 880 000 DA pour l'acquisition de 20 tracteurs routiers dotés de bennes céréalières

Dans une logique de développement structurel, notre société compte acquérir 50 nouveaux tracteurs routiers dotés de bennes céréalières afin d'assurer à la station de stockage des céréales en cours de réalisation tout les facteurs de réussite et satisfaire la demande qui ne cesse d'augmenter en service de transport de la part de nos clients, principalement les MOULINS AMOR BEN AMOR et l'OAIC, nos deux principaux clients. Pour un cout global de 538 Millions DA détaillé comme suit :

Désignation	Montant Milliers DA	%
50 tracteurs routiers	375 000	70%
50 Bennes Céréalières	147 200	27%
Autres Frais (Assurance, ...)	15 666	3%
Total	537 866	100%

A ce titre, nous sollicitons un crédit d'une durée de 06 ans, dont 02 ans de différé, de l'ordre de 365 540 000 DA, représentant 70% du coût du projet.

A cet effet, nous vous proposons la structure de financement suivante :

Designation	Montant mDA	Apport Personnel mDA	%	Credit Bancaire mDA	%
50 tracteurs routiers	375 000	112 500	30%	262 500	70%
50 Bennes Céréalières	147 200	44 160	30%	103 040	70%
Assurance	15 666	15 666	100%	0	0%
Total	537 866	172 326	32%	365 540	68%

Nous vous prions, par ailleurs, de nous accorder les avantages du CMT partiellement Bonifié, soit taux d'intérêt 0% durant la période de différé et 3.5% durant la période de remboursement.

En garantie, nous vous proposons, en plus des garanties déjà existantes, le gage du parc roulant à acquérir.

Restant à votre disposition pour toute information que vous jugerez utile, nous vous prions d'agréer, Monsieur le Directeur, l'expression de notre parfaite considération.

Le Gérant

الملحق رقم (13): الإذن بالالتزام

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
“ AUTORISATION D'ENGAGEMENT ”

ANNEXE 5 DU MANUEL DE GESTION DES CREDITS

Date / / N°

Organe de décision ⁽¹⁾ :

Structure émettrice ⁽²⁾ :

N° de Compte :

Agence :

Groupe d'appartenance :

Date du Comité :

Emprunteur :

Activité :

GRE :

CRE :

Type de prêt ou de crédit	Montant "4"	Validité "5"	Limite Utilisée "6"	Durée Amort. "8"	Différé Partiel "7"	Différé Total "7"	Taux marge "7"	Taux Comm. Engagé
1								Selon Taux en Vigueur
2								

Garanties bloquantes

Réserves bloquantes

Garanties non bloquantes

Réserves non bloquantes

Observations :

¹ Indiquer le comité ayant pris la décision.

² Indiquer la structure ayant émis l'autorisation.

³ Indiquer le nom du groupe auquel appartient le client, au sens de l'instruction 74/94 de la Banque d'Algérie, et indiquer au verso l'engagement total du groupe.

⁴ Lorsque le crédit doit servir à l'importation d'équipements, le montant en Dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisation, prendre en considération le cours du jour.

⁵ À servir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne.

⁶ À servir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement, la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du différé.

⁷ À servir pour les crédits d'investissement.

Ref: AUT-1

Signature (s) Habilité(e) (s)

(ANNEXE 5 DU MANUEL DE GESTION DES CREDITS)

"AUTORISATION D'ENGAGEMENT"

1. RAPPEL DES ENGAGEMENTS EN COURS :

Autorisation d'engagement ⁽¹⁾ du :
Comité de crédit ⁽²⁾ :

Type de prêt ou de crédit	Montant "4"	Validité "5"	Limite Utilisat. "6"	Durée Amort "6"	Diffère Partiel "7"	Diffère Total "7"	Taux/ marge "7"	Taux Comm. Engagt
								Selon Taux en Vigueur

« 1 » Reprendre la date du ticket d'autorisation

« 2 » Le comité de crédit ayant sanctionné le dossier

2. Garanties détenues et comptabilisées

Nature	Valeur (DA)	Observations (*)

(*) Il y a lieu de préciser si la valeur de la garantie est évaluée sur la base d'une expertise réalisée par la banque.

3. Situation financière du groupe d'appartenance

Désignation	Engagements BADR		Engagements confrères (*)	Observations
	Engagements	Garanties		
Total groupe				

(*) À confirmer par la consultation de la centrale des risques et des impayés

4. Structure de financement (*)

Désignation	Autofinancement	Concours bancaire	Observations
Total			

(*) Réservee aux crédits à moyen et long terme

الملحق رقم (14): محضر شفهي من إدارة الائتمان

PROCES VERBAL DU COMITE DE CREDIT

(ANNEXE 6 DU MANUEL DE GESTION DES CREDITS)

N° DU

Comité :
Emprunteur :
Activité :
ALE :

- Cote de risque :

- N° Compte :

Groupe d'affaires :Positions des comptes au / /

Autorisation précédente			Encours crédits Montant	Autorisation sollicitée		
Type de crédit	Montant	Echéance		Type de crédit	Montant	Echéance
GARANTIES						
<u>DETENUES EN PORTEFEUILLE :</u>				<u>PROPOSEES :</u>		
				<u>EXIGEEES :</u>		
DECISION ET AVIS DU COMITE DE CREDIT						

الملحق رقم (15): الفواتير

MONDIAL TRAILER SARL
DISTRIBUTEUR COMET
 ROUTE NATIONAL ZONE INDUSTRIELLE OUED SMAR DAR EL SEIDA ALGER
 Tél : 021 50.60.23/50.72.87
 Fax : 021.50.53.49

Compte : 0NPPAR02AS 07000 000380 001 71 DZD
 RIB : 02730700000138000171
 e-mail : mondial.trailer@yahoo.fr
 Site web : www.comet.com.tn

COMET

RC : 06 0 0871003
 KE : 1628941200
 3d Fiscal : 000818087100005
 NIS : 006462128003706

Proforma FP14/ 2046 Alger, le : 09-09-2014

Mode de Paiement : **DOIT**
SARL [REDACTED]
 [REDACTED]
 GUELMA
 IF [REDACTED] RC [REDACTED]

CODE	DESIGNATION	Num série	Qté	PU HT	MONTANT HT	TVA
1	SRBC25 Semi Remorque Benne, Câblière De 32 Tonnes De Poids Total En charge ,Volume 35m³,à Deux Essieux ,Vérin Frontal,08 roues Jumelées,avec Support Roue de Secours,une Roue de Secours,une Calise d'outillage et une bâche en PVC.		50	2 444 000.00	122 200 000.00	0

ML UV : 50.00

Arrête la présente proforma à la somme de : CENT QUARANTE-SEPT MILLIONS -
 DEUX CENTS MILLE DINARS

TVA Exonérée est de : **30 774 000.00**

TOTAL HT	122 200 000.00
TVA	0.00
TIMBRE	0.00
Taxe pour véhicule neuf	25 000 000.00
NET A PAYER	147 200 000.00

FACTURE ETABLIE PAR Mr RESAHD MOURAD TEL 0770 61 63 25
 Prix : ANCI 2004 HDD ET HTVA PAIEMENT 30% A LA COMMANDE
 VALIDITE DE L'OFFRE : 10 JOURS
 DELAI DE LIVRAISON : 30 JOURS
 Le prix mentionné est susceptible de modification en cas de variation du cours
 De change et/ou de changement de la réglementation.
 Garantie : 02 Ans / Service après vente : assuré

Registered Commercial
 [Signature]
 09-09-2014

Reg. Min. de Commerce et Reg. Trade = Matricule 05811733
 Matricule Fiscal 00121620227158
 N° de Reg. Impôt sur le Revenu 1819450011
 N° de Reg. Impôt sur la Valeur Ajoutée 113031
 Trade Name 005161 N° RG 0740014*20000419366
 984 Cour de Commerce 934 N° RG 08100334010029022749

IVAL SPA

Société par actions au capital de 400 000 000 DZ
 Importateur - distributeur IVECO
 E. Extension Qued Smar
 B.P. 140 - Alger - Algérie
 Tél. 00 213 021 75 48 94 - 95
 Fax 00 213 021 75 48 96

PRO FORMA

QUED SMAR LE 17-SEP-2014
 PRO FORMA N° 01/14

Client

Le client est
 Nom du client avec le numéro
 Adresse Alger
 Téléphone
 Télécopieur
 Fax
 Email

ID	DESIGNATION	QTE	PRIX UNITAIRE	TOTAL
01	TRACTEUR TRAKKER MOD AT400T42 4X2 HI-LAND	1	1 160 000.00	1 160 000.00
Equipement 3810000 1. Pneu 5.00000 2. Pneu 4.50000 3. Pneu 4.00000 4. Pneu 3.50000 5. Pneu 3.00000 6. Pneu 2.50000 7. Pneu 2.00000 8. Pneu 1.50000 9. Pneu 1.00000 10. Pneu 0.50000 11. Pneu 0.00000 12. Pneu 0.00000 13. Pneu 0.00000 14. Pneu 0.00000 15. Pneu 0.00000 16. Pneu 0.00000 17. Pneu 0.00000 18. Pneu 0.00000 19. Pneu 0.00000 20. Pneu 0.00000 21. Pneu 0.00000 22. Pneu 0.00000 23. Pneu 0.00000 24. Pneu 0.00000 25. Pneu 0.00000 26. Pneu 0.00000 27. Pneu 0.00000 28. Pneu 0.00000 29. Pneu 0.00000 30. Pneu 0.00000 31. Pneu 0.00000 32. Pneu 0.00000 33. Pneu 0.00000 34. Pneu 0.00000 35. Pneu 0.00000 36. Pneu 0.00000 37. Pneu 0.00000 38. Pneu 0.00000 39. Pneu 0.00000 40. Pneu 0.00000 41. Pneu 0.00000 42. Pneu 0.00000 43. Pneu 0.00000 44. Pneu 0.00000 45. Pneu 0.00000 46. Pneu 0.00000 47. Pneu 0.00000 48. Pneu 0.00000 49. Pneu 0.00000 50. Pneu 0.00000 51. Pneu 0.00000 52. Pneu 0.00000 53. Pneu 0.00000 54. Pneu 0.00000 55. Pneu 0.00000 56. Pneu 0.00000 57. Pneu 0.00000 58. Pneu 0.00000 59. Pneu 0.00000 60. Pneu 0.00000 61. Pneu 0.00000 62. Pneu 0.00000 63. Pneu 0.00000 64. Pneu 0.00000 65. Pneu 0.00000 66. Pneu 0.00000 67. Pneu 0.00000 68. Pneu 0.00000 69. Pneu 0.00000 70. Pneu 0.00000 71. Pneu 0.00000 72. Pneu 0.00000 73. Pneu 0.00000 74. Pneu 0.00000 75. Pneu 0.00000 76. Pneu 0.00000 77. Pneu 0.00000 78. Pneu 0.00000 79. Pneu 0.00000 80. Pneu 0.00000 81. Pneu 0.00000 82. Pneu 0.00000 83. Pneu 0.00000 84. Pneu 0.00000 85. Pneu 0.00000 86. Pneu 0.00000 87. Pneu 0.00000 88. Pneu 0.00000 89. Pneu 0.00000 90. Pneu 0.00000 91. Pneu 0.00000 92. Pneu 0.00000 93. Pneu 0.00000 94. Pneu 0.00000 95. Pneu 0.00000 96. Pneu 0.00000 97. Pneu 0.00000 98. Pneu 0.00000 99. Pneu 0.00000 100. Pneu 0.00000				

La présente facture proforma est arrêtée à la somme de
 Trois cent soixante quinze millions de dinars

PRIX HT	1 160 000.00
TVA 17%	197 200.00
AND	158 000.00
TAXE VN	11 000.00
MONTANT NET A PAYER	1 526 200.00 DZD

NE PAS L'IMPRIMER SUR UN PRIX PROPOSÉ DÉTERMINÉ PAR L'AGENCE DE MARCHÉ EN ALGÈRE, LES PUBLICATIONS DU TAUX DE CHANGE À 15 JOURS
 (Changement de taux de change) dans le délai de 15 jours

Responsable Allocations PORTABLE	Responsable Crédits 1000000000	DELAI DE LIVRAISON 14	OFFRE VALABLE 15 JOURS
--	--	---------------------------------	----------------------------------



Signature
 Date